السنة التاسعة - العدد السابع عشر
ربيع الأول ١٤٤٥هـ - سبتمبر ٢٠٢٣م

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

التخطيط والسياسة اللغوية

Journal of Language Planning and Policy

الاستثمار في اللغة العربية

اقتصاديات التعليم في إطار التخطيط اللغوي

التخطيط والسياسات اللغوية في العراق

عرض كتاب: التنوع اللغوي والعدالة الاجتماعية

مجلة علمية مُحكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
www.ksaa.gov.sa

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

السنة التاسعة - العدد السابع عشر
ربيع الأول ١٤٤٥ هـ - سبتمبر ٢٠٢٣ م

التخطيط والسياسة اللغوية

Journal of Language Planning and Policy

www.ksaa.gov.sa
مجلة علمية مُحكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

المشرف العام على المجلة

أ.د عبدالله بن صالح الوشمي

هيئة التحرير

أ.د. صالح بن حمد السحيباني

د. أمل عبد الله الراشد

إدارة التحرير

أ.د محمود إسماعيل صالح
رئيس التحرير

أ.د محمود بن عبد الله المحمود
مدير التحرير

د. محمد بن مفلح الشهراني
أمين المجلة

الهيئة الاستشارية

أ.د. إبراهيم بن سليمان الشمسان (السعودية)

أ.د. سعد بن عبد الرحمن البازعي (السعودية)

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد (السعودية)

أ.د. صالح بلعيد (الجزائر)

أ.د. عبد السلام بن عبد السلام المسدي (تونس)

أ.د. عز الدين بن محمد مجدوب (تونس)

أ.د. محمد خطابي (المغرب)

لإسهاماتكم واستفساراتكم، نسعد بتواصلكم من خلال:

البريد الإلكتروني: mtsl@ksaa.gov.sa

ص.ب ٨٨٨٢٢ الرياض ١١٦٧٢

المملكة العربية السعودية

www.ksaa.gov.sa

هذه الطبعة **إهداء من المجمع**

ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

صفة المجلة:

هي مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. ينطلق اهتمام المجلة بالبحوث المتعلقة بمجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.

قواعد النشر بالمجلة:

تخضع جميع المواد المقدّمة إلى المجلة للتحكيم العلمي المتخصص، وتقبل البحوث للنشر بالمجلة وفقا لقواعد النشر التالية:

- أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة.
- أن يكون البحث أو الدراسة في أحد مجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية.

بيانات المجلة:

مجلة التخطيط والسياسة اللغوية
مجلة علمية محكمة تصدر عن
مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
الرياض - المملكة العربية السعودية
ردمد النسخة الورقية: ١٦٥٨-٧٤١٣
ردمد النسخة الإلكتروني: ١٦٥٨-٩٨٧٤

Journal information:

Journal of Language Planning and Policy
A peer-reviewed bi-annual journal issued by
King Salman Global Academy for Arabic Language
Riyadh- Saudi Arabia
ISBN paper version: 1658-7413
ISBN Electronic version: 1658-9874

- أن يعتمد الباحث الأسس العلمية في خطواته كافة، وأن يتبع قواعد التوثيق العلمي المستخدمة بالمجلة وهي طريقة جمعية علم النفس الأمريكية APA.
- أن تكون عدد كلمات البحث ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ كلمة.
- ألا يسبق نشر البحث في أي وعاء علمي –مالم ترهيئة التحرير خلاف ذلك–.
- أن يعد الباحث ملخصا لبحثه في حدود ٢٠٠ كلمة باللغة العربية.
- كما ترحب المجلة بالاستعراض العلمي للكتب ذات العلاقة باهتمامات المجلة.

البحوث المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجمع،
ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة ودقة المعلومات والاستنتاجات.

محتويات العدد

الاستثمار في اللغة العربية
أ.د. صالح بلعيد
١٦

اقتصاديات التعليم في إطار التخطيط اللغوي
د. رياض بن صالح الذيب
٧٢

التخطيط والسياسات اللغوية في العراق
أ.د. حسن منديل حسن العكيلي
١٢١

عرض كتاب: التنوع اللغوي والعدالة الاجتماعية
د. خالد بن عبدالله الصقير
١٥٠

كلمة التحرير

نبدأ هذا العدد الذي يتناول نصفه قضية اللغة العربية والاستثمار فيها والفوائد الاقتصادية في ذلك بدراسة شاملة وعميقة للأستاذ الدكتور صالح بلعيد، رئيس المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر، بعنوان «الاستثمار في اللغة العربية» والذي يقول في بدايتها: «وإنّ موضوعَ الاستثمار في اللّغة ذو أبعاد إستراتيجية مُعاصرة؛ لما يحمله من ربط اللّغة بالاقتصاد؛ والذي يُسهم في الرّفع من شأنها، وفي سرعة انتشارها، مثل العُملة القوية تُحقّق مكاسب اقتصادية، وتَجُرّ معها لغتها، وهذا ما تفعله فرنسا وأمريكا في نشر لغاتهما في العالم؛ ليتحقّق لهما المزيد من النفوذ والطلب والمردود المادي.»

ويقترح الباحث «الخطوطَ العامّةَ لتلك الإستراتيجية عبر عدد من المباحث ولكيفيات استغلال مختلف القنوات؛ رِفْعًا من سويّة هذه اللّغة، وجعْلِها لغةً علميةً، يُستثمَر فيها. ولا يحصل ذلك إلاّ بالاستثمار القويّ في تلك القنوات، وهذا ما قامت به «اللّغات التي كانت مُتخلّفة». كما يشير إلى بعض العوامل التي تسهم في تعضيد النهوض باللغة العربية، والتي تشمل تطبيق قوانين البلد على المدارس الخاصة، والبحث العلمي التطبيقي في اللغة العربية وتعليمها، وفرض العربية في كل ما هو إشهار وإعلان.

يورد بلعيد تشبيهًا بين الاستثمار في العملة الصعبة وفي اللغة، حيث يقول: «ويستثمر في اللّغة لما لها من شبه بالعُملة الصعبة التي تعمل على الرفع بالاقتصاد، وكذا اللّغة تعمل على الرفع بالاقتصاد، لما لهما من القواسم المشتركة.»

ويذكر سبعة أوجه للتشابه بين العملة الصعبة واللغة، مثل تسهيل تبادل السلع والأصول المادية، حيث تستعمل اللغة لتبادل المعرفة والأصول الفكرية، وأنه إذا كان النقد رصيد الأمة وثروتها النقدية والمالية فإن **اللّغة** للأمة ثروة لغوية، ويقول: «إنّ قيمة **النّقد** تزيد بالتداول وبالعملة المحلية، وكذلك قيمة اللّغة تزيد بالتداول بها عبر التعليم باللّغة الوطنية، وكذلك نجد أن « لوحدة **العملة** في دولة ما أو مجموعة ما مكاسب اقتصادية كبيرة، وكذلك لوحدة **اللّغة**».

ولضمان أن تكون للعرب تنمية مستدامة ولكي تكون العربية لغة الأسواق والمعاملات، يتحدث الباحث عن مجموعة من الركائز، مثل: تفعيل دور المجامع اللّغوية والعلمية؛ ووضع معاجم جديدة تعتمد مقارباتٍ سهلةً وبسيطة وقادرة على محاكاة لغة متعلّم العربية، إعداد معلّم العربية لغير الناطقين بها ضمن سياسة عربية متكاملة.

أما عن الوضع الراهن، فيعلق بلعيد بقوله: «ونحن -في الحقيقة- لا نقوم على نشدان التنمية باللّغة العربية لأسباب عديدة، مثل اشتراط اللغات الأجنبية في التوظيف وعدم استكمال مراحل تعريب المواد العلمية في الجامعات العربية، عدم الحديث عن الاستثمار اللغوي، وعدم جعل اللغة في برامج الحكومات العربية موضع استثمار، وقبول التدريس في البلاد العربية ببرامج أجنبية.»

ويتحدث بلعيد أخيرًا عن قنوات للاستثمار في اللغة العربية تشمل لغة الطفل، وقناة الاستثمار في مخابر اللّغات، والتعليم المكثّف، وتصنيف المعاجم العامة والخاصة، والترجمة الآلية وتحسين الاتصال بين الناس والآلة، وقناة الاستثمار في تعليم العربية للأجانب، وقناة الاستثمار في الإعلام وفي الترجمة والسياحة.

أما الدراسة الثانية، فهي بعنوان «اقتصاديات التعليم في إطار التخطيط اللغوي» للدكتور رياض بن صالح الذيب من المملكة العربية السعودية.

يذكر الباحث بأنه يحاول «أن يوجه الأنظار إلى جوانب اقتصادية في التعليم عمومًا، وفي التعليم اللغوي على وجه أخص. والدور المهم المنتظر للتخطيط

اللغوي في الموازنة بين الموارد المتاحة والإنفاق على اللغة والتعليم، ثم ربط هذا الإنفاق بالعائد الاقتصادي على المدى القريب والبعيد، ووقف الهدر المالي والبشري، وتوجيه الإنفاق والصرف بحسب الأولويات».

وفي حديثه عن اقتصاديات التعليم اللغوي، يتناول الباحث عددًا من القضايا تشمل: اقتصاديات التعليم اللغوي، حيث تناول هذا المحور الموضوعات الرئيسة في هذا الباب، وهي: اللغة والاقتصاد، ما الأفضل اقتصاديًّا التعليم باللغة الأم؟ أم باللغات العالمية؟ التعليم باللغة العربية، أهمية تعلم لغة أجنبية. والهيمنة اللغوية، ودور المؤسسة التعليمية في مكافحة الهيمنة اللغوية.

ويقارن الباحث بين التعليم العام والتعليم اللغوي، حيث يشير إلى أن «التعليم اللغوي يتوجه في مخرجاته إلى ناتج واحد، وهو الكفاءة اللغوية والتواصلية التي تشمل المعرفة الكامنة والاستخدام اللغوي، ويكون المنتج من العملية التعليمية اللغوية هو الفرد الذي يتمتع بكفاءة لغوية / تخاطبية، ... ومن هذه الناحية تكون اللغة ذات قيمة اقتصادية، وتعلمها سيحقق عائدًا اقتصاديًّا لدى الفرد غير الناطق بها، إذ إن أهمية اللغات تقاس بمعايير اقتصادية متعارف عليها، هي: القيمة، والمنفعة، والكلفة، والفائدة وكيف يمكن النظر إلى كونها وسيلة.» ويستشهد بدراسةٍ لباحث آخر، يقول: «كما وأن اللغة تمثل وعاء تبادل المعرفة ونقلها والخبرة بين أفراد المجتمع ومؤسساته، كما توثق التواصل بين أجزاء منظومات العلوم والتقنية، ومنظومات الإبداع الوطنية والمحلية والعالمية، وهو ما ينعكس على التنمية الاقتصادية المحلية. وعليه فقد أصبحت اللغة مسألة جوهرية في التنمية الاقتصادية».

يذكر الباحث أن من المجالات الجاذبة للاستثمار اللغوي: مجال المحتوى الإلكتروني، والحوسبة اللغوية، مجال تعليم اللغة العربية لأهلها، وللناطقين بغيرها. في بلدانها، وفي البلدان الأجنبية، مجال الترجمة، مجال السياحة ومجال

صناعة المعجم. كما يشير الباحث إلى زاوية تتميز بها اللغة العربية عن سائر اللغات، وهي «أنها لغة دينية لأكثر من ملياري مسلم، تشرئب أعناقهم لها، ويقبلون على تعلمها واستعمالها...».

ويسأل الباحث «هل التعليم أجدى بلغة عالمية أم باللغة العربية؟»، حيث يقول: «من جهة أخرى، إذا كان التعليم بالإنجليزية يحل مشكلة الافتقار للمراجع، فإن الإشكالية هي صعوبة فهم الطالب وعدم قدرته على تلقي المعرفة تلقيًا سليمًا؛ لأن الطالب سيواجه صعوبتين؛ الأولى في استيعاب المفاهيم العملية الجديدة، والثانية عامل التشويش، المتمثل في القناة الناقلة والشفرة المستخدمة وهي اللغة الأجنبية، التي لا يجيدها الطلاب إجادة تامة، ولذا فإن التعريب سيؤدي إلى زيادة استيعاب الطلاب للمفاهيم العلمية، وسيؤدي إلى تحسن في مقدار تحصيلهم العلمي. وسيؤدي التعليم باللغة الأم إلى تعليم أسرع وأكثر اقتصادية وأعمق فهمًا وأكثر جدوى». ثم يتطرق إلى قضية تدريس العلوم باللغة العربية، وأن التعليم بها وفق بعض التجارب في مؤسسات ودول عربية أدى «إلى تحقيق فوائد، من أهمها: انتشار لغة العلم والمصطلح العلمي باللغة الأم، وعدم إبقائه حكرًا على النخبة. كما أدى إلى تفهم أعمق، واتساع أكبر لسوق الكتاب العلمي العربي. وقد وجد أن الترجمة وتعريب العلوم وتقديمها باللغة الأم، وفقًا لدراسة لأحد الباحثين يحقق عددًا من الفوائد، تشمل تعميم المعرفة وعدم حصرها بيد النخبة، وعوائد اقتصادية «من خلال الاستيعاب التقني على نحو كبير، وتحقيق وظائف اقتصادية للغة من تواصل وترجمة وتعاون وتعلم، كما يثري اللغة الأم، ويرفع من مستوى الطالب علميا وتقنيًّا وثقافيًّا.

كما يشير الباحث إلى أن عددًا من الدراسات أثبتت «أن التعليم باللغة الأم أكثر كفاءة، إذ يرفع معدل الاستيعاب ويقلل معدل الرسوب؛ ذلك أن الطالب يستوعب المحاضرة الملقاة باللغة العربية بسهولة ويسر، ولديه فرصة أوسع للمناقشة وإبداء الرأي، والتعبير عن النفس. وتخفف العبء الدراسي عليه كما

أن العلـوم والتقنيـة والمعرفـة والثقافـة تنتشـر اجتماعيًّـا علـى نحـو أكـبر وبمعـدل اسـتيعاب أعلـى عندمـا يكـون التعليـم باللغـة الأم.

أمـا عـن مزايـا ومشـكلات تعلـم اللغـات الأجنبيـة والتعليـم بـه، فيقـول الباحـث: «أن الموضـوع قبـل إقـرار أي سياسـة لغويـة يحتـاج إلى تحليـل الوضـع القائـم ودراسـة الحالـة...».

وعـن هيمنـة اللغـات الأجنبيـة، فيقـترح الباحـث عـددًا مـن الحلـول تشـمل: «توجيـه الخطـاب الرسـمي بالالـتزام باللغـة العربيـة في المكاتبـات والخطـب والمحافـل العامـة، ودعمهـا والاعـتزاز بهـا، تشـجيع البحـث العلـمي اللغـوي ودعمـه؛ لمعرفـة حـال العربيـة وسـبل المحافظـة عليهـا وتنميتهـا، وتطويـر النظـام التعليـمي، والتركـيز علـى المحافظـة علـى القيـم الوطنيـة والدينيـة والثقافيـة، وتعزيـز روح الانتمـاء لهـا، وتنشـئة جيـل مرتبـط بهويتـه وقيمـه ولغتـه، توسـيع دائـرة المهتمـين بالعربيـة مـن المتخصصـين وغـير المتخصصـين بهـا...، والحفـاظ علـى حركيـة اللغـة ومرونتهـا، وذلـك بجهـد يتوجـه نحـو الداخـل اللغـوي، وهـو المرتبـط بتخطيـط المـتن، تكثيـف تعليـم العربيـة وربطهـا بالمعرفـة، وتشـجيع المغتربـين والعمالـة الوافديـن إلى الـدول العربيـة علـى تعلمهـا.

وينهـي الباحـث دراسـته بعـدد مـن التوصيـات، تشـمل التوجيـه بربـط التعليـم اللغـوي بالجـدوى الاقتصاديـة، بواسـطة وسـائل عديـدة، منهـا: دعـم التعليـم باللغـة الأم فيمـا دون الجامعـة، ودعـم عمليـة التعريـب، ونقـل المصطلحـات في العلـوم التخصصيـة إلى اللغـة العربيـة؛ ليشـيع تداولهـا بـدلًا مـن المصطلحـات الأجنبيـة.

في الدراسـة الثالثـة، نقـرأ بحـث الأسـتاذ الدكتـور حسـن منديـل العكيلـي بعنـوان «التخطيـط والسياسـات اللغويـة في العـراق». وهـي دراسـة تُعَـدُّ إضافـة مهمـة كونهـا مـن الدراسـات القليلـة الـتي تعالـج الوضـع اللغـوي والسياسـة اللغويـة في دول المشـرق العـربي. كذلـك تكمـن أهميـة هـذا العمـل في أنـه يوضـح لنـا آثـار السياسـات الخارجيـة والداخليـة في وضـع السياسـات اللغويـة.

في سياق حديث الكاتب عن السياسة اللغوية في العراق، يقول: «لا يزال العراق في مرحلة انتقالية، ومخاضٍ تحولٍ اجتماعي واقتصادي، يحتاج إلى الحوار في المشكلات التي تعيق تقدّمه في كل الميادين، ومنها لغتنا العربية الرسمية الوطنية القومية الدينية، لتحظى لغتنا من العناية التي تستحقها ولا نغفل مكانها المناسب في التحول الحضاري الجديد...». كما أشار الباحث إلى مشكلات تعدد اللهجات واللغات والقوميات في العراق، مما يجعل من الضرورة بمكان وضع الخطط اللازمة لمعالجة هذه المشكلات.

ويورد لنا الباحث قراءة في (قانون اللغات الرسمية في العراق) الذي صدر في كانون الثاني، ٢٠١٤، فيقول: إنه «ينأى عن القوانين اللغوية السابقة، ذلك أنّه لم يحدد اللغة العربية اللغة الرسمية للعراق، وإنما وقع في ازدواجية لغوية لم نشهد لها مثيلًا في القوانين اللغوية السابقة، إذ أقرّ للدولة لغتين رسميتين، لأسباب سياسية: العربية والكردية في جميع البلاد، وجعلهما متساويتين، بحيث يحق للغة الكردية أن تكون لغة المخاطبات الرسمية في جميع البلاد فضلًا عن إقليم كردستان».

ويعلق الباحث بقوله: «فإنّ السياسة اللغوية الجديدة بعد سنة ٢٠٠٣، ستؤدي إلى تراجع اللغة العربية في أجزاء كبيرة من العراق. بل أدى إلى موت اللغة العربية في إقليم كردستان وبعض مناطق العراق تدريجيًّا، وهذا ما يحدث للأسف اليوم، فاللغة العربية في إقليم كردستان مهمشة. والذي يزور إقليم كردستان لا يجد للعربية أثرًا واضحًا، إذ تخلو منها حتى لوحات الدلالة ذلك أنهم يجعلون اللغة الكردية اللغة الرسمية الأولى واللغة الإنجليزية اللغة الثانية. أما اللغة العربية فمهمشة في الإقليم بحيث لا تكاد تقرأ كلمة عربية في لوحات الدلالة في الإقليم كله».

كما أشار إلى اعتراض بعض المكونات العرقية في العراق على القانون المذكور، كما حدث مع التركمان. ثم يقارن الباحث ذلك بأهم قانونين سابقين، يتعلقان بالسياسة اللغوية و بالمجمع العلمي العراقي، حيث يقول: «وأهم قانون يمثل

السياسـات اللغويـة في العـراق، قانـون الحفـاظ علـى سـلامة اللغـة العربيـة رقـم (٦٤) لسـنة ١٩٧٧ الـذي يعـد مثـالًا للمحافظـة علـى العربيـة، ينبغـي الاحتـذاء بـه، وسياسـة لغويـة ناجحـة أتـت أكلهـا بإيجـاد دولـة ذات سـيادة قويـة...». وأشـار إلى أن ذلـك القانـون ألـزم «في نصوصـه ومـواده الجهـات الرسـمية وغـير الرسـمية باللغـة العربيـة. وشـملت الـوزارات والمصالـح والشـركات العامـة والجمعيـات والنقابـات والمؤسسـات التعليميـة ومؤسسـات النشـر والإعـلام، كذلـك مراعـاة ذلـك في اللافتـات الـتي تضعهـا المؤسسـات، والمنظمـات التجاريـة، أو الصناعيـة علـى واجهـات محالهـا، ويجـوز كتابـة ذلـك عنـد الحاجـة بلغـة أجنبيـة إلى جانـب اللغـة العربيـة بشـرط أن تكـون الكتابـة باللغـة العربيـة أكـبر حجمًـا، وأبـرز مكانًـا».

يذكـر الباحـث أيضًـا أن النظـام أقـرَّ إنشـاء الـوزارات لأجهـزة لهـا تُعنى بسـلامة اللغـة العربيـة في وثائقهـا ومعاملاتهـا بمـا يكفـل حسـن تطبيـق هـذا القانـون....

أمـا القانـون الآخـر فهـو قانـون المجمـع العلـمي العـراقي، حيـث يقـول الباحـث: «وهنـاك قانـون آخـر لتشـكيل مؤسسـة عليـا؛ لوضـع السياسـات اللغويـة، ومتابعـة تنفيذهـا: (قانـون المجمـع العلـمي العـراقي) المعـدل لسـنة ١٩٧٤، وقـد عـدل مؤخـرًا سـنة ٢٠١٠... وفيـه يقـول: « يرتبـط المجمـع بمجلـس الـوزراء الـذي يرأسـه أحـد العلمـاء بدرجـة وزيـر، ويُعَـيَّن أعضـاؤه بأمـر ديـواني، يصـدره رئيـس مجلـس الـوزراء، ويتمتـع بامتيـازات ذوي الدرجـات الخاصـة الاعتباريـة فقـط». ويفصـل الباحـث في أهـداف المجمـع، مثـل: المحافظـة علـى سـلامة اللغـة العربيـة، والعمـل علـى تنميتهـا ووفائهـا بمطالـب العلـوم والآداب والفنـون. فضـلًا عـن عنايتـه بلغـات الأقليـات القوميـة العراقيـة كاللغـات: الكرديـة، والتركمانيـة، والسـريانية، والأرمنيـة، والعمـل علـى نمائهـا وحفـظ تراثهـا، ووضـع معجمـات، وموسـوعات علميـة، ولغويـة...».

مـن الواضـح أن هنـاك تباينًـا كبـيرًا بـين القوانـين السـابقة لقانـون العـام ٢٠١٤ و(قانـون اللغـات الرسـمية في العـراق) الـذي أكـد علـى ازدواجيـة اللغـة في العـراق.

(وقد يكون مرد ذلك إلى الظروف السياسية الخارجية والداخلية). ومما لاشك فيه أن هذا سيكون له أثره الجلي في مكانة اللغة العربية في العراق.

أما القسم الأخيرمن هذا العدد، فإنه يشمل عرضًا لكتاب مترجم عنوانه (التنوع اللغوي والعدالة الاجتماعية)، يقدمه لنا الباحث الدكتور خالد الصقير. وقد صدر هذا الكتاب حديثًا، ويُعَدُّ مدخلًا إلى اللسانيات الاجتماعية التطبيقية، تأليف إنجريد بيلر، وترجمة الدكتور عبدالرحمن الفهد.

يذكر الصقيرأن الكتاب يتناول قضايا مهمة في علم اللغة الاجتماعي، ويتناول قضية من أهم قضايا التنوع اللعوي، بما في ذلك ما ينتج من آثار الهيمنة اللغوية وتعامل المؤسسات الرسمية والاجتماعية مع التنوع. ويذكر لنا الباحث أن الفصل الأول يروي «قصة التشابك بين الرغبة في التنوع اللغوي والاحتفاء به، والجانب المظلم منه الذي يشي بالظلم نتيجة هذا التنوع».

ويذكر لنا الباحث عن موضوع «الأهرامات اللغوية» التي تتحدث عنها مؤلفة الكتاب، وتصنف في ضوئها اللغات في مجتمع ما، بناء على حضورها. ويشيرإلى ملاحظة المؤلفة بأن «الهرم اللغوي العالمي المدعوم بأهرامات لغات وطنية وإقليمية ومحلية عديدة، هو جانب مهم لغياب المساواة المرتبطة باللغة، إذ يتمتع المتحدثون بلغات أعلى في التسلسل الهرمي بفرص أكثرمن متحدثي اللغات الأقل في التسلسل الهرمي. ويذكر لنا أن «خطابات التنوع تسهم في الظلم، وتحديدًا حين تخفي غياب المساواة في الوقت الذي تصنع فيه غياب المساواة من خلال تصنيف إحدى المجموعات على أنها طبيعية والأخرى متنوعة. فابتداع التجانس، وجعله هو الأمر الطبيعي يشرع شكلًا من أشكال الظلم؛ لأنه يساعد على جعل التجانس اللغوي للغة القياسية هو الأمر المثالي المتخيل، ومن خلاله يحاكم المخزون المتنوع للمتحدثين الأفراد.

وحتى عندما يكون التشريع مصممًا لحماية التنوع اللغوي وتعزيز لغات الأقليات، فإن منطقه قد اتبع المبدأ الإقليمي كما هو حال الميثاق الأوربي للغات

الإقليمية والأقليات، ويخرج من هذه الحماية اللغات الأوروبية التاريخية غير المرتبطة تاريخيًّا بمنطقة معينة، يحكم على اللغة التي يتحدثها الناس من خلالهم، بمعزل عن إتقانهم للغة، فالصورة النمطية لمجموعة لغوية لها ثقلها في الحكم على لغتهم.

ويمكن استعمال الاختيار اللغوي لتقويض القيمة الأخلاقية للسكان ذوي اللغات المتعددة بطرق أخرى، ويحصل ذلك عندما يحدد الاختيار اللغوي في لافتات الإرشادات والمحظورات مجموعة معينة بوصفهم معتدين محتملين، كما يحدث عندما «تسهم اللافتات الموجهة إلى مجموعات سكانية متنوعة لغويًّا في الانتقاص من صفاتهم الجيدة. إنه من غير الممكن أن تضع خطًّا أخلاقيًّا بين تبعية الكلام وتبعية المتحدثين، فأحدهما سيقود إلى الآخر دائمًا، ومظالم الهيمنة الثقافية التي تظهر في هذه العمليات تتفاقم في المساحات التواصلية غير المرنة، فهي ترسخ غياب المساواة بين المتحدثين المهيمنين والتابعين.

وتتحدث المؤلفة عن الظلم الذي يقع على أصحاب اللغات غير اللغة الرسمية للبلاد في عدة مجالات، تشمل العمل، مثل صعوبة حصول بعض المهاجرين على فرص العمل بسبب ضعفهم في اللغة، بل وربما بسبب أسمائهم التي تشير إلى انتماء إلى مجموعة عرقية غير مهيمنة، وفي التعليم والاختبارات كذلك. كما تنبه المؤلفة إلى أن غياب المساواة في هذه الأمور يؤدي إلى الحرمان في مجالات اجتماعية مختلفة.

إذًا هذا استعراض سريع للأعمال الواردة في هذا العدد من مجلتكم. وآمل أن تجدوا فيها المتعة والفائدة، وأن تكون حافزًا لمزيد من الإسهامات في مجال التخطيط والسياسة اللغوية الذي يحدد هوية اللغة وأهلها.

رئيس التحرير

أ.د. محمود إسماعيل صالح

الاستثمار في اللغة العربية

أ.د. صالح بلعيد[1]

الملخص:

يتناول هذا البحث كيفية الاستثمار في اللغة العربية، فيتحدث بلغة العصر القائمة على المردود المالي والاقتصادي لكل شيء بما فيه اللغة، ويوضح آلية الاستثمار في هذه اللغة الإنسانية الحية المهمة. ويركز على الجوانب التي تتصل بالسياسة اللغوية من مثل سنِّ القوانين المتعلقة بالمعاملات الإدارية، كاشتراط الترجمة لكل ما يكتب على البضائع المستوردة إلى اللغة العربية وإلزام المؤسسات الاقتصادية في إعلاناتها ومنتوجاتها بذلك، واشتراط معرفة الأجانب للعربية بدل الإنجليزية. ويتناول أيضًا قنوات الاستثمار سواء في ميدان التربية والتعليم، ومخابر اللغات، وتعليم العربية للأجانب، وفي المخطوطات، والإعلام، وخطب الجمعة، وفي السياحة. ويلقي الضوء على دور اللغة العربية في تحقيق الأمن العام وهنا يأتي دور التمكين اللغوي للغات الوطنية وأثر ذلك على الفرد وتحقيق فاعليته الإنتاجية، وأمنه اللغوي، ودور رجال الأعمال العرب واستثمارهم في اللغة العربية.

(١) رئيس المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر.

مقدَمة البحث:

يتنـاول هـذا البحـث بعـضَ الأفـكار الـتي بصُـرتُ بهـا، وأراهـا تعمـل علـى جَعْـل العربيـة تُنشَـدُ في ذاتـه ولذاتهـا؛ لمـا لهـا مـن ثـروةٍ لغويـةٍ وأدبيـةٍ وعلميةٍ تجعلهـا لغـةً مَطلوبـةً، بـل يُنشَـد وُدُّهـا في كلّ الميادين، نظـرًا للخُصوصيـات الـتي تتوفّـر عليهـا هـذه اللّغـة، والموقـع الجغـرافي لأهـل هـذه اللّغـة. وهـذه الخصوصيـات ينـدُرُ أن تجدَهـا مجتمعـةً في لغـة واحـدة، ففـي العربيـة مُجتمعـة وكاملـة. ولكـن لمـاذا لـم تكـن هـذه اللّغـة -الـتي تجتمـع فيهـا هـذه الخصوصيـات- علميـةً علـى غـرار اللّغـات العلميـة المُعاصـرة، ولا تجتمـع فيهـا كلّ الخصوصيـات المَذكـورة في العربيـة؟ ولمـاذا لـم تكـن لغـةً اقتصاديـةً يحصـل فيهـا الاسـتثمار علـى غـرار لغـات الاقتصـاد؟ هنـا المشـكلة؛ لأنّ الوعـيَ بهـذه اللّغـة لـم يحصُـل لـدى أهلهـا، ولـم يقـع الاهتمـام بهـا، ولـم تُسـتعمل مـن قبـل أهلهـا في المصالـح الحيويـة، كمـا ضاقـت سُـبُل البحـث فيهـا في الأمـور العلميـة، ولـذا لـم تكـن مـن لغـات العِلـم في الوقـت المعاصـر، فَتَحَـوَّلَ عنهـا أصحابُهـا لعـدم الاسـتثمار فيهـا، ولـم تُطلـب مـن الأجانـب لعـدم اسـتعمالها مـن أهلهـا.

وإنّ موضـوعَ الاسـتثمار في اللّغـة ذو أبعـاد إسـتراتيجية مُعاصـرة؛ لمـا يحملـه مـن ربـط اللّغـة بالاقتصـاد؛ والـذي يُسـهم في الرّفـع مـن شـأنها، وفي سـرعة انتشـارها، مثـل العُملـة القويـة تُحقّـق مكاسـب اقتصاديـة، وتَجُـرّ معهـا لغتهـا، وهـذا مـا تفعلـه فرنسـا وأمريـكا في نشـر لغاتهمـا في العالـم؛ ليتحقّـق لهمـا المزيـد مـن النفـوذ والطلـب والمـردود المـادي. وكذلـك كان العـربُ في الجاهليـة يلتزمـون أسـواقهم التجاريـة؛ وفيهـا يحصـل التبـاري في نَسْـجِ الشـعر؛ ذلـك الشـعر الـذي حقّـق أمـوالًا كبـيرة (ظاهـرة التكسّـب بالشـعر)، فتحولّـت القصيـدة إلى حَـدَثٍ اقتصـادي مطلـوب، ومـن ثـمّ أصبحـت صناعـةً للارتـزاق. وبذلـك وصلـت كلمـات العربيـة إلى بورصـة سـوق عُـكاظ وذي المجاز والمِجنّـة، وصلـت أشـعارُ العـرب وبـدأت تُسـتثمَر في بورصـة القِيَـم الشـعرية، حـتى أصبـح غيرُ الشـعراء يصنعـون الشـعر مـن أجـل نيـل الأمـوال،

كما ارتقت العربية في تلك الأسواق التي تَعُجّ بمختلف العروض، والعربية وسيطة بين المتقايضين. ولم يقف الأمرُ عند هذا الحدّ، بل إنّ قانون السوق في الإسلام يخضع للحَسْبَة، فَلَهُ بنود في كُتب الفقه، وتُراعى فيه سيرُ المصالح المُرْسَلة؛ للوصول إلى المُعاملات التي يجب أن تكون في المُدن الإسلامية. وهذه المُعاملات فيه الوجه القانوني؛ وهو استعمال اللّغة الواضحة المؤدّية لغرض البيع والشراء، والوجه الاقتصادي وهو التنافس في الجودة وخفض السعر، فكان كلّ ذلك تحت مسطرة مطاطية كانت تُراعي تطوّرات العصر حتى نتج عن ذلك نظام الماجريات، والوجه الأخلاقي حصل الاستثمار في العربية التي قبلها غير العرب، وأحلُّوها منزلة فوق لغاتهم، أحبّوها فأبدعوا فيها وبها واستثمروا في بناء المدارس والخَلْوات، وأقاموا صرح المَشْيَخات، ونتجَ عن ذلك ثروة المعرفة التي قامت على تبادل الكلمات، ومن ورائها حصلت المنفعات، لما لها من استثمارات، وفي كثير من البلدات، وجاءت من ورائها العُمْلات المحليّات والأجنبيات.

وإنّه جاء وقت العودة إلى الاستثمار في اللّغة العربية، بقياس هذا العصر على الحاضر؛ لأنّ عصرَنا ليس بعصر بيع الشعر، بل بطرح لغة الشعر إلى التداول، فهل يمكن أن تكون لغة الاقتصاد والمال ويقبلها الآخرون، ولذلك علينا الخروج من تقوقعنا، وفهم آليات التطوّر الحتمية، والعودة إلى الماضي لا يكون إلاّ بما يحمل من حضور معاصر. ولهذا، فالتفكير في مشروع الاستثمار في العربية هو مشروع النهضة الثانية، واللّغة العربية أداته، وأنّ الاستثمار في تعليمها وتعلّمها وتوظيفها استثمار ذو مردودٍ ماديٍّ ومعنوي، وذو حركة دائرية تنتهي حيث تبدأ، واللّغة مَردودٌ أخلاقيٌّ وحضاريٌّ وثقافيٌّ وإنسانيٌّ ووجوديٌّ وهذا ما لا يمكن وزنُه بالمال. فلا أجملَ ولا أعظمَ من الاستثمار في هذا اللّسان الذي صنَّف فيه الموالي روائع الكتب، وقال فيه المُولّدون أغرّ الأشعار، وجالَ فيه اليهود في الطب، وبرع فيه المازيغيون في النحو... ومن وراء ذلك يُلاحظ تلك العلاقة القوية التي ربطت

قـوّة الأمّـة وتمكينهـا في الأرض بقـوّة اللّغـة علـى ألسـنة أبنائهـا والناطقـين بهـا، وكان ذلـك بمثابـة الفتـح للديـن وللغـة العربيـة. ولكـن في وقتنـا الحـالي قـد لا يصـدق تمكـين الأرض مـن قـوّة اللّغـة، وتمكـين العربيـة قـوّة لعـودة مجـد أهلهـا، ويصـدق علينـا قـول الشـاعر الـذي يقـول:

ولكــنّ الفــتى العــربيَّ فــيــهـا غـريــبُ الوجــهِ واليــدِّ واللّســانِ

في وقتنـا المعاصـر مُعطيـات جديـدة، وأراهـا يمكـن أن تكـون مـن آليـات التمكـين للغـة العربيـة، وهـي قنـوات كثـيرات نجـد فيهـا مـا يسـتثمر، كمـا يمكـن أن تتعاضـدَ تلـك القنـوات في مشـاريع مُعاصـرة، وبنظريـات مُعاصـرة وبفكـر مُعاصـر؛ بـدءًا مـن رفـع المُضايقـات التقنيّـة الـتي تعيشـها في بعـض بُناهـا اللّغويـة، وُصـولًا إلى دخـول عـالـم التقانـة مـن منظـور الأخـذ، ثـمّ الإضافـة، وتسـجيل بصمـة الحضـارة، وهـذا ليـس بالمُسـتحيل أو بالمُسـتبعد وقـد يحصـل ببنـاء إسـتراتيجية جماعيـة، وعـن طريـق مُؤسّسـاتنا العربيـة الـتي تُدفَـع لهـا الأمـوالُ مـن ضرائبنـا فالأحـرى بهـا أن تنهـض، وتقـترح علـى الباحثـين، وعلـى أصحـاب القـرار مشـاريع النهـوض، وتُنجـز إسـتراتيجيات العمـل العـربي المشـترك لجعـل هـذه اللّغـة مصـدر الطلـب.

وسـوف أقـترح الخطـوطَ العامّـةَ لتلـك الإسـتراتيجية عـبر مباحـث هـذا العمـل، ولكيفيـات اسـتغلال مختلـف القنـوات؛ رِفْعًـا مـن سـويّة هـذه اللّغـة، وجعْلِهـا لغـةً علميـةً، فيُسـتثمَر فيهـا. ولا يحصـل ذلـك إلاّ بالاسـتثمار القـويّ في تلـك القنـوات، وهـذا مـا قامـت بـه «اللّغـات الـتي كانـت مُتخلّفـة». (بلعيـد، ٢٠١٥) مثـل العربيـة، ولكنّهـا تقدّمـت بفعـل الاسـتثمار الجمعـي في مختلـف القنـوات. وكان الحـزمُ أوّلَ علامـات الخـروج مـن النّفـق ثـمّ مـا تبعـه مـن مُخطّطـات تنمويـة؛ وفيهـا تنـال اللّغـة العربيـة موقعهـا في مشـاريع الاسـتثمار في البنـاء أو في الاقتصـاد؛ علـى اعتبـار أنّ اللّغـة لهـا جانـب الاقتصـاد المعـرفي الـذي يُبنـى علـى الاسـتثمار.

- **المبحث الأوّل: معنى الاستثمار:** يرتبط مصطلح الاستثمار(Investissement) بالجانب الاقتصادي؛ ويعني في ما يعنيه لغة واصطلاحًا، أنه من فعل (ثَمَرَ) وهو شيء يتولّد عنه شيء مُتجمّعًا: «ثَمَّرَ الرجلُ مالَه = أي أحْسَنَ القيامَ عليه. ثمَّرَ اللهُ مالَه = نَمّاه. مالٌ ثَمِرٌ = مُبارَك. أثْمَرَ القومُ = كَثُرَ مالُهم. اسْتَثْمَرَ = طلبَ التنميةَ والزيادةَ والكميةَ والنوعيةَ، الاستثمار من فعل (ثَمَرَ) هو الطلب وتوجيه المُدخّرات نحو استخدامات تؤدّي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية. ويؤكّد هذا المجمعيون بأنّ الكلمة من (ثَمَرَ) الشجرُ ثمورًا: ظهر ثمرُه. وثَمَرَ الشيء: نَضِجَ وكمُلَ. ويقال: ثَمَرَ مالُه: كثُر. ثَمَرَ له: جمع له الثّمَر. أَثْمَرَ الشجرُ: بلغ أوانُ الثِّمار. وأثمَرَ الشيءَ: أتى بنتيجته. ويقال: أثْمَرَ مالُه: كثُرَ. وأَثْمَرَ القومَ: أطْعَمَهم. ثمَّرَ الشجرُ ثَمِر وثَمَّرَ اللّبنُ: بدا زبدُه. وثمّرَ مالَه: نمّاه. استثمرَ المالَ: ثمّره. وأثمر الزّبْدُ: اجتمع عند مُخْض اللّبن. ويقال: قد أثمرَ مِخاضُك. ثَمَّرَ النباتُ: نفض نَوْرَه وعقد ثمَرُه. ومن الشواهد: قال ابن الرومي:

لك فيَّ تدبير، ولله قبلَه — سيثمر لي ما أثمر الطّلعَ حائطُ

وقال ابن المعتز:

وغرسٍ من الأحباب غُيّبتُ في الثرى — فأستقيه أجفاني بسيج وقاطرِ
فأثمر همًّا لا يبيد وحسرةً — لقلبي تجنيها بأيدي الخواطر

الاستثمار: استخدام الأموال في الإنتاج؛ إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر كشراء الأسهم والسندات». (مجمع اللّغة العربية، ١٩٧٢، مادة ثمج). وفي الفرنسية Investissement. Emploi de capitaux visant à accroitre la production d›une entreprise ou à améliorer sa rentabilité ; ensemble des capitaux, des biens, ainsi investis. Placement de fonds : un investissement rentabilité.

وعلى العموم، فإنّ الاستثمار يعني ذلك الجزء من الدخل المُدخّر الذي لا يُنفق على الاستهلاك، يُحوَّلُ إلى استثمار بُغية الإتيان بالفائدة والزيادة. أو هو المبلغ الفائض من الاستثمار باعتباره الوفرةَ المُدّخرة التي تأتي بالرّبح الإضافي، كما يعني تحقيق التوسّع والانتشار والسمعة العالمية. وفي عُرف المُختصّين الاقتصاديين هو «حيازة أملاك عقارية أو منقولة، معنوية بهدف إنتاج أملاك أو خدمات أو إعادة بيعهم وجني ربح مستقبلي منهم» والمُستثمِر (Investisseur): شخص مستقلّ يَستثمِر أموالَه في القيم المنقولة. وينبغي ألا نخلط بينه وبين المُضَارِب الذي يُجري معاملات صغيرة، وحاصل سندات صغيرة. من بين المستثمرين الكبار الخواص يمكن تمييز المنتمين إلى فئة (المال القديم) والمنتمين إلى فئة (المال الجديد).

- **المال القديم:** مستثمرون تتفاوت ثروتهم المالية من ثلاثة ملايين إلى عشرات الملايين، وانتقلت من جيل إلى جيل بِنَيَّة التوظيف.
- **المال الجديد:** مستثمرون تتفاوت ثروتهم المالية من واحد إلى ثلاثة ملايين أورو، جاءت من عمل جيلهم فقط (أنطوان وهوار، ٢٠١٠). وفي الجانب الاقتصادي؛ فالاستثمار ضمان استخدام الأموال ذات الصفة الاقتصادية في عملية إنتاجية تُؤدي إلى زيادة في الإنتاج وحصول الأرباح. والاستثمار في نظام العولمة يعني الغَلَبَة والقوّة، وقوّة الدول تُقاس بقدرتها على الاستثمار. الاستثمار مصطلح مالي يتعلّق باستخدام الأموال في الإنتاج، إما بشكل مباشر= بيع وقبض، وإما عن طريق الأسهم والسندات، وإما عن طريق المشاريع، ويحمل المصطلح في ذاته الجهد والتفاعل البشري مع المادة.

الاستثمار مصطلح مالي كما رأينا؛ يتعلّق باستخدام الأموال في الإنتاج، إما بشكل مباشر= بيع وقبض. وإما عن طريق الأسهُم والسندات، وإما عن

طريق المشاريع. وفي تعريف آخر، إنّ الاستثمار هو كلّ عمل يُحرِّك فيه رأسُ المال، فيعود بالفائدة «هو إنفاق ذلك الجزء من الدخل الذي لا يُخصّص لشراء السلع والخدمات التي تفي المتطلّبات الاستهلاكية مباشرة، بل الذي يؤدّي إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات لذلك» (الموسوعة العربية، ٢٠٠٠، ص ٧٦). ويتقوّى الاستثمارُ بحسب الطلب وقِوى السوق، كما يستدعي الاستثمارُ التخطيطَ الذي يهدف إلى تحقيق نمو مُستمرّ وخالٍ من التقلّبات، ويتطلّب وجود آلاتٍ وأصولٍ ومناهجَ؛ كي لا تحصل الانتكاسةُ من تقلّبات السوق وعالم المنافسة. وهذا أمر اقتصادي بحت، **ولكن كيف يمكن تطبيقه على اللّغة؟ أو كيف تكون اللّغة مصدرًا من مصادر الدخل الفردي والدخل القومي؟**

إنّ منطق اليوم هو منطق العَرْض والطّلَب، ومنطق سوق البيع، فكيف للغة أن تجُرّ دخلًا على الدولة وبتعبير عربي، كيف نجعل العربيةَ مَصدرًا يتجاوز مَدخول البترول في دُوَلِنا العربية؛ بحيث يُطلب وُدُّها كما يُطلب البترول حاليًّا؟ يمكن أن نبدأ القول بالطرف المُعطي، فهو المُتحكّم في السوق، فإذا كانت ممارساتُه التجارية بالعربية، وعقودُه بالعربية، فالزّبون يخضع له ويستعمل لغته، هذا في المقام الأوّل وفي المقام الثاني، هناك الكثير من القنوات التي يمكن أن تتدخّل في جعل العربية تُطلب في الاستثمار؛ بدءًا من الوعي باستعمالها، ثمّ الممارسات السياسية، وما يتبع ذلك من إمضاء الاتّفاقات والعقود والتعامل النّدّي مع الآخر، وكلّ ما له علاقة بأمور الهُوية والمواطنة التي تلزم فيها الزبون مُراعاتها، إن لم تفرض من المُعطي على المستهلك «حقيقة إنّ موضوع الاستثمار في اللّغة سواء أكانت هذه اللّغة هي لغة المستثمِر أم كانت لغةً أخرى، فهي موضوع ذو أبعاد وعلى درجة كبيرة من الأهمية والعُمق؛ لارتباطها بقضايا أخرى، مثل: الهُوية والدين والتاريخ والجغرافية والمجتمع والأناسة؛ يعني هذا الارتباط أو الترابط أنّ موضوع اللّغة والاستثمار فيها يمكن أن يكون مدخلًا لكلّ القضايا التي

ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تمثل أبعادًا إستراتيجية لأمّة من الأمم» (الزراعي، ٢١٠٥، ص ١٤). هذا في حُكم الافتراض، ولكن في حُكم الواقع، فإنّ الأمر يختلف عندنا - نحن العرب - فعندما نتحدَث عن جدوى اللّغة العربية في اقتصاد اليوم، لا بدَ أن نكون موضوعيين في الإجابة عن الأسئلة التالية: **هل يوجد استعمالُ العربية في بيئاتها العربية؟ كيف تُقلع العربيةُ وتزدهر في محيط غير موظَفة فيه؟ هل للعربية دورٌ في مجال المعاملات التّجارية؟ وهل تُدَرّس العلوم بالعربية في الجامعات العربية، وهل تستعمل كلغة أساس في مراكز البحوث المتقدّمة؟** تلكم بعض الأسئلة الحاملة لإشكالية اللّغة العربية في الاقتصاد، وهي أسئلة الاستثمار المعاصر، ونروم أن تتغيّر نظرياتُنا ونظرتُنا للغة العربية من خلال واقع يفرض علينا إنشاء تنمية مستدامة باللّغة الوطنية الجامعة. ومراعاة لذلك، يجب الإقرار بأنّ الجهود العربية ما تزال قاصرة على إيفاء اللّغة العربية حقّها، وما تزال تتطلّب المزيد من العناية، وأنّ العرب لم يُولوا اللّغة العربية ما تستحقه من اهتمام كافٍ، ولم تكن جهودُهم مُوحّدة لرأب الهُوّة الناجمة عن الفجوة الرقمية.

كما يجب مُصارحة أنفسنا بأنّ المؤسّسات الاقتصادية في أوطاننا العربية تعمل على تهجين العربية دون مُراعاة الأبعاد الخطيرة الناجمة عن ذلك، كونها تستقبل ولا تُنتج، أو تركّب ولا تنتج، ولا يحقّ لها إطلاق اسم على منتوج ليس من صنعها، وهذا ضمن أمّة عربية تستقبل ولا تنتج. ومع ذلك، فإنّ معالجة أمر التهجين في المؤسّسات الاقتصادية من الأهميّة بمكان، وأنّ التعريب موجود، والمجاز يمكن أن يطلق على الآلات، والمخاطبات بالعربية في المؤسّسة الاقتصادية ضرورية، وأرى أن يكون بسنّ القوانين المتعلّقة بالمعاملات الإدارية أولًا، ثمّ ما يدخل في جانب الاستيراد، والتحفّظ على المسمّيات، ومرافقة ذلك بحملات تشجيعية؛ تعزّز مكانة العربية في نفوس أبنائها. وكذلك من الفطنة اعتماد سياسة التعريب ملزمة للمؤسّسات الاقتصادية في إعلاناتها وفي منتوجها، ولا

شـكّ أنّ ذلـك سـوف يجـد صعوبـة في البدايـة، ولكـن يـزول بالإقنـاع والتوجيـه. وفي هـذه النقطـة، أرى أنّ أبـرز مـا يعضـد العربيـة في النّهـوض حاليًّـا، هـي:

- في المرحلـة الأولى العمـل بالثنائيـة اللّغويـة في تعليـم العلـوم والتكنولوجيـا والطـبّ لمـدة لا تقـلّ عـن عشـر (١٠) سـنوات؛
- إيلاء الإنجليزية مكانة هامّة في المرحلة الثانوية؛
- تطبيق قوانين البلد على المدارس الخاصّة؛
- تعميم وجود المعاهد الخاصّة بتكوين المعلّمين؛
- البحث العلمي التّطبيقي في اللّغة العربية وتعليمها؛
- فرض العربية في كلّ ما هو إشهار وإعلان؛
- إحياء التخاطب العفوي باللّغة الفصيحة.

وهـذه الأمـور مُسـتنبطة مـن تلـك الأبحـاث الميدانيـة الـتي خرجـت بهـا مُدوّنـة بيروت الصـادرة عـن (مؤسّسـة الفكـر العـربي) والموسـومة بـ (لننهـض بلغتنـا) لعـام ٢٠١٢. ولكـن لا نعـدم النهـوض الثـاني **بالاسـتثمار في لغـة الطفـل العـربي**؛ وهـي النقطـة الأسـاس، لأنّ الاسـتثمار في لغـة الطفـل، يعـني اسـتثمار في القاعـدة، وفي لغـة القاعـدة الـتي تبقـى راسـخة، ويعـني كسـب جيـل يسـتعمل لغتـه، فـلا يضيـع، ولا تختلـف رؤاه. وتكـون البدايـة مـن **عـدم المغامـرة في الازدواجيـة اللّغويـة في المرحلـة الابتدائيـة**، فهـي تعيق عمليـةَ التّشـبيكِ اللّغـوِي في اللّغـة الأمّ، ومن ثم العمـل دائمًا بأسـلوب الإصلاح، وإصـلاح الإصـلاح، وهـو شيء طبيعـي، فـلكلّ إصـلاح نهاية ونقائـص، ثـمّ زيـادة عدد حصـص اللّغـة العربيـة في المنهاج الـدراسي، ومـا يتبعهـا من عقـد النـدوات والمؤتمرات التّحسيسـية للمُعلّمـين وللمُسـيّرين، ومُتابعـة التّقويـم المُسـتمرّ لـكل مجـرى تربـوي، ولا ننـسى الاسـتثمار في معاجـم الأطفـال، ونـروم مـن الاسـتثمار أن يكـون مسـتوفيًا

لمعاجم عصرية؛ مُستوفية لحاجات الطفل المُلحّة، معاجم تتفادى التركيز على كثرة المترادفات والمتضادات، وتستعمل ألفاظ العصر وتراكيبه وتُبنى على أسس علمية، وحسب متطلبات الصناعة المعاجمية الحديثة.

- **المبحث الثاني: اللّغة والاستثمار:** يُعرِّفُ علماءُ الاقتصادِ اللّغةَ بأنّها (رصيد) يُستثمَر في تنمية البشر؛ باعتبار اللّغة والاقتصاد وجهين لعُمْلة واحدة، فلا يزدهر الاقتصادُ في ظلّ غياب اللّغة، ولا تزدهر اللّغة في ظلّ رُكود الاقتصاد، فهما متلازمان في مجال التّسويق، وقوة الاقتصاد معيار تقدّم الأمّة وسيادتها وبالتالي سيادة لغتها.

إنّ اللّغة ترتفع قيمتها بالاستعمال، كما ترتبط بالنشاط الاقتصادي، إلى الدور الذي تلعبه في الإنتاج والاستهلاك والتبادل. فاللّغة قيمة (Valeur) ومنفعة (Utilité) ولهذا تُوزن قيمتُها بالاستعمال وبالشغل والطلب عليها. والنشاط اللّغوي نشاط اقتصادي وحسن الأداء، وتقديم الجودة في الخدمات والتنافس في العرض، وهذه هي محاور الاقتصاد اللّغوي، ورؤية السوق للغة. وعلى هذا نشهد في الوقت المعاصر زيادة الطلب على المؤنكلزين، كما يشهد الطلب على المفرنسين في بلاد المغارب، وفي فرنسا على الذين يتقنون الإنكليزية... لأنّ اللّغة رأسمال بشري مرتبط بالمردود المادي، وبالدخل الفردي للإنسان، وبالحركة الاقتصادية التي يُحدثها ذلك الإنسانُ. ففي منظورها؛ فإنّ قيمة السلعة تحيل إلى القيمة الاستعمالية + القيمة التبادلية، ومن ورائهما قيمة الربح، واللّغة رأسمال كبير تأتي بِتَبعات اقتصادية كبيرة «لم ينتبه المختصّون في اللّغة إلى أنّ ما يخوضون فيه من إشكالات حول وضع اللّغة ومتنها وسياستها وتعليمها له تبعات اقتصادية. وقد عُنِيَ عدد من الاقتصاديين ومختصي الاقتصاد اللّغوي مُؤخّرًا بتطوير الاشتغال بدقّة على العلاقة القوية بين الاقتصاد واللّغة أو اللّغات، وتحديد موضوع العلم الجديد وإشكالاته الأساسية ومناهجه وأكّد عدد

من منظري السّياسات اللّغوية باتّجاهاتهم المتعددة ضرورة العناية بالاعتبارات الاقتصادية». (الفهري ٢٠١٣، ص ٢٤٩-٢٥٠). وهكذا ينظر الاقتصادُ إلى اللّغات من حيث هي عُمْلات البيع والشراء واستغلال المنتوج، وعلى أنها رأسمال يبحث عن الاستثمار.

وإنّ اقتصاد المعرفة يعتمد في الدرجة الأولى على الرأسمال المُمثّل في مُنتجات الباحثين الفنيّة في مجال الذكاء الصناعي المُجسّد في الآلات المُعاصرة بدل الاقتصاد اليدوي القديم، وهذا للحصول على المعرفة التي تُوظّف بهدف تحسين الأداء، وخلق تنمية مُستدامة، والسّير مع العصر. وأهمّ ركيزة يعتمدها اقتصادُ المعرفة هو تطوير التّربية والتّعليم المُصاحب للنظريات المعاصرة. ولذا يُستثمَر بقوّة في عقول الطلبة منذ تنشئتهم لإنتاج المعرفة وتطويرها واستخدامها في كلّ الميادين. وهذا التطوير يُركّز على اللّغة لتؤديَ دورًا تواصليًّا على مختلف المستويات، ولتحقّق الجودة الشاملة في كلّ عمليات التواصل «حيث إنّ الاتصال اللّغوي الفعّال عامل حاسم في بناء الكفاية الاقتصادية التي تعتمد على كفاية المعلومات واستعمالها في وضع جداول، وفي حلّ المشكلات الاقتصادية وعقد الاتّفاقيات، واتّخاذ القرارات الرشيدة» (عبد الهاشمي والعزاوي، ٢٠١٤، ص ١٥).

ومشكلتنا -نحن العرب- في أنّنا تحوّلنا عن استعمال لغتنا، باستعمال اللّغات الأجنبية، دون أن نعرفَ كم نخسرُ يوميًّا من الملايين؛ بسبب أنّ لغتنا ظلّت على جمودها، وأنّ أداءنا اللّغات الأجنبية ضعيفٌ. فالقضية واضحة، في أنّنا وبطواعية لم نقمْ باللازم تجاه الرابطة القومية، وهي اللّغة التي تجمعنا، ولم نهتمّ باللّغات الوطنية التي تعمل على الدفع بالاقتصاد إلى مَسار مُتقدّم، وقد يصعب علينا الدفع بها من منظور أنّنا نخدم لغةً ليست من لغاتنا.

وعلى العموم، نحتاج -في هذا الوقت- إلى الاستثمار في اللّغة القومية؛ ولو من باب تغليب الكمّ على النوع، والإكثار من المشاريع؛ ولو بعناوين متقاربة،

والعمل بفرق البحث، وتحت إمرة مرجعية وطنية أو عالمية، وتكثيف الإنتاج ذات العلاقة بالتّربية والتّعليم، والتّمكين والإغداق بالقوة في اللّغة الجامعة. ومن هنا، فإنّ ما استثمرناه فيها لا يكون غاليًا عندما يُنْفِق الإنسانُ مالَهُ من أجل الاستثمار في اللّغة التي تُصالِحه مع جاره ومجتمعه ووطنه، ولا يعيش الغربة اللّغوية في محيطه، كمنفي في وطنه. ومهما تُنْفِق الدول العربية على تعليم وتعلّم العربية فهو لا شيءَ ورخيص جدًّا؛ لأنّ ذلك الإنفاق لم يذهب سُدًى، حيث سيعمل على توحيد التفكير، والوصول إلى قواسم مشتركة في الفهم والتآلف البيني. وهذا هو الاقتصاد المعرفي الذي يأتي بالجانب المعنوي والمادي، حيث يكون في أوّله ماديًّا، لكن نتائجه تدخل في الوعي الجمعي الذي يعمل على الدفع باقتصاد البلد إلى الأمام، وعدم التسامح في العمل، ومن ثمّ يحصل التّفاني في خدمة الشّأن العامّ، ويكون شريكًا في عمليات الإنتاج، وبخاصّة عندما يحدّثه صاحب المعمل أو المدير بتلك اللّغة التي تُحسِّسه أنه شريك لا أجير، فيحصل التناغم بين الأجساد (العمال) والرؤوس (المسؤولون) وهذا هو تحقيق الجانب المعنوي الذي يأتي بِطُول الزمن.

ومن هنا، فنحن بحاجة إلى الإدراك التامّ والوعي البيّن، بأنّ العربية الفصيحة وحدها هي لغة الإجماع ولغة توحيد الوطن والأوطان، وليست مُجرّد لغة نتحدث بها وفيها في كيفية الاستثمار، وأنّ الإنفاق على اللّغة العربية مُكْلِف ولا يأتي بالمردود. «إنّ الإنفاق المالي من قبل الدولة على كلّ ما من شأنه إصلاح أوضاع اللّغة العربية وتمكينها، وحلّ جميع مشكلاتها المتعدّدة في المجالات العلمية والتّعليمية والتّربوية والتّواصلية والإعلامية والثّقافية ...إلخ، والتّمكين لها وجود وفاعلية في جميع شؤون الحياة، وعلى كلّ المستويات، وفي كلّ القطاعات دون استثناء، يؤدّي إلى إحداث تأثيرها وفاعليتها وتحقيق وظائفها الحيوية في حياة الأفراد والمجتمع في مجالات الحياة المختلفة، ويتيح لها أفضل الظروف في جميع قطاعات الدولة والمجتمع، لتحدث أثرها الإيجابي في كلّ المستويات وفي كلّ الأوقات» (الزبر، ٢٠١٤، ص ٥١٣).

ولكن بكلّ أسف، تعدّ اللّغة العربية ثروة اقتصادية مبخوسة على يدّ أبنائها، في الوقت الذي يتّجه العالم بقوّة إلى الاعتزاز باللّغات الوطنية، وهذا ضمن نظرية النّمو الجديدة التي تُقرّ بأنّ التنمية الوطنية لا تكون إلاّ **باللّغة الأمّ**، وهذا ما يقول به العالم الأمريكي (روبرت لولو) «إنّ الاستثمار في تعليم اللّغة الأمّ في المجالات التقنية يعدّ استثمارًا مثاليًّا طويل الأجل؛ تتعاظم فوائدُه في حال استثمرتها المؤسّسات التّعليمية والثّقافية بشكل حسن». ويقول المستشار الألماني (ويلي براندت): إذا أردتُ أن أبيعَكَ بضاعتي؛ يجب أن أتحدّثَ بلغتك، وإذا أردتَ أن تبيعَ بضاعتَك فعليك أن تتحدّثَ الألمانيةَ. ونحن لا نعير لهذه القضايا أدنى اعتبار، ومن هنا، يتوجّب علينا استثمار اللّغة العربية في تطويرها وضبط نظرياتنا اللّغوية والثّقافية، وتوحيد خطابنا الثقافي؛ بما يتوافق مع المناهج العالمية الحديثة، كما يستوجب علينا الوضع إعادة النّظر في توحيد الخطاب الثّقافي من خلال النظرية العربية. لماذا كلّ هذا الإصرار على التعامل باللّغة العربية في مجتمعانا العربية؟ لأنّه استثمار في التنمية البشرية التي لا زوال لها، بل هي تنمو وتنتج، فلا خسارة فيها مثل الاستثمار في السلع. فبالاستثمار في اللّغة يحصل الانتقال من حضارة المعاني إلى حضارة المباني، واللّغة كلّما زاد عدد المتكلمين بها زادت قيمتُها وكلّما وقع عليها الطلبُ غلا ثمنُها، وكلّما تُرجِم منها، زادت عظمتُها، وكلّما تُرجم إليها توسّعت أساليبُها وكلّما وقع الإعلانُ بها ارتفع ميزانُها، وكلّما نما إعلامُها .زادت قيمتُها

وكان عليّ حقًّا القول، بأنّه كلّما نما الاقتصادُ، كلّما انتشرت لغةُ المنتج، وكلّما حظيت اللّغُة بإقبال كلّما روَّجَت للمنتج. ولكن، فكما يعمل الاقتصاد بما فيه من صناعة وتجارة على ترويج اللّغة؛ يعمل كذلك على تأزيم مفهوم الهُوية اللّغوية للمستهلك، فاللّغة والاقتصاد والسوق تربطهم علاقة جدلية؛ إذ يطوّر أحدهما الآخر، ويروّج له، إلاّ أنّ اقتصاد السوق أحيانًا والعولمة يفسدان على اللّغة قيمتها

التداولية المحلية ويهجّنانها إذا لم تكن في الاستعمال، ليحصل بذلك القضاء على الهُوية والخصوصية. ومن هنا نقرّ بأنّ محيطنا الاجتماعي العربي لا يستعمل اللّغة الفصحى / الفصيحة / الوسطى، حيث اكتسحته العولمة بألفاظ Fast-food/ Week-end/ Pas de crédit/ Merci/ bye Bey/ Au revoir/ A toute/ Mobile/ Cafétéria/ ... زائد اللّهجات المحلية التي لا يقع التواصل بها حتى في البيئة الواحدة، بَلْهَ الحديث من دولة عربية لأخرى، وما يعلن عنه في الألواح الإشهارية، وما تعجّ به وسائل التواصل الاجتماعي، بما فيه تلك الحروف اللاتينية التي تعمل بها الهواتف من الجيل القديم، أو الذي يُسَوّق في بلاد المغارب؛ لأنّ الوسيط التجاري يعمل لصالح الفرنسية، فنحن لا نأتي بالبضاعة من مُنْتِجِها، بل يجب أن تمرّ عن طريق وسيط فرنسي؛ يعطي لها صبغته اللّغوية. فهذا الوضع الاقتصادي الهشّ والمهترئ لا يخدم لغتنا، إن لم نقل: إنّه يهدّدها ويقتل اللّغات الوطنية.

صحيح إنّ المنتوج مرتبط بلغة بلده الأصلي، ونحن لا ننتج، ومع ذلك علينا تدبير أمر الاهتمام بالصناعة الحِرْفية البسيطة والتركيبية، ثمّ الإنتاج النسبي، وصولًا إلى الإنتاج الكلّي مئة بالمئة. ولهذا علينا أن نتدرّج في تطوير الاقتصاد العربي، وبخاصّة في ميادين البترول، وفي منتجاتنا الوطنية، أليس الأحرى أن تحمل تسمياتها من خلال ثقافتنا، ونقدّم للسائح أكلاتنا بأسمائها، ونفتخر بلغتنا، وهذا من متطلّبات السوق المحلي، لا الذهاب إلى السوق المفتوح الذي نذوب فيه. «وهكذا، فلا بدّ من تطوير الاقتصاد العربي بغية الرّقي باللّغة العربية ونشرها، فلا توجد لغة أرقى من لغة أخرى، ولا أنسب منها لاقتصاد أو تجارة معينين، وإنّما الحضارة والتقدّم هما اللذان يحكمان على اللّغة بالازدهار أو الجمود، وتصبح اللّغة ضمن السوق المفتوح على مصراعيه للمنافسة» (بلحسن، ٢٠١٥، ص ٥٧٦).

وهكذا نرى بأنّ السوق المفتوحة في وقتنا المعاصر ليس في صالح لغتنا، لعدم إعداد القاعدة التي تجعلنا نقف بالندّ أمام اللّغات المتقدّمة، والعُهدة في أن نعمل على الإنتاج، وبذلك نضمن موقعنا في خريطة العالم. والاستثمار في اللّغة لما لها

من شبه بالعُملة الصعبة التي تعمل على الرفع بالاقتصاد، وكذا اللّغة تعمل على الرفع بالاقتصاد، لما لهما من القواسم المشتركة، وتتمثّل في:

«أولًا: يستلزم **النّقد** لتسهيل تبادل السلع أو الأصول المادية، ومثله تستعمل **اللّغة** لتسهيل تبادل المعرفة أو الأصول الفكرية التي هي الآن أساس الاقتصاد المعرفي الجديد.

ثانيًا: يشكل **النّقد** رصيد الأمّة وثرتها النقدية والمادية، ومثله تمثل **اللّغة** للأمة ثروة لغوية.

ثالثًا: **العملة** تصكّ وكذا **اللّغة** والمشرف على صكّهما هو الدولة.

رابعًا: إنّ قيمة **النّقد** تزيد بالتداول وبالعملة المحلية، وكذلك قيمة **اللّغة** تزيد بالتداول بها عبر التعليم باللّغة الوطنية.

خامسًا: **للنّقد** قيمة وظيفية أو قيمة استعمالية تتمثّل بالنقود الورقية التي ليس لها قيمة بحدّ ذاتها وقيمة أخرى سلعية تتمثّل بالنقود الذهنية أو الفضية مثلًا التي لها قيمتها الذاتية، والأمر سيّان بالنّسبة للغة التي لها قيمة وظيفية تتمثّل بلغة الحياة اليومية، وقيمة سلعية تتمثّل باللّغة العلمية والتكنولوجية التي لها قيمة إنتاجية بحدّ ذاتها.

سادسًا: كما يحصل تضخّم لغوي مع ازدياد **النّقد** وانخفاض قدرته الشرائية يصيب **اللّغة** تضخّم يتعدّد فيه المصطلح العلمي حتى تضيع قيمته.

سابعًا: إنّ لوحدة **العملة** في دولة ما أو مجموعة ما مكاسب اقتصادية كبيرة، وكذلك لوحدة **اللّغة**» (جابر، ٢٠١٤، ص ٢٦٣). ولهذا، لا بدّ من الاستثمار في اللّغة الوطنية، وهي عملية تحسينية ومردود جيّد، وتقوم على التواصل الاقتصادي الناجح. وبذا، نرى بأنّ سَكَّ العُملة لا يختلف عن سَكِّ اللّسان، فاللّسان عملة التفكير، والكلمات تُسك كما تُسك العُملات، وكلام الإنسان العادل كما يقال

كالفضة الخالصة، فهنا يحصل الاقتران المتكامل بينهما. النقد = اللّغة. اللّغة = النقد، فهما متكاملان، فوحدة اللّغة من وحدة النقد؛ يعني وحدة السوق. والسوق له لغة مشتركة مستمدّة من الواقع الاستعمال المتداول، وهي تحمل دلالات واضحة في البيع أو في الإعلان، فهي موحّدة داخل السوق، واللّغة بدورها تنمي الناس في ما بينهم؛ لأنّها وسيلتهم للتبادل المقبول على نطاق عامّ، وبالمقابل يتفاعل الناس ويتوحّدوا في أيّ تشكيل لجماعة مهما اختلفت مكانتهم الاجتماعية أو الشخصية أو المكانية. ومن هنا، نرى اللّغة توحّدهم مثلما توحّد النقود السوق «النقود واللّغة موضوعان يتّسم البحث فيهما بدرج من العمق والتجريد توازي في عمومية استعمالهما، وهما مرتبطان أحدهما بالآخر، ويبدو أنهما يقومان على أسس مشتركة. فثروة المعرفة الإنسانية كلّها تقوم على تبادل الكلمات... ومن ناحية أخرى، فإنّ كلّ كنوز الحياة المدنية والاجتماعية ترتبط بالنقود بوصفها معيارها العامّ». (كولماس، ٢٠٠٠، ص ٩) وهكذا، لا تنفصل اللّغة عن النقود إذا كانت مستعملة، وكما قيل: اللّغة وضع واستعمال، فلا تحصل المنفعة للعملة إلاّ بالتداول، وكذلك اللّغة لا يكون لها وزن إلاّ إذا كانت في الشارع وفي كلّ مكان، وعند ذلك يكثر عليها الطلب.

- **المبحث الثالث: الاستثمار واللّغة العربية:** عرفنا بأنّ الاستثمار هو تجارة + دخول مال = ربح / خسارة. كما يُساوي الاستثمارُ تنميةَ الموارد البشرية والمادية، وهو بدوره يساوي مُناقصات وعُروض. **كيف نجعل اللّغة العربية لغة استثمارية؟** إنّ الاستثمار هو نشاط تجاري بغرض الربح، وما تقوم به مؤسّسات من مثل المجلس الدولي للغة العربية هو استثمار[1] يحقّق الربح لأصحاب الفكرة، ثمّ يعمل على استقطاب

(١) . أشير بأنّ المجلس الدولي للغة العربية قد عقد مؤتمره السنوي الثالث في دبي عام ٢٠١٤، تحت عنوان (الاستثمار في اللّغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي). وقد أُفدتُ من المجلدات السّبع التي خرج بها المؤتمر.

الكفاءات، ويجمع الناس على مُطارحة المشاكل اللّغوية، ومن ثمّ يعمل على تقديم الحلول، وهذا حاصل في كلّ اللّغات، فإذا رجعنا إلى تاريخنا القديم؛ فنرى العربَ أنّهم استثمروا في اللّغة العربية التي أخذت مَجاري في كلّ العالم، عن طريق الفتوحات الإسلامية التي صاحَبَها تعليمُ الدين الإسلامي، وحصلت للغة العربية مواقع لم تكن تتحكّم فيها سابقًا. فكانت هذه المعادلة. الاستثمار= تعليم الدين الإسلامي + نشر الإسلام + تعليم العربية = حصول الفتوحات الإسلامية. وحصول الفتوحات كان يعني= خروج العربية من شبه الجزيرة العربية، ونشرها في مدائن غير عربية، وتخلّي الكثير من اللّغات عن خطّها وتبنّي الحرف العربي. وحصل كلّ هذا في مبدأ الأمر عن طريق التّجار، وهذا مراعاة للجانب الاقتصادي؛ لأنّ العربية آنذاك كانت لغة مطلوبة، ولغة اقتصادية، وهل اللغة المتداولة، وينفق كثيرًا على تعلّمها. فلولا التجارة التي أَسَست لطريق الحرير، ما جاءت لغة (Lingua franca) ولغة طريق الحرير فيها الكثير من الألفاظ عربية. هذا الطريق الذي يسّر حركة السلع والقوافل التجارية؛ فشكّل أهمّ محور من محاور التواصل بين الحضارة العربية والحضارة الصينية والفارسية، وكانت تجارة الحرير سببًا للاحتكاك، فهو استثمار ذلك العصر، وكذلك الحال بالنّسبة للإنكليزية المعاصرة، فلولا التجارة الدولية لضاقت الإنكليزية. إذًا الاقتصاد عامل من عوامل انتشار اللّغة، ومن هنا، فإنّ الاستثمار اللّغوي= تقديم خدمات للباحثين+ تقديم بيانات+ تقديم الأجود+ نشاط اقتصاد لغوي. واللّغة التي يحصل فيها هذا النّوع، هي مَطلوبة ومَرغوبة، فتُطلب عن طريق الدفع المادي من أجل امتلاكها، بل تُعدّ ثروةً وقيمةً مُضافةً في الشخص المُتقن لها.

نحن الآن في زمن الحثّ عن المنفعة الاقتصادية، فهل اللّغة العربية نتدبّر بها أغراضَنا في مجال المالية والبزنسة، ومن حقّنا أن نسأل عن قيمتها في سوق

التـداول، وعـن الجـدوى والنفعيـة في قضـاء كلّ المـآرب... وتأتينـا إجابـات ليـس لصالـح لغاتنـا، وهـذا مـا يدفعنـا إلى البحـث عـن طرائـق تطويرهـا وجعلهـا لغـةً اقتصاديـة؛ لأنّ المسـألةَ هنـا مرتبطـةٌ بسـؤال التنميـة، **هـل يمكـن أن تكـون لنـا تنميـة مُسـتدامة بغـيرلغتنـا؟** ولكـي تكـون العربيـة لغـة الأسـواق والمعامـلات كان علينـا الحديـث عـن مجموعـة مـن الركائـز، وهـي:

- اقتناعنا بأنّ لغتنا ليست حَكرًا على عِرْق أو حضارة؛
- إصرارانا على ضرورة الفصل بين اللّغة والدين؛
- تفعيل الانتماء العربي في زمن العولمة والحداثة وزمن اغتيال اللّغة العربية؛
- الإيمان بضرورة انفتاح اللّغة العربية على اللّغات الأخرى والثّقافات المختلفة؛
- تفعيل دور المجامع اللّغوية والعلمية؛
- وضـع معاجـم جديـدة تعتمـد مقاربـات سـهلة وبسـيطة وقـادرة علـى محـاكاة لغـة متعلّـم العربيـة؛
- إنشاء مراكز جامعية للأبحاث اللّغوية والتربوية؛
- استغلال الحرف العربي مُحفّزًا فنّيا لِجَذْب الأجنبي؛
- حلّ مشكلة الازدواج اللّغوي التي تشكّل عقبة في التعليم؛
- إعداد معلّم العربية لغير الناطقين بها ضمن سياسة عربية متكاملة؛
- تطوير المناهج وطرائق التعليم وتيسيرها وفق المستويات؛
- إيـلاء تعليـم العربيـة لغيـر الناطقيـن بهـا اهتمامًـا خاصًّـا؛ لمـا تـشـكله العربيـة مـن موقعهـا العالـمي وضـرورة أن تلحـق الديـن الإسـلامي». (عطـا الله،

٢٠١٤، ص١٥١-١٦٥). فالعربية ليستْ بِعِرْقٍ ولا بِدَمٍ ولا بأَبٍ، بل من تكلّمَ العربيةَ فهو عربي، ومن خدمَ العربيةَ فهو عربي، والذين خدموا العربية من غير العرب أكثر من العرب، فلا نستعجبُ الأمرَ، وما حصلَ من نهضة عربية معاصرة كان بفضل المسيحيين في بداية القرن الماضي، وأنّ ذلك سايرَ النهضةَ، ولكنّه لم يُساير التنمية.

لقد كشفت الدراسات المُعاصرة بأنّ التنمية مُرادفة للنّهضة، والنّهضة تكون بتقديم الأفكار، والتّنمية كذلك. النّهضة حركة اجتماعية، والتّنمية حركة اقتصادية مالية، فيمكن للنّهضة أن تقومَ باللّغة الأجنبية بينما التنميةُ لا تقوم إلاّ باللّغةُ الوطنية. ويمكن أن نستعرضَ للقارئ كيف تحصل التنميةُ ناقصةً أو ضعيفةً بل يأتي من وراء ذلك **التنخيب المجتمعي**، وهذا ما هو حاصل في بلد الهند، فهي تملك «أكبر نظم التعليم العالي في العالم، إذ إنّ عدد جامعاتها أكثر من ٦٠٠ وعدد كلياتها يتجاوز ٣٣٠٠٠ وهي توفّر التعليم لأكثر من ٢٠ مليون طالب. بيد أنّ النسبة المئوية للهنود الذين هم في سنّ الانتساب إلى الكليات، والذين يتابعون دراستهم بعد إنهائهم المرحلة الثانوية مُنخفضة مُقارنة بعددهم في دول أخرى. وإنّ نسبة إجمالي المُسجّلين في التعليم العالي تُعادل في الهند ١٧,٩ في المئة، وفي الصين ٢٦,٨ في المئة، وفي الولايات المتّحدة ٩٤,٨ في المئة. (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ٢٠١٥، ص ١٣). ولماذا هذا الانخفاض في الهند، ولم يكن يحدث في الصين مثلًا، وهي أكثر من الهند سكانًا؛ **لأنّ الهند تدرّس بلغة غير لغتها؛ فالتعليم عندها نخبوي، عكسه في الصين وفي الولايات المتّحدة، فهو تعليم وطني وباللّغة الوطنية**. ولذا، فمن منطق العقل؛ فإنّ التّنمية الشاملة والمتوازنة هي تلك التي يحصل فيها التّكامل بين جميع الجوانب، ويعمّ نفعها على المجتمع، وتفضي إلى إسعاد الفرد وتنمية قدراته، والرفع من مستوى وَعْيِهِ ويكون كلّ ذلك **بلغة أهل البلد**. كما أنّ التنمية تتطلّب رأسمالًا بشريًّا مكوّنًا، وسواعدَ تبني وتعمل وتنجز، وتقوم على جانب الرأسمال المعرفي القائم على الإنتاج والاستيراد، والمزج بينهما والتّماسك الاجتماعي للمحافظة على المكتسبات وزيادة تنميتها.

ونحن -في الحقيقة- لا نقوم على نشدان التنمية باللّغة العربية، بسبب:

١. التّشجيع على تعلّم اللّغات الأجنبية.
٢. اشتراط اللّغات الأجنبية في التّوظيف.
٣. عدم استكمال مراحل تعريب المواد العلمية في الجامعات العربية.
٤. الطلبة الأجانب الوافدين إلى بلاد العربية يتعلّمون اللّغات الأجنبية بدل العربية.
٥. العَمالة الأجنبية لا يشترط عليها تعلّم العربية.
٦. تشجيع بعض الجامعات الطلبة الذين يعودون إلى المصادر الأجنبية أكثر من المصادر العربية.
٧. عدم الحديث عن الاستثمار اللّغوي، وعدم جعل اللّغة في برامج الحكومات العربية موضع استثمار.
٨. فتح المجال للتعليم الخاصّ، وكثيره لا يدرس باللّغة العربية.
٩. الترخيص للقنوات الناطقة باللّهجات.
١٠. التّرخيص للجرائد المكتوبة باللّغات الأجنبية.
١١. قبول التدريس في البلاد العربية ببرامج أجنبية.

ولهذا بخست لغاتُنا، لأنّه لم يقع استعمالُها، ولم يقع التّفكير في ربط اللّغة بالتنمية، حيث أَبْدلَ لنا المستعمرُ لغتَنا بلغته، وقبِلْنا الخدعةَ التي تقول: إنّ العربية لغة أدبية، ولن تكون لغة العلم، فليس من الضروري البحث عن لغة علمية، فهي موجودة في لغة المُستعمِر. ولم تكن لنا العبرةُ في استنطاق التاريخ؛ بأنّ للغات أعمارًا، وأدوارًا، وللغات مجالاتٍ، وللغات حَزْمًا، وكيف سادت العربية

حتى عصر الضعف، ألم تكن العربية علمية في عصر عبد الملك بن مروان الذي استثمر في الجمع بين المال والقرار. وفي عصرنا الحاضر نملك الوفرة من المال، ونملك النوايا الحسنة، فهل نملك القرار؟

- **المبحث الرابع: قنوات الاستثمار:** هناك ميادين كثيرة ذات العلاقة ببناء الدولة المركزية أو غير المركزية، يمكن أن تتعاضدَ معًا، وإذا انفصمت عُراها تصبح عمليةُ التكامل لا تسير كما ينبغي، بل تعمل على تأخير عمليات النهوض. ولهذا سوف يقع التركيز على القنوات التالية:

- قناة الاستثمار في ميدان التّربية والتّعليم: إنّ الشعوب التي نهضت مُؤخّرًا كان شغلُها الأوّل هو الاستثمار في التربية والتعليم، وهو استثمار في التنمية المستدامة لمواجهة تحديات تدريس اللّغات الوطنية وكان ذلك ضروريًّا ومُستعجلًا، وهذا بربط التنمية التربوية بالتكنولوجية المعاصرة، مع الاحتفاظ بالأصالة في بُعدها الروحي والأخلاقي، وتعزيز بُعْد اللّغات الوطنية التي لا تحصل التنمية بدونها، وهذا بُغية إعداد مُجتمع متماسك أصيل مُتكيّف مع المُتغيّرات والنمو المُستمرّ. ولذلك كان تعليمُ اللّغة الوطنية جزءًا من الاستثمار في الرأسمال البشري، ولكي يكون ذلك ناجحًا في العربية علينا رفع المُعيقات التالية أولًا:

١. تواكُل أهلِها على من يخدمها دون غيرهم.

٢. ضعف المشاريع، وعدم متابعة تطبيقها إنْ وُجدت.

٣. عوائق في السياسة اللّغوية والتربوية.

٤. رفع النّخبة يدها عن الإسهام في تحسين الوضع الاجتماعي.

٥. عدم تشجيع المبادرات.

٦. عدم تفتّح العربية على الشركات والأنشطة ذات العلاقة بالمال.

٧. قبول الهيمنة اللّغوية من قبل اللّغات الأجنبية.

وبعد رفع هذه المُعيقات، علينا استكناه تجارب استثمار الأمم في لغاتها، من مثل: العمل بنظام تقديم المنح للأجانب لتعلّم العربية، وضع الطالب مع الأسرة لمدة سنة (Emersion linguistique) ليتعلم اللّغة كما هي عند ناطقيها الأصليين، وفتح المخابر اللّغوية بما لها من أدوات حديثة في الديداكتيك، وتعليم العربية بنظام مُكثّف (مخابر الأصوات) وجعل المتعلّم يتعلّم اللّغة عن طريق الندية اللّغوية، وإلزام كلّ الشركات باستعمال اللّغة الأمّ، وإقحام المسجد في هذه المسألة، إلى قناة الأعلام التي تعمل على نشر العربية.

وكلّ ذلك يكون بنظرية علمية، وبتخطيط على الآماد الثلاث، بغية استكناه كلّ ما له علاقة بالوعي الجمعي. ولكي نقوم بإصلاح وضعنا التربوي، ونجعله موضع استثمار يحتاج منّا إلى إصلاح الخطاب الثّقافي، وإلى بناء إستراتيجية توحيد الخطاب الثّقافي الذي يقوم على هيكلة المعتقدات، والتعاطي مع الغزو الثّقافي الخارجي. ومن هنا، فإنّه من الضروري بمكان الاهتمام باستخدام اللّغة العربية في كلّ التعاملات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفنيّة، وفي كلّ المجالات، والعمل على الدعاية للعربية، وكذلك الاهتمام بالفنّون الشّعبية؛ سعيًا إلى تحقيق نظام جامع مترابط ومتواصل؛ من أجل تحقيق التعامل البيني واضحًا ومبنيًّا على قِيَم وأخلاق ومواطنة، وتوحيد توجّه الأجهزة الثقافية بعيدًا عن الإفراط والتفريط. ولكي يحصل ذلك، نحتاج إلى نظرية عربية لغوية تربوية تعمل على تطوير مفهوم التّعليم؛ ليعود إلى أصالته كرسالة، وإلى مفهومه الحقيقي لبناء الإنسان بما يجعله قادرًا أن يبني ويُعمِّر.

ولنبدأ الاستثمار في **لغة الطفل**، والعبرة في ديننا الحنيف، عندما جعل الرسول فداء الأسرى من كفّار قريش بتعليم عشرة (١٠) أطفال من أبناء المسلمين

القراءة والكتابة، وكان ذلك بدل الفداء بالأموال بل أعلى ذلك من شأن العربية، ورخّص من قيمة المال التي تقدّم في الفدية. ومن هنا نرى أهميّة الاستثمار في تربية أطفال اليوم، وهم رجال الغد، هم ثروة الأمم والشعوب، ولهذا تُوَجّه إليهم العنايةُ الخاصّة؛ لأنّ قوّة الأمم تُقاس بمدى التحكّم في الأطفال، ومنحهم درجات الوعي والرفاهية، وقال (بندتو كروتشي) «اذكروا دائمًا أنّنا إذا وفّرنا لأطفال الأمّة وشبابها الفرصة لتنمية قدراتهم، وإذا استطعنا أن نقدّم لهم المعرفة الكافية التي تمكّنهم من إدراك ما يجري حولهم بكلّ ما فيه من حسنات وسيئات، فقد أوجدنا جيلًا من الشباب يستطيع أن يقود بلاده نحو مستقبل أفضل فالشباب هو الحاضر وهو المستقبل، وهو ثروة البلاد التي لا تنضب» (ميساء، ٢٠٠٨).

فلا شكّ أنّ الاستثمار في الجيل الجديد يمثّل قيمةً رمزيةً وثروةً كبيرةً، وبخاصّة إذا كان ذلك في صالح النظرة المستقبلية؛ حيث إنّ مستقبلهم سيعتمد على المعرفة والتقانة أكثر من اعتمادنا نحن على التعليم التقليدي؛ لذلك يجب على مدارسنا إعداد تلاميذ لهذا المستقبل بشكل جيّد؛ لأنّ قدراتهم العقلية سوف تُعلِي من القوة الاقتصادية للبلد. ولهذا، فإنّ الاهتمام بلغة الطفل هو استثمار في التنمية البشرية المعاصرة، ونعلم بأنّنا نُعدّ جيلًا جديدًا له مُعطياته وتطبيقاته التي يتعامل بها، فهو طفل رقمي، وسوف يأتي المستقبل باختراعات عجيبة. فكان لا بدّ من الاستعداد لهذه الاختراعات بالتحكّم في برامج المُحاكاة الافتراضية، واستخدام التقانة لتحسين التعليم؛ كي نضع تجسيرًا رقميًّا غير متقطّع، ويقع الاستثمار بقوّة في الألعاب اللّغوية، أو في كتب القصص المبنية على الشخصيات، أو في ألعاب الفيديو التي تخصّهم، أو في الدُّمى التعليمية... وكم تعمل كلّ تلك الوسائل الرقمية على إكساب الطفل لغةً سهلةً جيّدةً؛ حيث تجعله ينغمس في تلك اللّعبة، ويتكلّم مثلما يتكلّم الصغار المثلون «ماذا يمكن للألعاب حقاً أن تعلّمك؟ هناك مثال معروف جيّدًا في فنلندا، لقد لاحظ الباحثان أنّ الصبيان الفنلنديين يتحدّثون الإنجليزية أفضل من البنات الفنلنديات، وسبب

هـذه الملاحظـة الـتي وثقتها العديـد مـن الدراسـات هـي أنّ الصبيـان يلعبـون ألعـاب فيديـو أكـثر؛ ولأنّ الألعـاب باللّغـة الإنجليزيـة، فـإنّ اللاعبـين أصبـح لديهـم مفـردات أكـثر. والنقطـة هنـا هـي أنّ الصبيـان لـم يجلسـوا ليتعلّمـوا الإنجليزيـة، بـل تعلّموهـا وهـم يسـتمتعون (مؤسّسـة الكويـت للتقـدّم العلـمي، ٢٠١٥، ص ٢٤).

وإنّي أرى الفرصـة ذهبيـة في الاسـتثمار في هـذا المجـال، ومراعـاة تلـك الابتـكارات القادمـة خـلال الأعـوام الـتي تفاجئنـا بالمزيـد، كمـا أنّ التطبيقـات المعاصـرة علـى مسـتوى الهاتـف النقّـال (Mobile learning apps) بمـا لـه مـن تطبيقـات التعلّـم والبرمجيـات الأخرى الـتي تتطـوّر باسـتمرار تُمكِّـن الأطفـال والتلاميـذ مـن اكتسـاب معـارف بيانيـة؛ تكسبهم التعامل مع الواقع الافـتراضي، وهم الذيـن يلعبـون ويُبْحِرون بسـهولة في هـذه الأجهـزة الـتي لا تفارقهـم. ولهـذا أرى بـأنّ مسـتقبل التعليـم الرّقـمي ضروريًّا وعلينـا الاسـتثمار في الأبحـاث ذات العلاقـة بالأعمـال المسـلية والتعامـل مع الأشـياء الحقيقيـة. وأنـوّه بحقّ بتلـك الجهـود الـتي يقـوم بهـا الباحـث (نبيـل علـي) في البرمجيـات العربيـة في معالجـة اللّغـة العربيـة في التشـكيل الآلي، وفي الصـرف الآلي، وفي بنـاء قواعـد البيانـات المعجميـة. وكذلـك جهـود الأسـتاذ (نهـاد الموسى) الـذي يسـعى إلى وضـع آلات النهضـة اللغويـة، نهضـة يسـتثمر مـن خلالهـا في المُسـتجدات الجديـدة الخاصّـة بالشـباب، إضافـة إلى جهـود بعـض المؤسّسـات ذات العلاقـة بالبرمجيـات التعليميـة. ومـا أحوجنـا إلى أمثـال هـؤلاء، وإلى أولئـك الذيـن نـذروا أنفسـهم في خدمـة الغـرب، وهربـوا مـن مجتمعهـم الـذي لـم يُنْصِفْهـم، نحـن بحاجـة إليهـم للعـودة إلى أوطانهـم لخدمتـه. نحـن بحاجـة إلى باحثـين معلّمـين يحملـون مفاتيـح المعرفـة والعلـوم، باحثـين مختصّـين في لغـة الأطفـال وأدب الأطفـال في عصـر العولـمة.

إنّ النظـرة التربويـة الحديثـة إلى الطفـل يجـب أن تكـون مـن بـاب أنّـه منظومـة مفتوحـة قابلـة للتعلّـم والنمـو ففـي داخلـه كـنز مدفـون ومهـارة ووجـدان وقيـم، يحتـاج إلى مـدرّس ناجـح لإخراجهـا إلى واقـع الإبـداع. ومـن هنـا تتبـيّن لنـا أهميـة إسـناد تعليـم هـذه الناشـئة إلى كفـاءات جـدّ عاليـة في العلـم وفي التربيـة مثلمـا تفعـل (كنـدا) فـلا

تُوظّف دكتورًا من أعلى طراز في التعليم الابتدائي إلاّ إذا أُخضع للتجريب التربوي ومتطلّبات علم النفس، والممارسة المهنية لسنوات، لكن توظّف ذات الدكتور بسهولة إذا أراد ممارسة التعليم في الجامعة. ولهذا نحتاج إلى معلّم له ثقافة عربية تقوم على العلوم والأخلاق والقيم النبيلة والأصالة وقبول الآخر. إلى معلّم يُلقّن هذا الجيل أفكار هذا الجيل، إلى معلّم يصنع هذا الشباب وفق آمالهم ورغباتهم، وذلك ما يجعلنا ندخل مجتمع المعرفة مثل البشر المتقدّم، ونرفع لعنة تسمية البلاد المتخلّفة عن أوطاننا.

وعلينا أن نفيد من فعل الدول المتقدّمة التي استثمرت في الأطفال والشباب والكفاءات الوطنية، فنجدها تُنفق وتستثمر بسخاء على المرحلة القاعدية، ولا تهمّها الأموال؛ لأنّها سوف تدخل في العائد الاقتصادي في لاحقٍ من الزمان. فهي تستثمر في البشر؛ بالعمل على نمو الوعي الثّقافي المجتمعي، عن طريق الصناعات الثّقافية، والاهتمام بالحِرَف اليدوية، ولا تقبل بهجرة الكفاءات؛ فتعمل على ترضيتها للإفادة منها، لا تهجيرها. ولهذا يجدر بنا مراجعة منظوماتنا الفكرية؛ بهدف تحرير الثّقافة العربية من الاستلاب الحضاري عبر صناعة الثّقافة الوطنية، باحترام الهُوية والخصوصية، وحبّ الوطن، والدفاع عن المواطنة مع رعاية القائمين على خدمة العربية.

- **قناة الاستثمار في مخابر اللّغات، والتعليم المكثّف:** يوجد تقريبًا في كلّ المؤسّسات التربوية وبخاصّة الجامعية منها، مخابر اللّغات، ومعهد لتعليم اللّغات، ووحدات بحث في تعليم اللّغات، فإذا حصل الاستثمار في هذه الوحدات في صالح العربية، لا شكّ أنّه سوف تحصل نقلة نوعية وتجد لها موقعًا. ففي بلاد المشرق يمكن أن تمسّ هذه الوحدات الأجانب الوافدين: عمال، وخبرات، وأساتذة، ومهندسين... ويجدر بها أن تستثمر في تدريس العربية فقط، ولا تستثمر في اللّغات الأجنبية إذا ما كان يهمّها أمر العربية؛ لأنّها في بلد عربي يحترم لغته، والمشكلات اللّغوية يفترض أنّها

لا تطرح مثلما تطرح في بلاد المغارب. ولضرورة قصوى يمكن أن تدرّس اللّغات الأجنبية للعرب لا للأجانب. وفي المغرب العربي يمكن استثمار هذه الوحدات أو المراكز في تعليم العربية لأساتذة العلوم ليُعرّبوا موادَهم، ولينتُجوا في لغتهم العربية، كما تستثمر في تعليم العربية للأفارقة وهم من الكثرة. ولكن المفارقة أنّ هذه المخابر موجودة، وعملها شبه مُعطّل، ومن يُستثمر فهو يُستثمر في تعلّم الفرنسية / الإنكليزية، وهي عكس النصوص المنشئة لها.

يمكن لهذه المخابر والمعاهد والوحدات أن تكون فاعلة في محيطها بالتعليم، وخلق فضاءات التعليم وإنجاز مشروعات في اللّغة العربية، أو في إنجاز أعمال في لغات التخصّص، أو القيام بالتعريب لمن يهمّم الأمر. والقضية في هذا المجال، يمكن لها أن تلعب دور مكاتب دراسات، فتستثمر مع الباحثين ومع الخواص، ومع الطلبة في إنجاز أبحاثهم، وتساعدهم في البحث عن المراجع، وعن قاعدة البيانات، وفي أعمال الطباعة، وما له علاقة بالبحث الأكاديمي. وأقف في هذه النقطة لأقول: من الضروري أن يقع التوجيه إلى المشروعات الخامّ التي تنتظر من يبحث فيها، وهي كثيرة.

إنّ الاستثمار في العربية لا يجب أن يقف عند حدود التمنّي، أو التباكي، أو الافتراض، أو يجب الذي يجب، أو اقتراح ما لا يمكن أن يقع أو يتحقّق، بل العبرة في الاستثمار أن يكون في تلك المشاريع التي تدرّ الأرباح الطائلة على مُنفذيها «... وبناء عليه، فإنّ اللّغات يمكن أن تعدّ مشروعات استثمار رأسمالي بالمعنى الحرفي وليس بالمعنى المجازي، وأهمّ الاستثمارات التي تساهم في تحسين الانتفاع اللّغوي هي ما يلي:

١. تصنيف المعاجم للاستعمال العامّ، وكذلك معاجم المصطلحات في مجالات محدّدة.

٢. برامج معالجة النصوص.

٣. الترجمة الآلية.

٤. الذكاء الصناعي، وبشكل محدّد إنشاء نظم المعلومات وبنوك المعلومات.

٥. تحسين الاتّصال بين الناس والآلة؛ أي تطويع لغات الكومبيوتر للغات الإنسانية». (كولمبارس، ٢٠٠٠، ص ٨٦). وفي هذا المجال، يمكن أن نطرح بعضًا من هذه المشاريع؛ للنظر في قيمتها الموضوعية وفي ما يمكن أن تُديره من قيمة مُضافة للغة العربية. ومشاريع أخرى للنظر في خلفيات تعطيلها، فأين الخلل في مشاريع كانت فكرة ولا تزال؟ أين الخلل في مشاريع بُدئ العمل فيها منذ عشرات السنين دون نتيجة ولا مردود؟ أين الخلل في مشاريع استنزفتْ من ميزانية الدولة أموالاً دون بديل إيجابي؟ أين الخلل في تلك لمشاريع الوهمية التي يتغطّى بها أصحابُها، وهي لا تزال تُراوح مكانَها؟ أين الخلل من تلك المشاريع العملاقة التي لم تُرفق بما هو مطلوب من وسائل الإنجاز؟...

ويمكن أن أطرح للقارئ مجموعة منها، وعليه أن يعمل النظر، وقد يعمل على حلّ بعضها، أو اختيار إشكالية مشروع مستقبلي أطروحة بحث، أو مدوّنة عمل يقوم على إنجازها بما يمكن أن يفيد به تنمية البحث في العربية.

١. مشاريع المجامع اللّغوية والعلمية العربية.

٢. مشاريع جمعيات حماية اللّغة العربية.

٣. مشاريع الجمعيات اللّسانية.

٤. مشاريع معاهد التّرجمة.

٥. مشاريع الدراسات الأكاديمية المتخصّصة.

٦. مشـروع المعجـم التّاريـخي في كلّ مـن: اتّحـاد المجامـع اللّغويـة + مشـروع المعجـم التّاريـخي في قطـر+ مشـروع المعجـم التّاريـخي في الجزائـر.

٧. مشروع الذخيرة اللّغوية.

٨. مشروع المكنز العربي.

٩. مشاريع مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللّغة العربية.

١٠. مشاريع مؤسّسات التّحقيق.

١١. مشاريع المجلس الدولي للغة العربية.

١٢. مشاريع مكتب تنسيق التعريب في المعاجم الموحّدة / المعجم التفاعلي.

١٣. مشاريع معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

١٤. مشاريع الأكاديميات العربية.

١٥. مشاريع المركز العلمي والتقني لترقية اللغة العربية.

١٦. مشاريع المجالس العليا للغة العربية.

١٧. مشاريع مؤسّسة الفكر العربي.

١٨. مشاريع الألكسو.

١٩. مشاريع اليونسكو.

٢٠. مشاريع الأفراد في بلاد العرب.

٢١. مشاريع الأفراد في بلاد الغرب.

٢٢. مشاريع المؤسّسات العلمية: التراث + صخر+ العالمية + باسم...

٢٣. مشاريع الدول الإسلامية في خدمة العربية.

٢٤. مشاريع مخابر اللّغات.

٢٥. مشاريع حوسبة العربية.

٢٦. مشاريع الشركات الكبرى.

٢٧. مشاريع وحدات البحث.

٢٨. مشاريع المعاجم الفردية والجماعية.

٢٩. مشاريع الجامعات العربية.

٣٠. مشاريع الجامعات الإسلامية والغربية.

٣١. مشاريع من أمثال (افتح يا سمسم/ باسم).

٣٢. مشاريع مختلف الفنّون ذات العلاقة بترقية اللّغة العربية.

٣٣. مشاريع المسلسلات التّاريخية الكبرى.

٣٤. مشاريع التّعريب في كلّ من: العراق/ الجزائر/ الأردن.

٣٥. مشاريع الرصيد اللّغوي الوظيفي.

٣٦. مشاريع مراصد المصطلحات العلمية.

٣٧. مشروع الرصيد اللّغوي الإعلامي.

٣٨. مشروع لجنة التّمكين للغة العربية في سورية.

٣٩. مشاريع اللّجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللّغة العربية للتوجّه نحو مجتمع المعرفة.

٤٠. مشـاريع النّهـوض بالعربيـة الصـادرة عـن قمـتي جامعـة الـدول العربيـة في العامـين: ٢٠٠٨ في سـورية، و ٢٠٠٩ في قطـر.

٤١. مشاريع سدّ الفجوة الرقمية لكلّ من:

- وزارة الاتّصالات المصرية في المحتوى العربي الرّقمي.
- مشـاريع السـعودية في: الحفـاظ على الهُويـة والـتراث / تعزيـز تطـوّر صناعة المحتـوى الرّقـمي العـربي في حاضنات تكنولوجيا المعلومـات والاتّصالات.
- مشاريع مؤسّسة الكويت للتقدّم العلم.
- مشاريع الحكومات الإلكترونية.
- مشاريع هيئة الحكومة الإلكترونية بمملكة البحرين.
- مشاريع مؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم.
- مشروع تطوير أرشيف رقمي للنصوص العربية.
- مشروع جائزة عمان الرقمية.
- مشـروع المؤتمـر الوطـني لصناعـة المحتـوى الرقـمي العـربي http/acnc.sy/site/acnc
- مشاريع المعالجة الآلية للغة العربية.
- مشروع اللّجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).
- مشاريع إنجاز المكانز باللّغة العربية.
- المكنز الدولي للغة العربية.
- مكانز نيملار.

- مكنز العربية العلمية العامّة (General Scientific Arabic Corpus)
- مكنز العربية المعاصرة المنطوقة.
- مشروع برامج التّشكيل والتّصحيح الآلي.
- برامج تلقيب ووصف أجزاء الكلام.
- برامج التّحليل الصرفي.
- برامج التّنقيب في النصوص.
- برامج معالجة الكلام المنطوق.
- برامج التّرجمة الآلية.
- مشروع رقمنة المعاجم اللّغوية.
- مشروع قاعدة معطيات المعجم التاريخي.

هذا غيض من فيض، فهناك مشاريع بُدئ العمل فيها وتوقّفت، وهناك مشاريع أفكار، وهناك مشاريع افتراض، وهناك مشاريع قيد الإنجاز، وهناك مشاريع في النهاية... فالأحرى بهذه المخابر أو المراكز أو معاهد تدريس اللّغات أن تتحمّل رسالتها البحثية، فهي تتلقى دعمًا من الدولة، فما هو المنتوج الذي يقابل به تلك الأموال التي تصرف في المخبر، وإلى أين تذهب الأموال، وما نوع المردود؟

- **قناة الاستثمار في تعليم العربية للأجانب:** إنّه بُعد استثماري كبير في هذا الوقت الذي تعرف فيه العربيةُ توسّعًا في القارات الخمس، وما يعكسه واقع العولمة من إسلامفوبيا، والتطرّف، والإرهاب والربيع العربي. ولهذا فالعربية دخلت سوق الاستثمار من هذه البوابة المعرفية والفكرية، ولما تُمثله من أهمية تجارية تفرضها مُعطيات النفط والبترول. معطيات

معاصـرة حديثـة فيحتـاج الأجنـبي التعامـل معهـا بِمُعطـى أهلهـا، ومُعطـى الأهـل هـو التعـرّف علـى اللّغـة العربيـة. ومـن هنـا أضحـت العربيـة مُعطـى تجاريًّا مـن غـير أهلها لمعرفـة أهلها؛ في خصائصهـم، وفي تفكيرهـم وفي طرائـق عيشـهم، أضـف إلى ذلـك مُعطيـات التبـادل التجـاري والديبلوماسـية والسياسـة، وفتـح شـركات الاسـتثمار أو فـروع الشـركات، ومـا يتبـع ذلك مـن أمـور الجَوْسسـة. كمـا أنّ البـلاد العربيـة أرضٌ بِكْرٌ، وفيهـا الكثـير مـن الـثروات الباطنيـة، فتحتـاج إلى الاسـتثمار في كلّ شيء، فهـي سـوق واسـعة؛ وهـذه السـوق تحتـاج إلى معرفـة اللّغـة العربيـة لتبـادل المصالـح المرسـلة.

وفي هـذه النقطـة، يكون التركيز في الاسـتثمار نحو العَمَالـة الكبيرة الـتي تُوجد حاليًّا في دول الخليـج الـتي وصلـت إلى ثمانيـة ملايـين آسـيوي، فـإذا وقـع اسـتثمار في هـؤلاء الثمانيـة ملايـين؛ يعـني اسـتثمار في ثمانيـة مليـون أسـرة آسـيوية؛ ويعـني فتـح كبـير للغـة العربيـة في آسـيا. ونفـس الـشيء في الكثـير مـن البـلاد العربيـة الـتي تَفِـد إليها اليـدُ العاملـة. وهـذه تحتـاج إلى تعليـم العربيـة، أو فـرض تعلّـم العربيـة، أليـس ذلـك مَدخلًا للاسـتثمار؛ يُفيـد منـه المُعلّمـون والمُترجمـون وباعـةُ الكتـب... ألا يحتـاج ذلـك إلى:

- دورا ت تكوينية مدفوعة الأجر؛
- دورات إغماسية مدفوعة الأجر؛
- الدورات اللّغوية المُكثّفة؛
- الإقامات عند العائلات...

هـو اسـتثمار مـادي، وفي ذات الوقـت اسـتثمار في تحسـين الأداء اللّغـوي للعربيـة، عـن طريـق اسـتحداث طرائـق جديـدة، ومناهـج مُتطـوّرة. وهنـاك تجـارب ناجحـة جـدًّا، يمكـن العمـل بهـا مـن مثـل:

- النجاحات التي حقّقها المُستشرقون في التحكّم في اللّغة العربية.

- نجاحات معهد بورقيبة بتونس في تعليم العربية لغير الناطقين بها.
- نجاحات معهد الخرطوم الدولي لتعليم اللّغة العربية لغير الناطقين بها.
- تجربة برامج تعليم اللّغة العربية للناطقين بغيرها في دار زايد للثّقافة الإسلامية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- تجربة المدينة التعليمية الاستثمارية لتعليم اللّغة العربية.
- تجربة جمعية (اقرأ) في الجزائر.
- تجربة معهد إيران للغات في إيران / قم.
- تجربة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- تجربة مركز تعليم العربية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
- تجربة تعليم اللغة العربية في الجامعة الإسلامية بالنيجر.
- تجارب معاهد تدريس العربية في الصين.
- تجارب استثمار باكستان في تعليم العربية.

ويعني كلّ هذا؛ تحقيق التوسّع والانتشار والسمعة العالمية، كما يعني أنّ العالم العربي سوف تتجّه إليه الأنظارُ، وأنّ الدول الأجنبية سوف تَستثمِر في تعليم وتطوير العربية، مع ما يُصاحب ذلك من روابط التواصل، ونشر الإنتاج العربي في حضارة غير الحضارة العربية، وإجراء دراسات تقابلية مع اللّغات الأخرى، وقد يصل ذلك إلى إسقاط نظريات عربية على نظريات الآخرين أو العكس، ويستفيد الطرفان. ولهذا، هناك شروط متلازمة تستدعي وضع سياسة استثمارية شاملة؛ تُرسَم من خلالها الخطواتُ اللازمة التي تحقق استثمارًا ناجحًا، بدءًا من الإنسان العربي إلى اللّغة العربية وطرائق تعليمها، ثمّ العمل على ترويجها واستثمارها.

ولهذا نحتاج إلى:

تحقيق الوعي اللّغوي والثّقافي والحضاري؛

تنفيذ مخطّطات لغوية وتربوية بهدف إنجاح عمليات الاستثمار؛

وضع إستراتيجيات مدروسة تصون اللّغة العربية وتُرغّب فيها.

والعبرة في تعليم العربية لغير الناطقين من بلد الصين، أنه الآن بلد عملاق، نهض مُؤخّرًا؛ يحوي أكبر الجامعات العالمية، وفيه أقسام للأدب العربي. وفيه مجمع اللّغة العربية الذي تأسّس في العام ١٩٨٥. وفي الصين أنشِئ قسم تخصّص اللّغة العربية في خمس جامعات إقليمية، وأغلبها في المناطق الواقعة غرب الصين؛ حيث وجود القوميات المسلمة. في الصين فُرَص التوظيف لمتعلمي العربية سهلة. في الصين تجارب ناجحة لتعليم العربية للصينيين؛ وقد أثبتت فعاليتها عبر المترجمين، وعبر تلك البطاقات التي يرسلونها بالعربية مع سلعهم الكثيرة. الصين بلد عجيب يجب كسب جانب الصينين المادي والمعنوي واللّغوي؛ باعتبارهم سوقًا مستقبلية كبيرة. ومن هنا يحسن بنا استثمار العربية في توسّعنا التجاري مع الصينيين؛ باعتبارهم ثاني أكبر دولة في العالم مساحة وأول دولة من حيث السكان، ومن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ولغتها من اللّغات الستّ في الأمم المتحدّة، ودولة رأسمالية تنشد الاستثمار في الدول الفقيرة، وترمي إلى خلق أسواق استهلاكية لمنتجاتها. وإنّ الصينيين الآن ينظرون إلى العرب على أنّهم طاقة كبيرة، ولذلك استثمروا في تدريس العربية في بلادهم، وكانوا يعلمون أنّهم سوف يخرجون إلى العالم العربي، وأنّ سِلعَهم سوف تغزو أسواقه. ولهذا حصلت لهم تجربةٌ ناجحةٌ في الاستثمار في اللّغة العربية؛ تجربة تجب علمنتها وتسويقها وتحديثها، ولا يكون ذلك إلاّ بالعمل على توسيع التبادلات العلمية والثّقافية والتقنية مع الصين إلى جانب المصالح المرسلة في الاقتصاد والتجارة بشكل تضمن تحسن العلاقات وديمومتها. وبذا يمكن توظيف القيمة

الاقتصادية العربية في استخدامها في عالم التجارة مع كلّ الأجانب؛ حتى تسهم في قهر الفقر والجهل من خلال عائداتها. وهذا الأمر يتطلّب الدراية بمعرفة فلسفة التّسويق، وكيفيات التّسويق وكيفيات الترغيب، ومرادفات التأكيد... وهذا كلّه موجود في الخصائص البلاغية للغة العربية.

قناة الاستثمار في المخطوطات: أدرجت ضرورة الاهتمام بالمخطوطات، ويمكن الاستثمار فيها نظرًا لما يكتنزه العرب من ركام من المخطوطات، فهم الأمّة رقم واحد في هذا المجال، وتاريخهم حافل بالنقائش القديمة والمخطوطات المكتوبة في ورق البَرْدِي، إلى تلك المدوّنات القديمة التي تعود إلى أكثر من ٢٠ قرنًا... وتُعَدّ من الاكتشاف الذي يحتاج إلى التثمين. علمًا أنّ المخطوطات في أوربا تُقدّر قيمتُها بالملايين، هذا من جهّة، ومن جهّة ثانية، فإنّ هذا مَدْعاة إلى البحث في هذا التراث لاستكناه ما تحمله من علوم وما تكتنزه من حِكمة الأولين، وهو اكتشاف يحتاج إلى تقدير هذا الرمز القديم. وهكذا، يُعدّ اكتشافُ المخطوط عُملة نادرة، والعُملة النادرة لا تُقدَّر بثمن، أضفْ إلى ذلك ما تعكسه المخطوطات من أصالة وتاريخ. والمخطوط يُعدّ من التاريخ وله قيمة اعتبارية ورمزية للمجتمع يعتزّ به، ولا يخضع للمساومة؛ باعتباره كنزًا مشتركًا وذا قيمة تاريخية، فثمنه أكبر من كلّ تقدير. ونعرف أنّ الأمّة العربية تكتنز تراثًا كبيرًا، وهو من فِعْل الأجداد الذين سادوا وكانوا أمّة العالم. وحقّ علينا العودة إلى ما تركه السلف من ذلك المكنوز لنعتبر منه ونُفيد. بل ولنجعله في الوقت المعاصر عُملة نستثمرها. ويكون ذلك بالتنبيه إلى ما تكتنزه الأمّة العربية من كنوز الأجداد، والتعرّف على المدوّنات القديمة للإفادة منها، وفهرسة ما بقي لم يُفهرس، ومواصلة توجيه الطلبة للتحقيق. ومن وراء هذا؛ فإنّ البحث في المخطوطات عبارة عن استثمار لغوي نشيط؛ يشكّل مصدرًا إنتاجيًّا لمؤسّسات ثقافية، حيث:

- تُبرَم عقود التّحقيق؛
- تُبرَم عقود المراجعة والطبع؛

- يشكّل البحثُ في المخطوط مصدرَ حراك ثقافي؛
- يحصل التباري في التّحقيق.

وهناك من يرى أنّ الاستثمار في المخطوطات يحصل عن طريق القنوات التالية:

١. تثمين المخطوطات التي بحوزة مُلاكها وشرائها منهم للحفاظ عليها.
٢. فتح مراكز المخطوطات، وتزويد الباحثين بنُسخ وصُوَر منها بمقابل مادي.
٣. تحقيق مخطوطات اللّغة، وعرضها على جهات تتولى طباعتها مقابل مكافآت مادية.
٤. التعاقد مع دور النّشر والطباعة لنشر الكتاب وتسويقه من خلال معارض الكتب الدولية والمحلية والمشاركات الثقافية بين الدول.
٥. ترجمة تلك المخطوطات إلى لغات أخرى.
٦. الحصول على الشهادات العليا كالماجستير والدكتوراه من خلال تحقيق مخطوطة لغوية تحت إشراف أساتذة متخصصين.
٧. تشكل حركة التحقيق والطباعة لتلك المخطوطات حراكًا ثقافيًّا بين المثقفين خاصّة، مع سهولة وسائل التواصل الاجتماعي.
٨. تدريس تلك المخطوطات المحقّقة في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات أو جعلها مصادر للتدريس والبحوث المقرّرة للطُّلاب». (البلوش، ٢٠١٤، ص ٤٨-٤٩).

قناة الاستثمار في الإعلام: إنّ لوسائل الإعلام دورًا هامًّا في إعادة الاعتبار لثقافتنا ولغتنا العربية بشكل خاصّ، وفي التّصدّي لحملات التّشويه والسُّخرية من عدم احترام قواعد هذه اللّغة، ومن تقزيمها وتدنّي مُستواها في استعمال

العاميات إلى درجة سخيفة، وإدراج مفردات بسيطة لا محلّ لها في الاستعمال لا سيّما عند الإعلاميين الشباب، فنرى الغرابة اللّغوية تخرج من كلامهم، فكأنّهم لم يُعَدّوا لِمهنة الإعلام التي ترقي باللّغة ولا تُنزل بها. ويؤسف له أنّ بعض القنوات لا تتكلّم إلاّ الهجين اللّغوي، وذلك ما يزيدها ضعفًا على ضعف. ولكن ما يؤسف له وبمرارة، فإنّ ذات الإعلامي المذيع الذي يُشبع العربية أخطاء، لا يتجرّأ أنْ يخطأ في اللّغات الأجنبية، فيعدّ نفسه، ويصحّح الأخطاء، ويتحرّز ويتحرّج قبل إذاعة ما يذيعه فأية عُقدة هذه، ولماذا هذا الإسفاف اللّغوي في عربيتنا؟ وبهذا أقول: إنّ الإعلامَ يعتمد أساسًا على اللّغة في مخاطبة الجمهور، فإنّ اللّغة تتأثر أيّما تأثير بالعملية الإعلامية، فقد تزداد رُقيًا وقد تنهار، وكلّما ارتقت لغةُ الإعلام ارتقت لغةُ المجتمع، وهذا أمر بديهي مُقرّ. وليحصل هذا بالقوّة والفعل، نطرح أسئلة دور الإعلام في خدمة الشّأن العامّ؛ فنقول: هل إعلامنا ارتفع إلى مستوى حَمْل رسالة الخدمة اللّغوية وهي خدمة الشّأن العامّ؟ وهل إعلامنا تَجاوَزَ مرحلة الانفصام بين الشعارات والممارسات؟ وهل قدّم ما يُسهم في النهوض اللّغوي وفي بناء الوعي الجماعي؟ كيف يُصبح الإعلام درعًا ضد ما يهدّد هُويتنا اللّغوية؟ وكيف يردّ على كلّ ما يحدق بالعربية باعتبارها وعاء للثقافة وأبرز مقوّمات الأمّة؟

هي إشكالات إعلامية كبيرة تحتاج إلى الوعي بأهميّة رسالة الإعلامي؛ حيث يشكّل دورًا في النهوض باللّغة العربية، وهنا تتبدّى جدلية اللّغة والإعلامي في أوضح صُوَرها في تلك المنافع المتبادلة التي يقدّمها كلّ منهما للآخر. ومن هنا فإنّ السلطة الرابعة -في الحقيقة- لها تأثير أكبر من السلطة الأولى، في ما يخصّ التحكّم في الرأي؛ هذا من جهّة، ومن جهّة ثانية، فإنّ الإعلام له سلطة اقتصادية في ظلّ العولمة وهي قوّة اقتصادية وسلطة ضاغطة، وازدادت هذه القوّة تجبّرًا مع انتشار قوّة الصحافة والإذاعة والتلفاز والشابكة على اعتبار أنّ الإعلام يبني البورصات، كما يعمل على إعلاء الكُلْفَات، أو تبخيس البضاعات «... فالإعلام مؤسّسة اقتصادية تعنى بأسواق المال والإعلام، وهو نافذة لوجوه الاستهلاك

والترويج والإعلان، وهو كذلك واجهة للثّقافة والفكر والفنّ والسياسة، وهو فاعل في التأثير على الجوانب التربوية والإنسانية العميقة، وهو متّصل بالأفراد جميعًا في المجتمع على اختلاف اهتماماتهم واختصاصاتهم وأعمارهم» (اللّجنة الوطنية الأردنية للنّهوض باللّغة العربية، ٢٠١٤، ص ٢٠). إذًا ينال الإعلام في تلك القنوات مكانةً هامّةً فيفعل فعلَ الخميرة، فهو «محور اقتصاد الكبار، وشرط أساسي لتنمية الصغار، وما يؤكّد محورية الإعلام في حياتنا المعاصرة ذلك الاهتمام الذي تُحظى به قضايا في الفكر الفلسفي والتنظير الثّقافي المعاصر محافظًا كان أو ثوريًّا، حداثيًّا كان أو ما بعد الحداثي» (علي، ٢٠٠١، ص ٢٦٥).

ومن هنا، فإنّ هذا الدور الهامّ لو يقع استثماره في تطوير وسائل الإعلام؛ بالحرص على أن تقدّم صورة مُشرفة للعربية أمام الناس؛ عن طريق حسن الأداء للحوارات والمسلسلات والتمثيليات بالفصيحة، وفي تحرير الأخبار والبرامج الثقافية والعلمية والتعليمية، وفي إذاعتها وتقديمها للمشاهد والقراء، والاستثمار في عقد دورات تدريبية وتعليمية للمذيعين والمذيعات، ومُعدي البرامج المتنوّعة الخاصّة بالمهارات الأساسية في اللّغة «يجب مراعاة الأوضاع الكونية والطموحات الاجتماعية عن الاستثمار في اللّغة العربية، ويجب أن يكون أهمّ ما يشرئب إليه المستثمر هو ضمان الإبلاغ والإقناع والتواصل في المنطوقات أو المكتوبات العربية؛ بحيث تظلّ الحيوية المتوقعة قائمة ودائمة بين المُنتج والمُستفيد. وأما في ما يتعلّق بشعائر الله وشرائع الدين الإسلامي عند الحديث عن الاستثمار الدولي في اللّغة العربية، فلا بدّ من ضبط أوضاع الناس البينية وأعرافهم الموروثة وأحوالهم الشخصية إحقاقًا لمصالحهم العامّة قبل الخاصّة، وإحكامًا لامتثال أوامر الله فيهم، واجتناب نواهيه بالتّدرج، ويشكّل الانجذاب الشدة والعنف والإكراه أو القساوة أو الاضطهاد، وبدرجة لا تسلب الإسلامَ حرمتَه التالدة المعتمدة» (قاموس، ٢٠١٤، ص ٥٦٦).

وللإعلام دور في توجيه الرأي العامّ، ألا يمكن أن يُسهم في القضاء على الأمية، ويزيد من مساحة الوعي، ويدرّ على اللّغة العربية أساليب جديدة، ألا يمكن أن يقع استغلال القنوات الناطقة بالفصيحة لبناء ثقافة الإعلام المبني أو المُعلي، ثقافة بناء المعلومات التي يزداد ثمنُها يوميًّا؛ حيث هي سلعة استثمارية تعمل على التأثير والتوجيه لو يقع استغلالها. وقد خلصت اللّجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللّغة العربية بقولها: «إذا كان الإعلام بهذه الخطورة، وكانت اللّغة أداته، فإنّه لمن الجدير بالاهتمام والبحث في رصد لغة الإعلام، ومحاولة تلمُّس ما طرأ عليها، وما طرأ عليها من تغيّير في التعابير، والأساليب والظواهر وما أخذ يعتريها من لحن، وابتعادها عن المستوى المقبول في الصحة والمقبولية، ثمّ تقديم رؤية حول كيفية الارتقاء بالعربية في وسائل الأعلام». هكذا الإعلام يمكن الاستثمار فيه؛ علمًا أنّ التمكين للغة لا يحصل إلاّ بهذه القنوات الهامّة، ألم يقل صلاح الدين الأيوبي لجنوده «إنّ انتصاركم لم يكن ليحصل **لولا قَلَمُ القاضي الفاضل**» فتأمّلوا ذلك الربط بين اللّغة والسيف، وأنّ اللّغة تتحكّم في السيف؛ حيث يمكن أن تترك السيف في غمده، كما يمكن أن تميله للجهّة التي وجّهت له. ولذا، يجدر التركيز على ضرورة الاستثمار في لغة المُذيعين والإعلاميين والمُشرفين «تعتمد المؤسّسات الإعلامية لتحقيق أرباحها الاستثمارية بشكل أساس وبديهي على توسيع رقعتها الانتشارية. وبالحديث عن خدمة ترجمة البثّ المباشر، فهي تستهدف المشاهد الناطق باللّغة الإنجليزية في العالم الغربي، ونعرف أنّ أعدادًا كبيرة من العرب والمسلمين يعيشون ويقيمون في الغرب؛ البعض لا يتكلّم العربية، والبعض الآخر يتكلّمها دون إتقان، ولكن هذه المسألة؛ أي إتقان اللّغة من عدمها لا تتعارض مع تبنّي الكثير منهم لمواقف يعكسها الإعلام العربي أكثر من الإعلام الغربي بحكم أنّ الإعلام العربي -كما يفترض- يصوّر نبض شارعه أكثر مما يفعل الإعلام الغربي» (الراشد، ٢٠١٤، ص ٦٠٢-٦٠٣). وهكذا لو يقع الاستثمار في لغة الإعلام، ألا يعمل ذلك على رفع مستوى الأداء اللّغوي،

ألا يحصل تقريب بين المستوى المتقعّر والمستوى الفصيح، ألا يعمل ذلك على التصحيح اللّغوي وتفادي الأخطاء، ألا يكون ذلك مدعاة إلى نيل صحافيينا المكانة اللائقة في الإعلام المُحْتَرِف.

قناة الاستثمار في خطبة الجمعة: إنّ نجاح خطبة الجمعة تعتمد على مضمونها المُرتبط بالشواهد، بالإضافة إلى حسن الأداء. ولهذا نريد إمامًا واعيًا بإعداد خطبة الجمعة تُناسب الدين الإسلامي ومقام المسجد والحضور، وبذلك تتشرّف العربية. ولهذا، على الإمام مُراعاة الاستهلال المُوجز والمُعبّر، ثمّ الوضوح وحسن الإلقاء، وعدم الوقوع في الأخطاء، وهذا كلّه من العوامل التي تعمل على استقطاب المُصلين عَرَبًا كانوا أو غير عَرَب، ناطقين بالعربية أو باللّغات الأخرى وعليه، كان الوعي بضرورة «تطوير المناهج منذ مراحل التعليم الأساسي، وتطوير المعلّمين الذين يتولّون التعليم في المرحلة الأساسية على يد فئة أكثر وعيًا وثقافة بالمناهج والأصول من خريجي معاهد وكليات التربية، وتطوير المدارس على أساس الساحة الدراسية؛ بإنشاء نماذج تطبيقية ووسائل إيضاح ثابتة ومبنية داخل تلك الساحة، وتطوير التلاميذ مع تطوّر الإنسان ووجود وسائل التعليم والثقافة المتطوّرة في متناول الجميع، وعلاج المشاكل التعليمية ومنها الدروس الخصوصية فهي ليست مشكلة تعليمية فحسب، بل هي مشكلة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية وقيمية، وتطوير التعليم يضمن القضاء عليها قضاء مبرمًا» (عبد المؤمن، ٢٠١٤، ص ٤٩٤-٤٩٥).

وإنّ اللّغة الفصيحة تحصل عبر طرائق عديدة، ولكنّ الطريقة المثلى هي الطريقة الفطرية التي يكتشف فيها الطفل قواعد لغته، ويشبك في ما بينها بصورة تلقائية (ممارسة عفوية) ثمّ طريقة المعرفة اللّغوية التي تحصل في المدرسة عن طريق التدريس (ممارسة محضة) ثمّ التطبيقات الدائمة والملازمة لكلّ آليات القواعد. ومن هذا الباب، نحن بحاجة إلى الاستثمار في تلك الناشئة

الصغيرة التي تقصد الكُتّاب، لتتعلّم بعض الآيات والأحاديث، في تلك الوقفات القرآنية وفي التجويد ونطق الحروف نطقًا صحيحًا... وكلّها من المُمهّدات للإتقان اللّغوي الذي يساعده في المراحل التعليمية اللاحقة. ومن هنا، تكمن براعة الإمام في كونه قدوة في أداء الصوت اللّغوي وفي التلوين فيه للتأثير على نفسية المتلقين أثناء توصيله الدروس أو الخطبة المسجدية. ولهذا نحتاج إلى إمام مدرّس يعرف كيف يستثمر في هذه الناشئة؛ لأنّها الجهاز القاعدي الذي يحمي أمننا اللّغوي. نحتاج إلى إمام يعمل بطريقة عبد الله الدنان في تعليم العربية بالفطرة والممارسة، وإلى تجربة (باسل) الناجحة، إلى إمام يقوم على تأسيس قاعدة ضبط لغوية في العربية. ولماذا وقع التأكيد على تجربة الدّنان؟ لأني أعرف نجاح هذه التجربة التي أعطت ثمارًا أولية في البرنامج المعروف (افتح يا سمسم) وهو استثمار في اللّغة الجامعة؛ يعني استثمار في لغة القاعدة التي تعني بناء لغة الطفل. وما عرفه هذا البرنامج من نجاح، عرفه برنامج (طيور الجنة) وكذلك برنامج (حديقة النحو) فكانت هذه البرامج تركّز على حسن الأداء والضبط العلمي الدقيق، واستعمال الكلمة في مكانها، ومعرفة متغيراتها، وأضدادها، واستعمالها في مختلف المقامات والأساليب، ونعرف ما تشكّله اللّغة من أهمية خاصّة في هذا الطور.

قناة الاستثمار في الترجمة: أرى أنّ الاستثمارَ المُستعجَل في الترجمة يكون عن طريق الأخذ من اللّغات المتقدّمة إلى العربية، ومن العربية إلى اللّغات الواسعة الانتشار، وبخاصّة اللّغات المُعتمدة لدى الهيئات الأممية؛ باعتبار الترجمة وسيلة المعرفة، ولها أثر إيجابي على تنمية الاقتصاد الإقليمي، ونحن نتعامل مع هؤلاء الكبار، فهم الآن يُسيطرون على العالم بلغاتهم وبما لهم من مقام في الأمم المتحدة أضف إلى ذلك ما له علاقة بالقطاع السياحي، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. ولهذا، فالمسألة تُعالج عن طريق الدول العربية التي كان عليها وضع إستراتيجية في الترجمة؛ تخدم اللّغة العربية وثقافتها عن طريق بناء مشاريع

الترجمة على الآماد الثلاث؛ تحدّد فيها خطّة عمل إستراتيجية؛ تلحظ فيها أهمية اللّغة والترجمة في بناء الأمّة العربية، ضمن برامج قوية. وعلى الدول العربية تَحَمُّل مهنة المترجم والتحكّم فيها، بإخراجها من المترجمين الذين غالبًا ما يلبّون طلب الزبون، دون مراعاة الجودة، وسعيًا إلى تحقيق الربح المادي، هذا من جهّة، ومن جهّة ثانية، على الدول العربية أن تنشئ مركزًا يهتمّ بالترجمة، وتضع فيه شروط النقل الانتقائي، بما لا يسيء إلى العربية، وترسم فيه سياسة أمن لغوية تسمح لها بالتّسلح اللّغوي في عصر أضحت فيه الكلمةُ حارةً وصعبةً وقاطعةً.

إنّ الترجمة استثمار قديم معاصر، والمُتقن للغة الثانية تدرّ على صاحبه تَحَسُّنًا اجتماعيًّا، ويكثر عليه الطلبُ، بل تُطْلِعه على أفكار الغير، فيكون أفضل من المُتقن للغة الواحدة، ولهذا، فنحن لم نستثمر في ها الباب، وكم نخسر يوميًّا بسبب عدم الاهتمام بالترجمة، والتردّد في تعريب التعليم العالي، ومن هذه الخسائر نرى:

١. تأخّر أمتنا علميًّا وحضاريًّا، وتقدّم الأمم الأخرى علينا.

٢. وتشتّت طاقات علمائنا في غير لغتهم الأمّ، فلا إبداع إلاّ عبر اللّغة الأمّ.

٣. وظهور التبعية في التعليم الجامعي الأعمى غير المجدي.

٤. وهجرة العقول العربية المبدعة إلى الخارج وخسارة الأمّة لها.

٥. وانقطاع الصلة بين حاضر الأمّة وتراثها العلمي، فتصبح الأمّة بلا ماضي.

٦. وانعدام الإبداع العلمي؛ لأنّه لا يكون إلاّ باللغة الأمّ.

٧. وركود حركة التأليف في العربية وعدم تطويرها.

٨. وانحراف الأمّة عن الأهداف السامية في تدريس العلوم.

٩. ودراسة بعض المواد العلمية التي لا تنبع من مشكلاتها الاجتماعية» (حافظ، ١٩٥٤، ص ٧٧).

وهكذا، يُلاحظ على السوق الاستثماري للترجمة عند العرب في أنّه ليس في نمو يُوازي التقدّم المعاصر وما هو موجود لا يعالج المسائل الحديثة، ولا تحصل الترجمات العلمية إلاّ في القليل القليل، وما يُترجم لا يحصل إلاّ من لغتين فقط، ولذا لم تكن الترجمة عملية مُربحة.

يمكن للترجمة أن تكون عملًا مُربحًا ينشدها المختصّون لكسب المزيد من الأموال، عندما نجعلها عصب الحياة الحديثة، ولذا، فالمطلوب الاستثمار فيها، عبر إتقان العربية وإتقان اللّغة المترجَم منها، والإلمام بالعلوم العصرية. وفي هذه النقطة نقول: إنّه من الضروري أن يقع الاستثمار في التعريب، وهو باب من أبواب الترجمة الواسع؛ يعني أن تنال العربية موقعها الطبيعي، ولكن لا يعني الانغلاق، فلا ننسى ضرورة إتقان لغة علمية واحدة، ولتكن الإنكليزية لأنّها لغة العولمة، ولغة العلم المعاصر، وعلى المترجم أن يجمع بين إتقان لغته الأمّ، واللّغة الإنكليزية، والتخصّص الذي يريد أن يترجمه أو يعرّبه. ولقد أصبحت الإنكليزية الآن تنتشر في ذاتها؛ حيث لها صدى متمكّن، وهي لغة المعرفة من خلال حجم المخزون المعرفي المتوفّر فيها، فقد تنامي نفوذها مع العولمة، وظهرت أهميتها لما لموقعها في العلوم، وطبيعة المواد المادية وغير المادة. وتتوفّر بعض اللّغات على العلوم، ولكن إذا لم تمر على قناة الإنكليزية لا يصبح لها مقام، ونراها الطريق الحصري إلى المعرفة، وبالتالي هي طريق التنمية، ومع هذان فلا نقول: إنّ التحكم في الإنكليزية هو الحلّ، بل من الضروري تعلّم لغات أخرى، وبخاصّة اللّغات الوطنية؛ لأنّ التنمية لا تكون بغير اللّغات الوطنية.

وإنّه بإمكان الترجمة أن تعمل على تحريك الطاقات شبه النائمة؛ لتصبح عَمَالة نَشِطة؛ تُسهم في الاستثمار البشري وفي الاستثمار في: الترجمة، والترجمة الآلية، وإنتاج البرمجيات، وسدّ الفراغات في محرّكات البحث، وسدّ الفراغات في برامج الكتابة، مثل: المدقّق اللّغوي / حوسبة المعاجم، وفي البرمجيات العاملة على

الحرف العربي وأجهزة الكبتار «ومما لا شكّ فيه أنّ حقل الحوسبة والبرمجيات المتعلّقة بالتطبيقات اللّغوية هو حقل استثماري خصب ومورد اقتصادي مهمّ، لكنّه مُعطّل أو شبه مُعطّل في ما يتعلق باللّغة العربية وتطبيقها. والعالم العربي اليوم عليه أن يلتفت بجدية إلى هذا الرافد الاقتصادي، فسيكون يومًا إن صحت التوقعات عصب الاقتصاد العالمي والمشروعات الاستثمارية التي تنحو هذا المنحى، هي في حاجة إلى قدرة اقتصادية تمويلية عالية، ومن ثمّ عقد شراكات اقتصادية بين القطاعين العامّ والخاصّ للنهوض بهذه النوعية من الاستثمارات ومواكبة الطموح الحوسبي والبرمجي والاقتصادي العالمي» (البارقي، ٢٠١٥، ص ١٢٨).

قناة الاستثمار في السياحة: تُعدّ السياحةُ واجهةَ البلد، وهي ميدان ثري بإمكانه أن يدرّ كثيرًا من العُملة الصعبة إذا أُحسن استغلالُه، كما أنّ السياحة صناعة خدماتية، فتحتاج إلى لغة خدماتية، وتحتاج إلى تطويرها واستعمالها حتى تبلغ الهدف. ولهذا، فاللّغة يمكن أن تأخذ حيزًا في القطاع السياحي في تحقيق تنمية سياحية فعّالة؛ تتفاعل مع الموروث التاريخي والثقافي للبلدان العربية التي لها مواطن سياحية كبيرة ومتنوعة: جبال، وصحاري، ومتاحف، وآثار، وأماكن تاريخية، ومكتبات، ونادي، ودور الثقافة، والقصور، وآثار تاريخية، وبمعناه العلمي؛ فهي ظاهرة ثقافية وتنموية، رغم ما تعانيه الدول العربية من ضعف الهياكل ونقص آداب الضيافة والمعاملات، وآداب الديبلوماسية، وخدمات تعبانة، ووسائل عتيقة، إلاّ بعض الخدمات في مصر وتونس والمغرب ودبي. فالبلاد العربية ليست في مستوى تقديم الخدمات بصورة جيّدة ومتقنة، ولهذه تعطّلت العربية في السياحة العربية، ولا تنافس اللّغات الأجنبية، لما لأفواج السياح ليسوا عربًا، والسيّاح العرب قليل، أضف إلى ذلك أنّ تبعات السياحة اللّغوية ناقصة، بدءًا من الدليل، والخرائط العربية والأدلة الجيبية، وأدلة الترجمة كلّها تُعَدّ باللّغات الأجنبية، ولم نفكّر ذات يوم أن يكون ذلك باللّغة العربية. كما لم نعمل بالطريقة المالطية أو التركية، فكلّ الأدلة بلغتها، واللافتات في الأماكن السياحية بلغتها،

وبذلك تترك السائح يتدبّر أمره، إن لم نقل إنّه يستعمل لغة البلد مُجْبرًا، ويعود إلى بلده حاملًا الكلمات والمسكوكات اللّغوية، وذلك مكسب إضافي للبلد؛ في أنّه عمل على نشر لغته عن طريق السياحة وما ينطبق على الشارع ينطبق على الخدمات الملحقة في: الطيران، وفي الفنادق، وفي الشوارع...

لا أركّز الحديث في واقع استعمال العربية في السياحة العربية، فهو واقع مهترئ، بقدر ما أستهدف سُبل النهوضَ باللّغة العربية في المؤسّسات السياحية، ولا يعني الانغلاق على العربية، بل لا بدّ من استعمال اللّغات الأجنبية، وهذا يعني إظهار منتوجنا السياحي، والتعريف به، ولكن دون التفريط في لغتنا العربية، وجعلها تنافس اللّغات، وبداية تحضير الاستثمار في المعاجم الآلية الجيبية في المصطلحات وفي المسكوكات اللّغوية المتقابلة، وفي الخرائط الآثارية، وخطوة وراء خطوة يخرج قطاع السياحة من التهميش، وتكتسب العربية أهمية لا في بلادها، بل يمكن أن تنال موقعًا حتى في البلاد الإسلامية وفي الأندلس، ولا يكون ذلك إلاّ عبر إستراتيجية سياحية لغوية تهدف إلى النهوض باللّغة العربية، وتمكينها في القطاع السياحي، وأضمّ صوتي للذي يقترح:

١. وضع سياسة لغوية سياحية واضحة على الصعيد العربي، وإصدار القرار السياسي اللازم لتطبيق هذه السياسة وفق تصوّرات نظرية وتطبيقية.

٢. توفير منظومة قانونية تُلزم استعمال اللغة العربية في المجالات السياحية، ومطالبة الشركات الفندقية العالمية العاملة في البلاد العربية بوجوب التعامل بالعربية أولًا، ثمّ باللغات الأجنبية.

٣. إعداد معجم عربي جامع لكلّ المصطلحات السياحية على غرار معاجم اللّغات الأجنبية الأخرى؛ بحيث يشمل تعريب الألفاظ، والأسماء؛ والمعاني، والمفاهيم، والأمثلة، والنماذج، والرؤى، والحوارات حتى يمكن استثماره بفعالية في التنمية اللّغوية، ويستوعب كلّ الموضوعات المتداولة

في الفنادق والمطاعم ووكالات السفر، والإرشاد السياحي، وفي المطارات والقطارات والأسواق.

٤. ضرورة استحداث مصطلحات سياحية عربية في كلّ ما يتعلّق بالخدمات السياحية (شراب، إيواء نقل، مشتريات...).

٥. ترجمة المراجع الأجنبية المتخصّصة بالفكر السياحي إلى اللّغة العربية، وذلك لما للترجمة من إغناء وإثراء للغتنا ومعارفنا وثقافتنا، وتسهيل الاطلاع على ما أنتجه الفكر البشري دون الحاجة إلى إتقان اللّغات الأجنبية التي كتبت بها.

٦. فتح آفاق البحث اللّغوي الخاصّ بالسياحة، لا سيّما في الجوانب التطبيقية والوظيفية.

٧. العمل المشترك بين كلّ من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إليكسو (Alecso) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو (Isesco) ومنظمة السياحة العربية، والمجلس الدولي للغة العربية، والمجامع اللّغوية، والجمعيات العلمية المعنية باللّغة العربية، والأجهزة العربية الوزارية المتخصّصة، ومركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللّغة العربية، بغية الدعوة إلى استعمال اللّغة العربية ونشرها في القطاع السياحي.

٨. التنسيق مع شركات التقنية والبرمجيات من أجل تعريب وتطوير الأنظمة الإلكترونية بالحجوزات في المنشآت السياحية والسلاسل الفندقية.

٩. اشتراط إتقان العاملين الأجانب في المنشآت السياحية للغة العربية بالحدّ الذي يُمكّنهم من التعامل مع محيطهم، وتطوير البرامج التعليمية اللّغوية لهم» (الهياجي، ٢٠١٥، ص ٣٧٠-٣٧١).

المبحث الخامس: تحقيق الأمن العامّ: إنّ تطوّر اقتصاد المعرفة يتطلّب تربية العقل الإنساني تربية مدرسية شاملة قادرة على استخدام المعرفة، والبحث عن حماية أطفالنا من الوقوع أسرى لثقافات غير عربية، ولهذا، فإنّ التمكين اللّغوي للغات الوطنية هو المدخل الأساس لإعداد الفرد الصالح، وتحقيق فاعليته الإنتاجية، وأمنه اللّغوي، وفي هذا يدخل استعمال اللّغة الأمّ الذي هو تحقيق الأمن الفكري للفرد وللمجتمع، **ولكن كيف تحقّق العربية الأمن العامّ**؟ كان لا بدّ من إستراتيجية جدّ متطوّرة للتغلّب على الأمية والجهل، وتعميم التعليم المجاني على كلّ فرد من أفراد البلاد العربية. وفي هذا يدخل مخاطبة الناس بما يفهمون، ومعاملة الإدارة بلغة القوم، وعدم خلق النّخبوية بإعلاء اللّغات الأجنبية. ولهذا نرى ضرورة عدم تغييب العقل في التعامل مع اللّغات، وعدم تهميش اللّغة الأمّ (العربية الفصيحة) لدى المجتمع وعدم تبخيس اللّغات الوطنية. وأمام وضعنا الحالي، فإنّنا بحاجة إلى تفادي خطر الفكر السلبي، ومن الضروري تحقيق عوامل التفكير الإيجابي؛ ليحصل تحقيق الأمن والذي هو استثمار إيجابي في المواجهة بالحلول الجذرية للمشاكل اللّغوية، وهذه الحلول يمكن إجمالها في:

١. الاستثمار بالقوّة في اللّغة الأمّ.

٢. الاستثمار في اللّغات الوطنية.

٣. الاستثمار في لغة أجنبية واحدة راقية عِلْميًّا.

٤. العمل على تحقيق وظيفة اللّغة الرّسمية.

وإنّ التمكين اللّغوي ضروري ومُستعجل؛ لأنّه يعني الاستثمار في الفكر والوعي وفي العلم والثّقافة وفي تنمية الإنسان، كما يعني الاستثمار في تحقيق الإنتاجية المطلوبة في واقعنا المعاصر. ولهذا، نروم وضع سياسات، وسنّ قوانين، وإعداد

أنظمـة مـن شـأنها العنايـة التامّـة باللّغـة الجامعـة، وبـذل الاسـتثمارات الضخمـة وبـلا تـردّد في مشـاريع خدمـة العربيـة؛ ووصـولًا إلى إصـلاح تعليـم اللّغـة العربيـة، وإعـداد معلميهـا إعـدادًا جيّـدًا، وتأهيلهـم تأهيـلًا أكاديميًّـا، وتعريـب التعليـم في كلّ مراحلـه، وإعـداد إسـتراتيجية شـمولية لتعميـم اسـتعمال العربيـة، وتحديـث المعجـم اللّغـوي، وتفعيـل المؤسّسـات المجمعيـة وفـق آليـات العصـر، وإنشـاء هيئـات وطنيـة تنتـج المشـاريع وتعمـل علـى تجسـيدها في واقـع الأمـة العربيـة. وإنّ كلّ هـذه الأعمـال تعـني في مـا تعنيـه تحقيـق الأمـن العـامّ، وهـو تحقيـق الأمـن الفكـري للفـرد والمجتمـع، ولهـذا يجـب إدراك مغـزى تلـك المقولـة الـتي تـرى بـأنّ الأمّـة تضعـف بضعـف لغتهـا، ومعـنى الضعـف هـو ضعـف في فاعليتهـا، ويعـني ضعـف في انسـجام المجتمـع، وضعـف الانسـجام؛ يعـني خلـق قلاقـل وطنيـة؛ ويعـني الـلاّ أمـن.

دور رجـال الأعمـال العـرب في الاسـتثمار في اللّغـة العربيـة: أنحـو في هـذه النقطـة منـحى مُناشـدة رجـال الأعمـال العـرب، بـأن يكـون لهـم مبـدأ الاسـتثمار في اللّغـة العربيـة مـن جوانبهـا المتعـدّدة: الوطنيـة والقوميـة والحضاريـة والاقتصاديـة، لا أن يُقارنوهـا بالإنكَليزيـة، ولا بلغـات العلـم الأخـرى، والأحـرى بهـم أنّ بعـض السـلع تحتـاج إلى اللّغـات الأجنبيـة، وبعضهـا إلى اللّغـات المحليـة فقـط. ومـن هنـا، فيكـون لهـم المبـدأ الوطـني الـذي يعـدّ اللّغـة العربيـة الرأسـمال البشـري العـربي، ويتعاملـون بتلـك اللّغـة؛ ليكـون لهـا عائـد اقتصـادي ومـردود وطـني، والأحـرى الاسـتثمار فيهـا بقـوّة؛ لأنّهـا عامـل النهـوض المسـتقبلي. وليكـن لهـم الحافـز الـذي يقـوم بـه أربـاب الأعمـال في إسـرائيل، فهـم يدفعـون سـنويًّا مبالـغ ضخمـة مـن أجـل الاسـتثمار في العبريـة، ويدفعـون ذلـك بطواعيـة ورضـا، كمـا أنّ الشـركات الوطنيـة العبريـة تُسـهم بقسـطها، وكذلـك تدفـع الشـركات الأجنبيـة المسـتثمرة في إسـرائيل أقسـاطها؛ لأنّ اليهـود يؤمنـون بـأنّ العبريـة لغـة ذات قيمـة رأسـمالية لغويـة عاليـة، رغـم أنّ زبائنهـا

(المستعملون) قليلون، والطلب محلي وضيّق جدًّا، ولكن هي اللّغة العبرية المقدّسة التي لا تفريط فيها، وهي لغتهم التي تميّزهم. ومن هنا، أين نحن يا أرباب العمل من هذا الفعل، وأرى أن يجمعنا «المبدأ العامّ الذي ينبغي أن تخضع له كلّ الدول العربية وكلّ المجتمعات الناطقة بالعربية هو ألاّ تغيب العربية من أي مكان، وأي ميدان إطلاقًا من جهة، وربط اللّغة العربية من جهة أخرى، بالعلم والتكنولوجيا، فلا نهوض للغة إلاّ بهذا الرابط. كما هو الحال في العصر الراهن؛ بحيث إنّ ما يؤخذ من الغرب الآن يبقى التعرّف إليه واستثماره قائمًا باللّغة الأجنبية عند عامّة الناس، وفي مختلف الفئات والميادين» (مؤسّسة الفكر العربي، ٢٠١٢، ص ٢٨٥). ومن هنا يمكنهم الاستثمار في عديد المجالات، بتخصيص بعض الميزانيات لترقية اللّغات الوطنية.

أليس في العربية منفعة اقتصادية تُشجّع رجال الأعمال، وأهل الاقتصاد، ورجال المال العرب على دعم لغتهم؟ بلى هناك منافع كبيرة في الاستثمار في اللّغة العربية؛ لما لها من حضور فاعل في الوقت المعاصر، ونودّ من رجال الأعمال العرب أن يأخذوا هذه المسألة في باب خدمة الشّأن العامّ. فلِمَ لا يوجّهون إلى تحقيق أموال في خدمتها عن طريق اقتراح مشاريع تعود عليهم بالفائدة أولًا، من مثل: سنّ جوائز ومكافآت مالية لمن يقدّم أحسن عمل في تطوير العربية، تغطية نفقات الندوات والمؤتمرات، إرسال الطلبة في منح علمية للخارج.... ولو يعلم رجال الأعمال العرب ما في آفاق الاستثمار في اللّغة العربية من منافع، لما تأخّروا في تقديم المشاريع، ووضع إستراتيجيات تعمل على الاعتزاز بها، واقتراح مشاريع الاستثمار من السياحة بمختلف وجوهها: الدينية / السياسية / الثقافية / العلمية... وإلى تسخير القنوات الإعلامية لتحفيز الأجانب على حبّ العربية، ونهج منهج التقارب النفعي في أيّ عمل استثماري معاصر ضمن مبادئ التجارة: استثمار = ربح لا خسارة.

ما رأي رجال أعمالنا لو يتولّون المهمّة، وينشئون **مشروعات لغة رجال الأعمال**، ألا يُسهمون في التغلّب على التخلّف، ألا يطوّرون البنية التحية لبني ذويهم، ألا يعطون المردود النفعي للبشر في الترقية الاجتماعية. ولكن يبدو لي بأنّ رجال / أرباب الأعمال عندنا معذورون، يحتاجون إلى الثقة في اللّغة العربية التي لا يسمعونها، وليس لها موقع في لغات العالم، فهم لا يستثمرون أموالهم في شيء مجهول العواقب، وبالطبع؛ فالرأسمال الجبان لا يُغامر ولا يُقامر لصالح أمر غير مضمون، بينما رجال الأعمال في الغرب يستثمرون في اللّغات الوطنية وفي تعليم اللّغات الأجنبية، وفي إنشاء المدارس، كما يستثمرون في إنتاج أنظمة الواب (web) وفي برمجيات التعليم، وبرمجيات الترجمة الآلية، فهم يطلقون برامج ويفتحون برامج. وإنّ رجال الأعمال في الغرب هم الذين استثمروا في برامج: (Sésame Street) وبرنامج (تكيّف أو متّ Adapt or die) وبرنامج (المعرفة قوّة)... وهم يؤمنون بأنّ التعليم المتميّز يمكن أن يحدث تحوّلًا في حياة الناس، فهم توّاقون لمواجهة التحديات والمغامرات، ولهذا يوجّهون شركاتهم في منح المال من أجل البرامج المتطوّرة.

الخاتمة:

عليَّ تأكيد مسألة اللّغة بأنّها وسيلة لتحقيق فوائد ربحية، كما تكسب مزيدًا من المستعملين والناطقين، كما تعمل على تحقيق أهداف حينية ومستقبلية، فاللّغة العربية تابعة لمنتوجنا: (الغاز، الفوسفاط، الشمس، البترول، المناجم، اليد العاملة...). تُعَدُّ اللّغة العربية رابع لغة متداولة في العالم؛ ولغة ١،٥ مليار من البشر، وهي موجودة في كلّ القارات، ولغة ٧٥ مليون من مستعملي الشّابكة، وتحوز الرّتبة الثانية عشرة في الشّابكة، وينطق بها ٤٢٢ مليون من أهلها، وبلاد العرب تحتل الرتبة الأولى للجاليات الآسيوية. فالعبرة الأولى من كلّ هذا، ضرورة الاستثمار في العربية بغرض تعزيز الهُوية والانتماء، واتقاء حرب اللّغات، ونشر الدين، وتبادل الجوانب الاقتصادية، كما يمكن أن يكون الاستثمار لأغراض علمية أو إلحاقية. والعبرة الثانية، في وقتنا الحالي من بريطانيا، حيث تدّر عليها الإنكليزية في الداخل ما لا يعطيه البترول في دولة عربية لها الرّتبة الأولى في التّصدير. **فالبترول زائل، واللّغة العربية في زيادة وعليها يكثر الطلب.** والعبرة الأخرى، فلو أنّ الدول العربية عملت بمبدأ:

- اشتراط إتقان قدر مناسب من اللّغة العربية للعمالة الوافدة إلى البلدان العربية؛
- افتتاح مراكز ثقافية في السفارات العربية تقدّم فيها دورات تعليمية باللّغة العربية للخبراء والمتخصّصين الراغبين في العمل في الوطن العربي مدفوعة الأجر؛
- اشتراط ترجمة كلّ ما يكتب على البضائع المستوردة إلى اللّغة العربية، وعدّ هذا المطلب شرطًا للتفاعل التّجاري مع الشركات والدُّول المُصدّرة، ولا أحسب أنّ دولة أو شركة ترفض هذا الطلب، وتُفرّط باستثمارات ضخمة مقابل مطلب صغير لا يُكلّف مبالغَ ضئيلة» (الزراعي، ٢٠١٥، ص ٢٢-٢٣).

ماذا تكون النتيجة؟ لا شكّ أنّ تغيّرات في البنية العربية تحدث، وأنّ عوائق عدم الإقلاع تزول، وسيحصل النهوض. ولكن هل أولتِ الحكوماتُ العربيةُ الصدارةَ للغتها العربية الجامعة؟ ويبقى السؤال مطروحًا. والعبرة المشكلة لو أنّ دول الخليج تشترط على العمالة الأجنبية إتقان العربية على كلّ عامل يريد العمل في الخليج، ليكون ذلك للعربية فتح كل من: الهند، والبنغلاديش، والفلبين، وسريلانكا، والصومال، وإندونيسيا، وماليزيا، والحبشة... ولكن إخواننا في الخليج يأتون بهذه العَمالة ويشترطون عليهم إتقان الإنكليزية وليس العربية، ولذلك يتعلّمون الإنكليزية في البلاد العربية، وكذلك تعمل شركات الطيران من مثل: القطرية، الإماراتية، الخليجية، اليمينة، الكويتية... بل تستقطب الطيارين والمُضيفات الآسيويات ولا تقبل بالمُضيفات العربيات، فيا للمصيبة، إذ كيف يمكن الاستثمار في العربية والعرب يهجرونها.

إنّ العربية لغة مثل اللّغات تأخذ وتعطي، تقبل الاستثمار، وتعيش بالاستثمار، تقبل الترقية، وتقبل المشاريع. ومن هنا، فإنّ التبعية علينا أفرادًا ومجتمعات ودولًا، فهل حرصنا على أن تعود العربية إلى وضعها وإلى استعمالها في بلدانها. إنّ العربية تئِن، وتحتاج منّا إلى الاستثمار بكلّ ما يعني الاستثمار من دلالة ومعانٍ، تحتاج إلى تمكين يعمل على تحسين الاقتصاد وبها ومن خلال المشروعات التعليمية الربحية وغير الربحية، وتكون مُتاحة للجميع، والعمل في فرق لجعل عمليات التعلّم تحدث بطريقة فاعلة لا منفعلة وبنظام مُصمّم بدقة قادر على تعزيز نتائج التعلّم.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد، ميساء. (٢٠٠٨). تكنولوجيا تعلّم اللّغة العربية في الحلقة الأولى من التّعليم الأساسي. دمشق. وزارة الإعلام.

- أنطوان، جوزيف، هوار كابيو ماري. (٢٠١٠). قاموس الأسواق المالية. ترجمة: برييس، آمال ليل. الجزائر: مطبعة .Copyright Eurl Pages Bleues Internationales De Boeck Université Belgique..

- البارقي، عبد الرحمن حسن. (٢٠١٥). «الاستثمار في اللّغة العربية والتقنيات الحاسوبية». الرياض: منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللّغة العربية. عدد (الاستثمار في اللّغة العربية) سلسلة مباحث لغوية ٣.

- بلحسن، يونس. (٢٠١٥). «استعمال اللّغة داخل الوسط الاقتصادي (الأسواق المتازة أُنموذجًا)» الإمارات. كتاب المؤتمر. المؤتمر الدولي الرابع للغة العربية، المجلد ٨.

- بلعيد، صالح. (تحت الطباعة). الاهتمام باللّغة الأمّ -العبرية من الفرنسيين-. الجزائر: مخبر الممارسات اللّغوية.

- البلوش، حسن بن سليمان، إبراهيم، (٢٠١٤). «استثمار التّراث اللغوي المخطوط (المخطوطات العمانية نموذجًا)». الإمارات. كتاب المؤتمر. أعمال المؤتمر الدولي الثّالث للغة العربية، عدد (الاستثمار في اللّغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي) العدد٣.

- حافظ، قدري طوقان. (١٩٥٤). تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك. القاهرة.

- جابـر، زينـب جابـر. (٢٠١٤). «الاسـتثمار في الترجمـة؛ اسـتثمار في العربيـة. تداعيـات اسـتراتيجيات الترجمـة علـى اللّغـة واقتصادهـا» كتـاب المؤتمـر. المؤتمـر الـدولي الثالـث للغـة العربيـة، عـدد (الاسـتثمار في اللّغـة العربيـة ومسـتقبلها الوطـني والعـربي والـدولي) المجلـد ٣. الإمـارات.

- الفهـري، عبـد القـادر. (٢٠١٤). السياسـة اللّغويـة، بحثًـا عـن بيئـة طبيعيـة عادلـة ديمقراطيـة وناجعـة. ط١. بـيروت. دار الكتـاب الجديـد.

- رئاسة الجمهورية السورية. (٢٠٠٠). الموسوعة العربية. ط١. المجلد الثاني. دمشق.

- الراشـد، هنـد بنـت سـعد، «الاسـتثمار الإعـلامي والإخبـاري مـن خـلال الترجمـة». الإمـارات: ٢٠١٤. كتـاب المؤتمـر. الإمـارات: ٢٠١٤، المؤتمـر الثالـث للغـة العربيـة، عـدد (الاسـتثمار في اللغـة العربيـة ومسـتقبلها الوطـني والعـربي والـدول) العـدد ٦.

- الزبـر محمـد بـن حسـن، «الاسـتثمار في اللّغـة العربيـة لتحقيـق الأمـن الفكـري للفـرد والمجتمـع» الإمـارات: ٢٠١٤. كتـاب المؤتمـر. ٤، أعمـال المؤتمـر الـدولي الثالـث للغـة العربيـة، عـدد (الاسـتثمار في اللّغـة العربيـة ومسـتقبلها الوطـني والعـربي والـدولي) المجلـد ٣.

- الزراعـي، حسـين بـن علـي. «الاسـتثمار في اللّغـة العربيـة مـن خـلال اقتصاديـات اللّغـة». مجلـة مباحـث لغويـة. السـعودية، الريـاض: ٢٠١٥. منشـورات مركـز الملـك عبـدالله بـن عبـد العزيـز الـدولي لخدمـة اللّغـة العربيـة.

- عبـد الرحمـن، عبـد الهاشـمي، والعـزاوي، محمـد فائـزة «اسـتثمار نظـام اقتصـاد المعرفـة في الجـودة الشّـاملة لتعليـم اللّغـة العربيـة» الإمـارات: ٢٠١٤. كتـاب المؤتمـر. أعمـال المؤتمـر الـدّولي الثاّلـث للغـة العربيـة. عـدد (الاسـتثمار في اللّغـة العربيـة ومسـتقبلها الوطـني والعـربي والـدّولي) العـدد ٣.

- عطا الله، سلمى، «استثمار اللّغة العربية في تعليم الناطقين بغيرها». الإمارات: ٢٠١٤. كتاب المؤتمر. المؤتمر الدولي للغة العربية، عدد (الاستثمار في اللّغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي) المجلد ٦.

- عبد المؤمن، محمد السعيد، «استثمار اللّغة في ضبط النظرية الثقافية وتوحيد الخطاب الثقافي». الإمارات: ٢٠١٤. كتاب المؤتمر. المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، عدد (الاستثمار في اللّغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي) العدد ٣.

- علي، نبيل. (٢٠٠١). «الثّقافة العربية وعصر المعلومات». مجلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثّقافة والفنون، الكويت. العدد ٣٤٤.

- قاموس، محمد عبد الرشيد. (٢٠١٤). «الاستثمار الدولي في اللّغة العربية لساني لا لوني وعامّ لا خاصّ». كتاب المؤتمر. أعمال المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، عدد (الاستثمار في اللّغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي). الإمارات. العدد ٣.

- كولماس، كولماس. (٢٠٠٠). اللّغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض. مجلة عالم المعرفة: العدد ٣. المجلس الوطني للثقافة الفنون والآداب. ط١. الكويت.

- اللّجنة الوطنية الأردنية للنّهوض باللّغة العربية. (٢٠١٤). صورة اللّغة العربية في وسائل الإعلام والاتّصال. الأردن. (عمل فريق).

- مجمع اللّغة العربية. (١٩٧٢). معجم الوسيط. ط١. ج١. القاهرة.

- مؤسّسة الكويت للتقدّم العلمي. (٢٠١٥). ملف «التعليم في العصر الرقمي». مجلة العلوم: المجلد ٣١، العدد ١/٢. الكويت.

- مؤسّسة الفكر العربي. (٢٠١٢). لننهض بلغتنا. ط١. بيروت.

- الهياجي، ياسر هاشم عماد. (٢٠١٥). «اللّغة العربية في مؤسّسات القطاع السياحي، الواقع وآفاق التّمكين». الإمارات. كتاب المؤتمر. الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر الدولي الرابع للغة العربية، العدد ٩.

اقتصاديات التعليم في إطار التخطيط اللغوي

د. رياض بن صالح الذيب[(١)]

الملخص:

هـذا بحث في التخطيط اللغوي يتوجه نحو موضوع اقتصاديات التعليم وعلى وجه أخص اقتصاديات التعليم اللغوي، ويهدف إلى تقديم رؤى وحلول للأوضاع التعليمية واللغوية القائمة، ورسم سياسة لغوية مرتبطة بالجدوى الاقتصادية وكذا العوائد الاستثمارية غير الربحية. وكيف يمكن أن تتسق أهداف السياسة التعليمية مع الاحتياجات والموارد المتاحة؟ وتحديد التمويل المطلوب وموازنته مع الموارد المتاحة، ثم إدارة المخصص منه للتعليم بأعلى كفاءة. وبناء معايير وآليات تُعين على التوظيف الأمثل لموارد التعليم مع ترشيد في الإنفاق المالي والبشري والزمني في المشروعات التربوية واللغوية، ووضع موازنة بين الدخل القومي والإنفاق على التعليم اللغوي. وجعل المؤسسات التربوية على وعي بأساليب الاستثمار الأمثل في التعليم، ويبحث في قضايا ذات صلة تتعلق بالتعليم الجامعي وما دون الجامعي وضرورة الاهتمام بدعم اللغة الوطنية في ذلك. كما ويسلط الضوء على ضرورة مكافحة الهيمنة اللغوية أمام اللغة الوطنية ومقاومة سطوتها عليها.

---

(١) . الأستاذ المساعد في قسم علم اللغة التطبيقي، معهد تعليم اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

مقدمة البحث:

يسعى هذا البحث لدراسة قضية حديثة من قضايا التخطيط اللغوي، تدخل في منطقة بينية يشترك فيها التعليم واللغة والاقتصاد، وتربط الإنفاق على التعليم بالجدوى الاقتصادية، وترسم السياسة اللغوية معتمدة على الجدوى الاقتصادية، والعوائد الاستثمارية المالية وغير المالية. وهي قد تعد من القضايا غير المألوفة تقليديا في البحث اللغوي لحداثتها، ولأن الاقتصاد يربط عادة بالمالية والصرف والعوائد المادية وتقليل النفقات وزيادة الإيرادات. غير أن هذا المجال جاء ليستكشف قضية حديثة، وهي العلاقة بين اللغة والاقتصاد، وكيف تكون اللغة عنصرًا في بناء اقتصاد المعرفة؟

يحاول هذا البحث أن يوجه الأنظار إلى جوانب اقتصادية في التعليم عمومًا، وفي التعليم اللغوي على وجه أخص. والدور المهم المنتظر للتخطيط اللغوي في الموازنة بين الموارد المتاحة والإنفاق على اللغة والتعليم، ثم ربط هذا الإنفاق بالعائد الاقتصادي على المدى القريب والبعيد، ووقف الهدر المالي والبشري، وتوجيه الإنفاق والصرف بحسب الأولويات.

والقضايا المرتبطة بهذا المجال متعددة ومتفرعة، تشمل كثيرًا من الموضوعات والأسئلة؛ من مثل: كيفية تقليل النفقات وزيادة الكفاءة، وإيقاف الهدر المالي في التعليم مما لا يحقق جدوى فعلية. كذلك كيف تسهم اللغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وكيف يكون التعليم اللغوي مصدرًا داعمًا للاقتصاد بدل أن يكون مستنزفًا له؟ وأهمية الصرف والإنفاق على اللغة القومية لكونها هوية الأمة ومكنز تراثها، والمخرجات المتأتية من هذا الإنفاق بعيدة المدى. وهي قضايا متعددة -كما مر- ولا تتخذ مسارًا واحدًا، أو موضوعًا محددًا تندرج جميعها فيه.

يتناول هذا البحث موضوع اقتصاديات التعليم، ومنه نخلص إلى اقتصاديات التعليم اللغوي. وسيكون ذلك من خلال عشرة محاور، كما يلي:

أولًا: منهجية البحث: وتشمل مشكلته وأسئلته وهدفه ومنهجيته.

ثانيًا: المفهوم والنشأة، وتشمل:

١. لمحة تاريخية.

٢. مفهوم اقتصاديات التعليم. وأبرز المرتكزات لهذا المفهوم.

٣. أهم القضايا التي يتناولها هذا العلم.

ثالثًا: مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها، وتقييم المخرجات.

رابعًا: هل التعليم استهلاك أم استثمار؟

خامسًا: تكلفة التعليم وتحليل التكلفة. ويندرج تحته:

١. أهداف دراسة تكلفة التعليم.

٢. وسائل خفض كلفة التعليم.

سادسًا: عائد التعليم، وأبرز طرق قياس القيمة الاقتصادية للتعليم.

سابعًا: مصادر تمويل التعليم، وتشمل:

١. المصادر الأساسية.

٢. المصادر البديلة والمساندة للتمويل.

ثامنًا: وسائل خفض التكلفة.

تاسعًا: رؤية مجملة للتعليم في المملكة العربية السعودية وفق رؤية اقتصاديات التعليم.

عاشـرًا: اقتصاديـات التعليـم اللغـوي، حيـث تنـاول هـذا المحـور الموضوعـات الرئيسـة في هـذا البـاب، وهـي:

١. اللغة والاقتصاد.

٢. ما الأفضل اقتصاديًّا التعليم باللغة الأم؟ أم باللغات العالمية؟

٣. التعليم باللغة العربية.

٤. أهمية تعلم لغة أجنبية.

٥. الهيمنة اللغوية

٦. المؤسسة التعليمية في مكافحة الهيمنة اللغوية

ثـم الخاتمـة وأبـرز الخلاصـات والنتـائج، ثـم التوصيـات. هـذا مـا تسـير معالجتـه في هـذا البحـث، والله أسـأل العـون والتوفيـق.

الكلمات المفاتيح:

اقتصاديـات اللغـة، اقتصاديـات التعليـم، التخطيـط اللغـوي، السياسـة اللغويـة، الاسـتثمار اللغـوي، الهيمنـة اللغويـة، اللسـانيات الاقتصاديـة.

أهمية البحث:

إن برنامـج «اقتصاديـات التعليـم» يسـتهدف بنـاء معاييـر وآليـات تُعـين علـى التوظيـف الأمثـل لمـوارد التعليـم، مـع ترشـيد في الإنفـاق المـالي والبشـري والزمـني في المشـروعات التربويـة، ووضع موازنة بـين الدخل القومي والإنفاق علـى التعليم. وجعل المؤسسـات التربويـة علـى وعـي بأسـاليب الاسـتثمار الأمثـل في التعليـم. واقتصاديات التعليـم اللغـوي علـى وجـه أخـص تقـوم علـى المبـدأ ذاتـه، غـير أن الاختـلاف يتمثـل في

المخرجات ما بين التعليم بعامة والتعليم اللغوي بخاصة. وقضية ترشيد الإنفاق، وتوجيهه للأهم فالمهم، وربط المدخلات بالمخرجات، والنفقات بالإيرادات قضية في غاية الأهمية، لا تستغني عنها الحكومات ومؤسساتها التخطيطية والتنفيذية، ولا يستغني عنه المخططون وراسمو السياسية اللغوية في البلاد. ويجب أن تكون القضية حاضرة في خططهم وقراراتهم. ذلك أن الإنفاق الضخم على التعليم والتعليم اللغوي لا يحقق دومًا النتائج المؤملة والمتناسبة مع ضخامة ذلك الإنفاق، وقد يصاب المخططون بخيبة أمل أو إحباط، وذلك يعود إلى خلل ربما في التخطيط أو الأداء والتنفيذ؛ فقد تستهلك الميزانيات جوانب لا تمثل أهمية كبرى وأولوية، وقد تبتلع الميزانيات الضخمة تفاصيل يمكن الاستغناء عنها، وقد يكون الخلل في الهدر المالي والبشري، ونحوًا من ذلك. ويأتي هذا البحث مساهمة متواضعة في تسليط الضوء على هذه القضايا، وأهمية الوعي الاقتصادي، إلى جانب الوعي الثقافي والتربوي والقيمي. وموازاة الإنفاق بالأهمية؛ فالمحافظة على هوية الأمة ولغتها وتراثها واستحقاقها الكبير في الدعم والإنفاق قضية لا مناص عنها، ولا تحسب دومًا بالتكاليف المباشرة. وهذا ما سيحاول البحث لفت الأنظار له، وتوجيه الاهتمام به.

مشكلة البحث:

ينظر للتعليم اللغوي أنه مصدر إنفاق واستهلاك لدى الدول النامية، بينما يمثل مصدرًا من مصادر الدخل القومي في الدول المتقدمة، وخصوصًا الدول الناطقة بالإنجليزية. واللغة العربية رغم امتلاكها عوامل مهمة في أن تكون لغة جاذبة لتعلمها من قبل غير الناطقين بها، حيث ما يزيد على المليار شخص ينتمون إليها دينيًّا وثقافيًّا. وينطق بها أكثر من مئتين وثمانين مليون ناطقٍ أصلي. إضافة إلى عوامل أخرى للغة العربية تؤهلها لأن تسهم في صناعة اقتصادية وثقافية. إلا أن المشكلة لا تزال في أن مقدار الإنفاق عليها كبير، ولا يوازي

حجم العائد الاقتصادي والثقافي. وهذا البحث يحاول أن ينظر في متغيرين: الأول حجم الإنفاق على تعليم اللغة، والثاني العائد المتحقق من تعليمها. وكيف يمكن ترجيح الكفة الثانية على الأولى، أو تحقيق توازن بينهما.

أسئلة البحث:

يتمثل سؤال البحث الرئيس في كيفية التخطيط للغة للاستثمار فيها بدل الصرف عليها، ويمكن تفصيل الأسئلة في الآتي:

- ما العائد المنتظر من الاستثمار في التعليم اللغوي بشريًّا واقتصاديًّا؟
- كيف يمكن أن يسهم التعليم اللغوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى الفرد والمجتمع؟
- هل يمكن تمويل التعليم بوسائل غير تقليدية؟
- أيهما أفضل اقتصاديًّا التعليم باللغة الوطنية أم العالمية؟
- كيف يمكن مكافحة الهيمنة اللغوية للغات الكبرى على اللغة العربية؟

هدف البحث:

الغاية التي يسعى لها هذا البحث، تسليط الضوء على كيفية الاستثمار في اللغة، والتعرف على كيف يمكن أن يكون التعليم بعامة والتعليم اللغوي على وجه الخصوص مبدأً تنمويًّا يدعم الاقتصاد الوطني على المدى القريب والبعيد؟ وأن تكون مقدار المبالغ التي يجب أن تُنفق على التعليم اللغوي موازية للعوائد التي يحققها. واستكشاف مساهمة التعليم اللغوي في التنمية. والتعرف على المكاسب المادية والمعنوية المتحصلة من التعليم اللغوي.

منهجية البحث:

هذا بحث يعتمد المنهج الوصفي التحليلي، وهو يسعى لتسليط الضوء على جانب مهم في التعليم اللغوي يرتبط باقتصاد المعرفة، والاستثمار في التعليم، بحيث يكون للتعليم اللغوي مردود اقتصادي. ويحاول تقديم مساهمة في كشف هذا الواقع من خلال الإطار النظري الذي سيقدمه، والتعرف على التحديات التي تواجهه، والمصاعب التي تقف حاجزًا أمام تحقيق هذا الهدف. ومحاولة تقديم بعض الأفكار التي تسهم في الحل.

أولًا: التخطيط اللغوي واقتصاديات اللغة:

يركز البحث – تقليديًّا – في التخطيط اللغوي على أفعال الحكومات وشبيهاتها من المؤسسات الرسمية، وفي العرف الأكاديمي هو مبدأ انطلق في سياق تشكل الأمة أو البلاد فترة الهيمنة الاستعمارية، حيث كانت الاهتمامات الرئيسة متعلقة بخلق وحدة أممية وتطويرها وتنميتها للتعامل مع قضايا التواصل اللغوي بين الأمم المهاجرة (Liddicoat & Baldauf, 2008, p 4). والتخطيط اللغوي مجال حديث نسبيًّا من مجالات علم اللغة الاجتماعي، ويندرج ضمن اللغويات التطبيقية. ويُعنى بوظائف اللغة، ومعالجة مزاحمة اللغات العالمية للغة الوطنية؛ كحالة الإنجليزية والعربية داخل القطر العربي في كثير من الوظائف والسياقات، ومحاصرة حالة التنافسية بينهما، والحد من انتشار غير العربية أو التوسع في استخدام غيرها، وأن تكون العربية اللغة الوحيدة المعترف بها رسميًّا من قبل الدولة، والاشتغال على العوامل المؤدية إلى تفاوت الأداء بين العربية ومنافساتها من اللغات المهيمنة. وحفظ مكانة العربية وعدم التنازل لغيرها في أن تحل محلها في المشهد اللغوي، أو المكاتبات بين دوائر الدولة وأجهزتها، والمحافظة على الخطاب الرسمي لها.

كما ويُعنى هذا البحث بتخطيط اللغة للاستثمار فيها بدل الصرف عليها. فيدخل هذا الموضوع في مناطق بينية تتقاطع مع اللغة والتعليم والاقتصاد والتخطيط، حيث يرتبط باللسانيات الاقتصادية والتخطيط اللغوي. ويحاول تقديم رؤى مبدئية حول استثمار المبادئ الاقتصادية في التخطيط اللغوي، ومحاولة النظر للغة من زاوية اقتصادية تنموية، ثم رسم السياسات اللغوية مرتبطة بالعائد الاقتصادي ومبدأ العرض والطلب، على أساس تداول اللغة بوصفها قيمة اقتصادية وسلعة استثمارية قابلة للتداول، وكذا العائد المعنوي القيمي؛ المرتبط بتعزيز الهوية الوطنية واستثمار الموارد اللغوية في تحقيق عوائد اقتصادية وسياسية وثقافية بعيدة المدى وقضاياها المتصلة.

ولأن هذا البحث معني بالتعليم اللغوي، فسيكون البدء باقتصاديات التعليم - مع شيء من التفصيل - والتي تمثل الرؤية الاقتصادية الأوسع والأعم، ثم تطبيقاتها على حقل التعليم اللغوي.

ثانيًا: اقتصاديات التعليم

- النشأة والمفهوم (لمحة تاريخية):

مجال التخطيط في اقتصاديات التعليم مجال قديم حديث، فقد حظي باهتمام التربويين منذ القدم، كما لدى آدم سميث (Adam Smith) (ت ١٧٩٠م) واهتمامه بالعنصر البشري في كتابه الشهير «ثروة الأمم»، وألفريد مارشال (Alfred Marshall) الذي نظر للتعليم على أنه استثمار قومي، ووليام بيتي وماركس، ومالتس، وفيشر، وجون ستيوارت ميل وغيرهم. وقد أبرز هؤلاء وغيرهم أهمية التعليم ودوره في تنمية الاقتصاد، وعلاقة التربية بالدخل القومي وعلاقتها بالتنمية. ومعظم دراساتهم شملت التربية ورأس المال والتنمية والدخل، لكنها لم تعطِ صورة واضحة لأسس اقتصاديات التعليم ومبادئه (عبده، ٢٠٠٧، ص ١٨ و ٣٤). غير أن الستينات الميلادية من القرن العشرين هي البداية الفعلية لهذا العلم،

عندما ألقى تيودور شولتز في خطاب تولّيه رئاسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية، وأكد على دوره في (Human Capital) حيث ركز على استثمار رأس المال البشري التنمية (عابدين، ٢٠٠٤، ص ٣٥ و٣٦). جاء بعد ذلك أبو الإدارة الحديثة بيتر دركر المنشور عام (The Age of Discontinuity) «في كتابه «عصر الانفتاح أو عصر التغيير ١٩٦٨م، حيث ابتدع مصطلح «اقتصاديات المعرفة»، وكشف عن استشرافه للمستقبل، ساردًا التغييرات الاقتصادية والتقنية، وتوقعاته للمستقبل الذي سيُنتَقل فيه إلى عصر المعلومات، وهي المعلومات التي تحمل هدفًا ملموسًا على واقع الأرض. وتوقع دركر أن الاقتصاد الأمريكي الذي يقود الاقتصاد العالمي، سيتحول إلى اقتصاد معرفي. فبعد أن قادت الآلة العملية الاقتصادية منذ الاقتصادَ. (مخيمر (Knowledge) منتصف القرن الثامن عشر، ستقود المعرفة .وأبو طه، ٢٠٠٩، ص ٢١)

ومنذ ستينات القرن العشرين، أصبح مصطلح اقتصاديات التعليم شائعًا ومتداولًا، وبدأت الدراسات تهتم بما ينفق على التعليم من تكاليف حقيقية، وما يعود من هذه التكاليف من منافع، في إطار أهداف المجتمع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ثم في منتصف السبعينات ازداد الاتجاه نحو البحوث الميدانية، وأصبح البحث في اقتصاديات التعليم أكثر ارتباطًا بالنمو الاقتصادي المحلي والعالمي. وفي الثمانينات كان هناك مبادرات عالمية حول مشروعات خدمة المجتمع وتطوير التعليم، وتولد عن هذه النظرة مفاهيم جديدة، منها: تحليل التكاليف التعليمية للمراحل التعليمية المختلفة، والتعليم والتنمية الاقتصادية، ودور التعليم في تقليل الفوارق الاجتماعية وتحسين أوضاع الفئات المحرومة. وبرزت مجالات جديدة للبحث في تسعينات القرن العشرين في ميدان اقتصاديات التعليم، وتحول البحث نحو دراسات التكاليف التعليمية، والجودة التعليمية في العالم. (البحيري، ٢٠١٤، ص ١٧-١٩)

ومنذ ذلك الحين، تزايد الاهتمام باقتصاديات التعليم، وبدأ الربط بين الإنفاق على التعليم ومعدلات النمو الاقتصادي. وغدا التعليم (في الدول المتقدمة) ضربًا من الاستثمار الحقيقي بكل ما يترتب عليه من عوائد في قدرات الأفراد ومهاراتهم. وبقدر كفاءة الاستثمار في هذه التنمية البشرية تكون كفاءة الاستثمار في بقية قطاعات التنمية.

المفهوم:

علم الاقتصاد العام هو ذلك العلم الذي يهدف إلى توجيه عناصر الإنتاج المتوفرة لدى أي مجتمع إلى أفضل الاستعمالات الممكنة، بغرض إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع (النوري، ١٩٨٨، ص ٣٩). إن التعليم هو حصيلة ما يكتسبه الفرد من معارف ومعلومات ومهارات وقدرات واتجاهات وقيم؛ لتؤهله ليكون فردًا صالحًا في المجتمع وللقيام بممارسة عمل معين وتطوير إنتاجيته كمًّا ونوعًا.

وتستهدف برامج «اقتصاديات التعليم» بناء معايير وآليات تُعين على التوظيف الأمثل لموارد التعليم مع ترشيد في الإنفاق المالي والبشري والزمني في المشروعات التربوية، ووضع موازنة بين الدخل القومي والإنفاق على التعليم. وجعل المؤسسات التربوية على وعي بأساليب الاستثمار الأمثل في التعليم.

وعلم اقتصاديات التعليم هو ثمرة التفاعل بين هذين العلمين؛ الاقتصاد والتعليم، بين العلم الذي يدرس الظواهر من وجهة نظر الثمن، والتعليم الذي يتلقاه الطالب في المدارس والجامعات والأكاديميات. ومن هذا التزاوج تولد مفهوم جديد يرتكز على هاتين الدعامتين؛ يهدف إلى حساب ما ينفق على التعليم من تكاليف حقيقية وما يعود منه من منافع، في إطار أهداف المجتمع وتوجهاته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وقـد حـاول المتخصصـون في علـم اقتصاديـات التربيـة تعريـف علمهـم النـاشئ، وتباينـت تعريفاتهـم لهـذا العلـم بتبايـن الزوايـا الـتي ينطلقـون منهـا، فثمـة مـن يركـز علـى تكلفـة التعليـم؛ ومـن ثـم يعرفـه بدلالـة التكلفـة، وآخـر يركـز علـى عائـد التعليـم؛ فيُضخِّـم هـذا الجانـب في تعريفـه. وهـذا العائـد يـراه بعضهـم اقتصاديًّـا أو مهنيًّـا، وآخـر يتوجـه للعائـد الاجتماعـي، وثالـث إلى العائـد النفـسي، أو القيـمي أو الـروحي، وهكـذا تتبايـن الفلسـفات ووجهـات النظـر فتتبايـن التعريفـات لهـذا العلـم.

غـير أن الجميـع يجمـع علـى أن التعريـف يحتـوي متغيريـن؛ وهمـا الكلفـة الاقتصاديـة والعائـد التعليـمي، حيـث إنـه ثمـرة التفاعـل بـين الاقتصـاد والتربيـة كمـا مـر. ولـذا يمكـن اختيـار هـذا التعريـف لـ»اقتصاديـات التعليـم« الـذي جمـع معظـم المرتكـزات النظريـة: بأنـه العلـم الـذي يبحـث أمثـل الطـرق لاسـتخدام المـوارد التعليميـة ماليًّـا وبشـريًّا وتكنولوجيًّـا وزمنيًّـا، مـن أجـل تكويـن البشـر بالتعليـم والتدريـب عقـلًا وعلمًـا ومهـارة وخلقًـا وذوقًـا ووجدانًـا وصحـةً، في المجتمعـات الـتي يعيشـون فيهـا حاضـرًا ومسـتقبلًا، مـن أجـل توزيـع ممكـن لهـذا التكويـن، وعائـد أعلـى مـن المنافـع علـى الفـرد والمجتمـع. (الغنـام، ١٩٨٣، ص ٧).

وأبرز مرتكزات هذا التعريف:

١. ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية على اختلاف أنواعها.

٢. تكوين الفرد من النواحي الجسمية والعقلية والخلقية والاجتماعية.

٣. التكامـل بـين التعليـم والتدريـب، علمًـا أن التعليـم هـو الدراسـة قبـل العمـل والتدريـب أثنـاء العمـل.

٤. مخرجـات التعليـم وكفايتهـا كمًّـا ونوعًـا. وهـو العائـد مـن التعليـم؛ سـواء كان العائـد مباشـرًا أو غـير مباشـر.

ويبدو جليًّا من مفهوم اقتصاديات التعليم أن الصلة بين الاقتصاد والتعليم حتمية؛ حيث إن التعليم يسهم في التنمية والاقتصاد مباشرة من خلال ما يقدمه من قوى بشرية ومعارف علمية، إضافة إلى ما يغرسه من مواقف واتجاهات وقيم تجاه المجتمع. ومن جانب آخر يوفر الاقتصاد للتعليم الدعم والموارد المتنوعة.

أهم القضايا التي يتناولها هذا العلم:

١. مقدار المبالغ التي يجب أن تُنفق على التعليم، ومصادر هذا التمويل ووسائله.

٢. ما العائد المنتظر من الاستثمار في التعليم بشريًّا واقتصاديًّا؟ وما المحددات؟

٣. مساهمة التعليم في التنمية الاقتصادية وغير الاقتصادية على مستوى الفرد والمجتمع.

٤. تمويل التعليم، وما يرتبط به من محاولات توسيع دائرة التمويل، وإيجاد مصادر مساندة أو بديلة.

٥. الكفاية والفاعلية والتكامل بين التعليم والتدريب (عابدين، ٢٠٠٩، ص ٤٤؛ أخضر، ٢٠٠٩، ص ١٣٥)

إن التعليم هو السبيل إلى تكوين المهارات والقدرات عند الإفراد، ويعد السبب الأساسي في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وفي إحداث التنمية الشاملة. والإنسان هو القادر على تحويل الموارد الطبيعية إلى أدوات مساعدة في العيش وتطويعها لخدمته وتحقيق الرفاه. فتطور الاقتصاد يتطلب تطور التعليم، والتطور العلمي الحاصل في الإنتاج يتضمن بالضرورة مراجعة نظم التعليم وتقويمه. (المطوع، ١٩٨٧، ص ٨٣).

وأخيرًا، يجدر التنويه إلى أن ثمة مصطلحات متقاربة تؤدي إلى المبدأ الأساس ذاته وهو الاستثمار في الإنسان للحصول على العوائد الاقتصادية والتنموية، من أشهرها: اقتصاديات التعليم، اقتصاديات المعرفة، التنمية البشرية، بناء الإنسان، الاستثمار في التربية، تنمية الموارد البشرية، الجودة الشاملة.

ثالثًا: مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها:

تشمل المدخلات (Input) الموارد التعليمية كافة؛ وتشمل الطالب الذي يمثل المدخل الأساس في العملية التعليمية وهو المعني أساسًا بالمشروع التعليمي برمته، ثم المدرس، والمباني، والأجهزة التعليمية، والمواد المختلفة التي تتطلبها العملية التعليمية، وجميع الطاقم الإداري والفني.

أما المخرجات (Output) فهي النتائج، وتشمل المعرفة والمهارات التي يكتسبها الطالب، وطريقة التفكير، والقيم والمفاهيم والاتجاهات والسلوك والأفكار. وتأخذ هذه المخرجات أشكالًا كثيرة؛ بعضها اقتصادي يعود على المجتمع والفرد من خلال الإنتاجية وارتفاع مستوى المعيشة وتوفير القيادات على المستويات كافة، وبعضها تتعلق بالثقافة العاملة وسلوك الفرد داخل بيئته ومجتمعه. (عابدين، ٢٠٠٩، ص ١٠٤؛ المطوع، ١٩٨٧، ص ١٨٩؛ أخضر، ٢٠٠٩، ص ١٣٨)

ولو أردنا تبسيط مفهوم مخرجات التعليم، فهي التي تتمثل في الطالب المتخرج، وكل ما حصل عليه في تعليمه من مفاهيم ومعارف وأخلاق وسلوك وغيرها.

ويمكن تقييم المخرجات (مستوى تحصيل الطلاب) وفقًا لما أورده أخضر (٢٠٠٩، ص ١٠٨) بعدة طرق، منها:

- التقويم الصفي، من خلال جمع الشواهد حول تعلم الطالب وتقدمه لتحقيق الأهداف التعليمية.

- التقويم الوطني، ويهدف إلى تقويم ومراجعة مستوى الطلاب في المستوى الأخير من كل مرحلة أو نحوها.
- الاختبارات الدولية على مستوى دولي، بحيث يُقارَن الطلاب على مستوى الدول.
- سلوك الطلاب واتجاهاتهم.
- الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.

واقتصاديات التعليم باختصار تعني أفضل مخرجات تعليمية بأقل مدخلات ممكنة.

رابعًا: هل التعليم استهلاك أم استثمار؟

الإنفاق على التعليم يُنظر إليه على أنه استهلاك (Consumption)، أما الإنفاق على المصانع واستصلاح الأراضي وبناء العقارات، فيُعدُّ من الاستثمار المادي الذي يدر عائدًا ملموسًا هو الاستثمار (Investment). والنظرة الواقعية الأشمل ترى أن العنصر البشري هو الذي يُشغِّل هذه الموارد ويُنمِّيها. وصقل هذا العنصر البشري بالمهارات والمعارف، هو الاستثمار الأعظم حاضرًا ومستقبلًا، وتتعدى عائداته كل أنواع الاستثمارات الأخرى.

فالتعليم صناعة لإنتاج أفراد ذوي كفاءات عالية في مجالات الحياة كلها، كما يعرفه شولتز (في أخضر٢، ٢٠٠٦، ص ٧٥)، وهو عملية إنتاج واستهلاك واستثمار في آن واحد؛ استهلاك في مظهره العام المباشر، لكنه استثمار في الأفراد على المدى القريب والبعيد.

تكلفة التعليم وتحليل التكلفة:

يقصد بتكلفة التعليم كما ذكر البحيري (٢٠١٤، ص ٤١) المصروفات الجارية على التعليم، وكل ما يتحمله المجتمع في سبيل الحصول على مخرجات التعليم، وتتضمن أجر المعلم ووقته، والمواد والسلع، وقيمة استهلاك المباني، والتجهيزات المدرسية، وقيمة وقت الدارسين وغيرها.

وعند النظر لتكلفة التعليم – من وجهة نظر اقتصاديات التعليم – يجب الربط بين مدخلات التعليم من جهة، وأهدافه ومخرجاته القريبة والبعيدة من جهة أخرى؛ لضمان أن يصبح تحليل التكلفة أداة لتحسين الأداء وتخطيط المستقبل لأي نظام تعليمي. (عابدين، ٢٠٠٩، ص ٤٨)

أهداف دراسة تكلفة التعليم:

ثمة أهداف كثيرة يتوخاها المخططون في التربية في حساب كلفة التعليم، أهمها:

١. إيجاد نوع من التناسق بين الميزانية المخصصة لقطاع التعليم والقطاعات الأخرى في الدولة.

٢. توزيع الموارد المتاحة للتعليم توزيعًا عادلًا ومنطقيًّا بين مراحل التعليم وأنواعه المختلفة، في ضوء معايير متعددة؛ من أبرزها الأهداف المحددة في كل مرحلة تعليمية، وأعداد الطلاب المسجلين، وطبيعة المناهج وغيرها.

٣. التأكد من أن الأجهزة التعليمية تجيد استغلال الموارد التي تخصص لها، وهذه خطوة أولى قبل التفكير في زيادة حجم هذه المخصصات.

٤. تعد دراسة التكلفة الحالية والماضية للتعليم أداة مهمة ومساعدة في التخطيط العام والتخطيط للتعليم وتقدير التكلفة المستقبلية. إضافة إلى كونها توفر أساسًا سليمًا لتقويم الإنتاج والأعمال تحت التنفيذ في آخر كل فترة مالية.

٥. معرفة التكلفة تحدد مصادر الدخل الأساسية، وتبحث عن الوسائل المساعدة الأخرى للتعليم، لاسيما حين تكون ميزانية التعليم تفوق قدرة الدولة.

٦. تفيد دراسة التكلفة في وضع الإجراءات التنظيمية، لضبط الخدمات التعليمية ورقابة المدخلات المالية؛ لأجل ترشيد النفقات على الأنشطة

المختلفة والبعد عن الهدر. كما تمكّن من اكتشاف الانحرافات المالية وطبيعتها، حالة مقارنة التكلفة الحالية مع المخطط لها.

٧. قياس التكلفة يهدف بالإجمال إلى معرفة تكلفة المنتج النهائي المتمثل في الطالب، منذ التحاقه وحتى تخرجه من المرحلة المقصودة بالدراسة. (عابدين، ٢٠٠٩، ص ٤٢؛ العبيدي، ١٩٨٢، ١٧).

وسائل خفض كلفة التعليم:

لا يمكن النظر لهذا العنوان - وفق مبدأ اقتصاد التعليم - ما لم يربط حتميًّا برفع كفاءته، أو على الأقل خفض التكلفة مع إبقاء مستوى الإنتاجية والكفاءة عند الحد المطلوب. وثمة حقيقة مفادها أن التعليم الجيد لا يمكن أن يكون رخيصًا على الإطلاق. وأقسام التكلفة تشمل تكاليف التعليم من هيئة التدريس، ومشرفيهم، والموظفين، والإداريين، وجميع الطاقم الإداري من موظفين ومستخدمين، والعقار وتكلفة تشغيله، والمقررات الدراسية، وما يلحقها من أدوات وغيرها.

وثمة أفكار تساهم عند بلورتها في خفض تكلفة التعليم، من أهمها:

١. أجور المعلمين وخفض كلفة الساعة الدراسية:

تحتل أجور المعلمين مكانة أساسية في العملية التعليمية؛ حيث تبلغ حتى ٨٠٪ تقريبًا من النفقات وفق ما ذكره حسين المطوع (١٩٨٧، ص ١٤٨). ولا يمكن خفض أجور المعلمين، ولكن يمكن جعل عملهم مفيدًا وفعالًا إلى أقصى درجة بوسائل عديدة؛ منها الموازنة في ساعات العمل من خلال جعلهم يعملون بالحد الأقصى الممكن بما لا يؤثر على نتاجهم. إضافة إلى عدد الطلاب في الفصل، فلا يكون قليلًا بالحد الذي يرفع التكلفة، ولا يزيد بما يؤدي إلى إضعاف العملية التعليمية. من ناحية أخرى يجب عدم إشغال المعلمين بالأعمال الإدارية التي

يمكن أن يقوم بها غيرهم ممن هم أقل تأهيلًا، وثالثًا تزويدهم بالأدوات والوسائل والمقررات التي تجعلهم يعملون بالحد الأقصى من الكفاية.

وهناك تجارب لدى بعض الدول في تصنيف المدرسين إلى مدرس أول، ومساعد مدرس بحسب تأهيلهم، ومن ثم توزيع المهام عليهم حسب ما يتناسب مع العملية التربوية.

٢. نفقات العقار:

نفقات رأس المال من العقار والبناء المدرسي، وهي تحوز على ما نسبته ١٠٪ إلى ٣٥٪ من إجمالي المصروفات على التعليم وفق ما أورده فاروق فلية (٢٠٠٧، ص ١٨٥)، وخفضها يجب أن يستصحب تحسين شروطها التربوية، وقد ذكر المطوع (١٩٨٧، ص ١٤٨) أن الأبحاث في بريطانيا والتي قامت بها منظمة اليونسكو بيَّنت إمكانية الهبوط بتكاليف الأبنية المدرسية إلى النصف، إذا توافرت فيها الدراسة الفنية والتربوية اللازمة، وقد أدى تخطيط الأبنية المدرسية في بريطانيا إلى توفير ٢٠٠ مليون جنيه أسترليني. كذلك يمكن استخدام المبنى المدرسي بطاقته القصوى ولأغراض عديدة، حيث تُقام فيه أنشطة متنوعة تربوية أو غير تربوية، فيستخدم مرتين في اليوم كما في نظام الفترات الصباحية ثم ما بعد الظهر. كذلك دراسة استهلاك هذا المبنى من الطاقة والخدمات، ودراسة أهم الوسائل في حفظ الطاقة والموارد. إضافة إلى إطالة العمر الزمني للمبنى.

٣. الكتب المدرسية:

تتضمن مبالغ التأليف للكتب وتحريرها وطباعتها وتوزيعها. كانت الوزارة في أمريكا اللاتينية –حتى وقت قريب– لا تخصص ميزانية لشراء الكتب للتلاميذ، وعلى آبائهم شراؤها وتوفيرها لهم. (فلية، ٢٠٠٧, ص ١٩٦).

لـذا يجـب أن تفكـر وزارات التعليـم في بدائـل عـن الكتـب المجانيـة، الـتي تـرمى وتمتهـن نهايـة كل عـام دراسي. ويمكـن أن تكـون الأجهـزة اللوحيـة جـزءًا مـن حـل المشـكلة، وكذلـك المواقـع الإلكترونيـة.

٤. تجنب الهدر التعليمي:

ويشـمل الرسـوب والتهـرب الـدراسي والتحويـل مـن تخصـص إلى آخـر، إذ إن أي طالـب يتسـرب أو ينتقـل فهـو يمثـل هـدرًا فيما أنفـق عليـه سـلفا. لـذا يجـب حل هـذه المسـائل، وسـن القوانـين الكفيلـة بوقـف هـذه الظواهـر. (المطـوع، ١٩٨٧، ص ١٥٢).

٥. تكييف التعليم مع حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية:

تغـدو التربيـة أكـثر فعاليـة وأقـل كلفـة حينمـا تتجـاوب مـع متطلبـات التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، مـن خـلال تطويـر مناهـج التعليـم، والعنايـة بالتعليـم المهـني والفـني، وتلبيـة سـوق العمـل؛ بالمواءمـة مـا بـين متطلبـات السـوق وخريـجي التخصصـات الأكاديميـة. (المطـوع، ١٩٨٧، ص ١٥٢).

٦. العناية بالخطة التربوية:

يسـتوجب التـوازن بـين المطالـب المختلفـة والنفقـات الممكنـة، والبحـث في شـتى الحلـول الـتي تخفـض مـن التكاليـف مـع الحفـاظ علـى مسـتوى الجـودة، اختيـارَ خطـة تلائـم ظـروف البلـد وتتجـاوب مـع حاجاتـه، للوصـول إلى الأهـداف المبتغـاة بأقـل النفقـات (المطـوع، ١٩٨٧، ص ١٥٣؛ أخضـر، ٢٠٠٦، ص ١٩٠).

وتخفيـض النفقـات يجـب أن يـؤدي -وفـق مبـدأ اقتصاديـات المعرفـة- إلى زيـادة إنتاجيـة التعليـم ورفـع مسـتواه. كمـا يمكـن زيـادة نفقـات التعليـم العاجلـة؛ لكـي تـؤدي -في التخطيـط الجيـد- إلى وفـر كبـير في النفقـات الآجلـة. ومتى مـا أدى تخفيـض النفقـات إلى ضعـف الجـودة، فحينهـا تجـب المراجعـة والملاءمـة.

خامسًا: عائد التعليم:

ربما كان من أهم ما في نظرية اقتصاديات التعليم هو ما يتمثل بالعائد التعليمي، وهو الذي يشكل محور النظرة الاقتصادية للتعليم؛ فهو الذي يُبرر الإنفاق المستمر على التعليم ويزيده أو يخفضه، كما يبرز العوائد الاجتماعية والاقتصادية والفلسفية والأخلاقية. والإشكالية الرئيسة أن عوائد التعليم وثمرته لا تظهر سريعًا، وقد يتعذر تحديد القيمة الفعلية لعائد التعليم. على العكس من قطاعات الإنتاج والاستثمار الأخرى، وهنا تدعو الحاجة إلى إيجاد السبل والوسائل التي تحقق القياس الحقيقي لنتائج التعليم.

ولم يتوانَ المعنيون باقتصاد التعليم في البحث عن أفضل السبل في كيفية قياس العائد. وقد مرت دراساتهم بمرحلتين؛ المرحلة الأولى سميت بـ»التقرير» وسميت الثانية بـ»القياس» وكان رواد المرحلة الأولى قد أدركوا عديدًا من عوائد التعليم، وأوحت أفكارهم بشمولية النظرة لعوائد التعليم إلى حد كبير. بينما في المرحلة الثانية كان التركيز واضحًا على العوائد الاقتصادية المتمثلة في النقد خاصة. وبعد ذلك بدأت محاولات القياس تتسع لتشمل بعض العوائد غير النقدية.) عابدين، ٢٠٠٩، ص ١٥٥)

من زاوية أخرى يمكن تحديد جانبين في عوائد التعليم؛ ما يعود على الفرد، وما يعود على المجتمع. فما يعود على الفرد، ويسمى العوائد الخاصة؛ يتمثل بالمنفعة التي تتحقق للفرد تلبية لرغباته وحاجاته وإشباع ميوله واتجاهاته، وتطوير درجة وعيه، ومن ثم توفير مستوى نوعي أفضل لحياته. كذلك يمكن أن يتحقق من خلال كون التعليم استثمارًا في الإنسان، في تكوين رأس مال بشري يتيح له تحقيق عائد من الاستثمار في تعليمه. (خلف، ٢٠٠٧، ص ٢٢١)

أما ما يعود على المجتمع والاقتصاد ككل، وهو المسمى بالعوائد العامة؛ فيتمثل في العوائد كافة التي يحققها التعليم للمجتمع ككل، وما يرتبط بها من

جوانب اقتصادية وسياسية وثقافية، التي يسهم التعليم في تنميتها؛ وقد تكون عوائد مباشرة، مثل زيادة إنتاجية التعليم، أو غير مباشرة، مثل تحسين المستوى الصحي والبيئي والعمراني. (خلف، ٢٠٠٧، ص ٢٢٣)

ويمكن إيجاز هذه العوائد وفقًا لما أورده عابدين (٢٠٠٩، ص ٩٥) في النقاط الآتية:

١. يعد التعليم سلعة رأسمالية؛ إذ يسهم في اختصار عدد العاملين، استنادًا إلى أن الإنسان المتعلم أكثر إنتاجية من العامل غير المتدرب. ويشكل التعليم بالنسبة للمجتمع مخزونًا من رأس المال غير العادي والذي يعد أكثر أهمية من رأس المال المادي.

٢. يعد التعليم استثمارًا مفيدًا لدرجة عالية، وكلفة التعليم تعوّض بشكل أعظم من خلال النتائج والفوائد المتراكمة التي يمكن أن تُحقق لاحقًا.

٣. للتعليم عوائد خارجية كبيرة؛ فالإنسان المتعلم عادة ما ينشر المعرفة حوله ويجعل زملاءه أكثر إنتاجية. كما تستفيد الجماعة من أفرادها المتعلمين.

٤. التعليم سلعة اجتماعية، تشارك في التقليل من الجريمة، وزيادة السمو الأخلاقي، ويسهم في ترشيد أنماط الاستهلاك.

٥. التعليم سلعة سياسية، تؤثر إيجابًا في النظام والقانون، وينمي سمات المواطنة الصالحة، ويحسن نظام الإدارة والحكم في البلد ويحفظ الحقوق والحرية المدنية.

٦. التعليم هو أحد أهم منابع النمو الاقتصادي.

سادسًا: أبرز طرق قياس القيمة الاقتصادية للتعليم:

قياس العائد هو أصعب ما في نظرية اقتصاديات المعرفة، وأكثرها تعقيدًا وتشابكًا. وله جوانب متعددة ومتداخلة. وليس من السهل قياسها أو احتسابها

بوحدات نقدية، فكثير من الآثار التعليمية والنتائج لا يمكن قياسها ماليًّا، مثل: تحصيل التلاميذ واتجاههم، ودوافعهم، وميولهم، ومتطلبات نموهم، وإنتاجية المعلمين وغيرها. وقد يمكن تقدير نوعية العائد من وجهين:

١. النوعية والكفاءة التربوية التي يدل عليها مستوى المعارف التي اكتسبها الطلاب وتقاس بواسطة الاختبارات.

٢. النوعية والكفاءة الاجتماعية والاقتصادية التي تعكس مدى ملاءمة النظام التعليمي للبيئة الاقتصادية أو الاجتماعية في البلد.

وتُعَدُّ فعالية الكلفة من حيث هي مفهوم نسبي للعلاقة بين التقدير المالي والمنافع التي يمكن الحصول عليها، من المفاهيم المتطورة في ميدان اقتصاديات التعليم.

أما من حيث العائد الاقتصادي، فأكثر الدراسات اتبعت طرقًا ثلاثًا لقياس العائد الاقتصادي، وهي:

١. طريقة الارتباط.

٢. طريقة الباقي.

٣. طريقة معدل العائد.

طريقة الارتباط: تشير إلى وجود ارتباط قوي بين بعض مظاهر النشاط التربوي وبعض مؤشرات النشاط الاقتصادي. ففي الأول نسبة استيعاب الطلاب في المراحل المختلفة، وفي الثاني نصيب الفرد من الدخل القومي.

وجاءت نتيجة دراسات أمريكية أن النتيجة بين معامل الارتباط بين المتغيرين موجبًا، مما دفع الباحثين إلى التأكيد أنه كلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي زادت معدلات التسجيل وزادت القدرة على توفير التعليم لمدد أطول وأعداد أكبر. (عابدين، ٢٠٠٩، ص ١٠٤؛ أخضر، ٢٠٠٦، ص ١٩٠)

طريقة الباقي: يرى بعض الاقتصاديين أن الزيادة في المخرجات الاقتصادية يمكن إرجاعها بالكامل إلى المدخلات التقليدية (الأرض، والعمل، ورأس المال). وبمرور الوقت، لاحظ عدد من الباحثين أن جزءًا كبيرًا من النمو الاقتصادي يظل غير مفسر عندما تستخدم هذه المدخلات التقليدية. وأحد التفسيرات لظاهرة «الباقي» هي أن المدخلات التقليدية تتضمن فقط كمَّ العمل وليس جودته. وعليه فإن التغييرات في المخرجات الاقتصادية الراجعة إلى جودة العمل ظلت غير مفسرة. واعتبار الباقي نتيجة للتحسينات التي طرأت على القوى العاملة من حيث الكمِّ والكيف، بسبب التعليم. (عابدين، ٢٠٠٩، ص ١٠٦؛ أخضر، ٢٠٠٦، ص ١٩٩)

طريقة معدل العائد: وتسمى بطريقة معدل الإنفاق، ويطلق عليها تحليل التكلفة أو المنفعة. وهي العائدات المباشرة من حيث إن دخل الفرد يرتفع كلما ارتفع تعليمه، وغير المباشر وهو المقارنة بين أرباح الأفراد وتكلفة تعليمهم. كما يمكن قياس معدل العائد ضمن الإطار الوطني كله من خلال المقارنة بين الزيادة في الدخل الوطني من جهة والدخل الناجم عن زيادة مخزون التعليم لدى القوى العاملة من جهة أخرى. وهذه إحدى طرق تحليل العلاقة بين التربية والدخل الفردي والقومي؛ لإظهار دور التربية في التنمية الاقتصادية. (عابدين، ٢٠٠٩، ص ١١٠؛ أخضر، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٠)

سابعًا: مصادر تمويل التعليم:

مهما كانت عليه النظم التعليمية من كفاية وفاعلية تبقى بحاجة إلى مبلغ ضخم من المال، أكبر بكثير مما يمكن الحصول عليه. ولا يمكن تحقيق التحسينات الكبرى دون توفر موارد مالية ضخمة إضافية تُخصص للتعليم، ذلك أن التعليم الجيد لا يمكن أن يكون رخيصًا على الإطلاق. ووفقًا لما أورده لحمود (٢٠١١، ١٠٣) وأخضر (٢٠٠٩ ، ص ١٤٠) أن أمريكا أنفقت تريليون دولار (ألف مليار) عام ٢٠٠٥. ومثَّل هذا الإنفاق قرابة ١٠٪ من إجمالي اقتصادها. وسنغافورة استثمرت في التعليم قرابة ٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي التعليم العالي

٢٦٪ من إجمالي الاستثمار في التعليم. وفي الدول العربية تتراوح نسبة التعليم إلى الميزانية العامة ما بين ٨٪– ٢٥٪. وأبرز وجوه الفرق، يتمثل في المخرجات وفي حسن إدارة سياسة اقتصاد التعليم.

وتتعدد مصادر التمويل وتتنوع أهميتها حسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، وحسب درجة تطور المجتمع والاقتصاد. حيث يمثل التمويل الحكومي المصدر الأساس لتمويل التعليم. وهذا التمويل من خزينة الدولة يوفر الفرص التعليمية المتكافئة، والعدالة في إتاحة التعليم لأفراد المجتمع وفئاته كافة. يأتي في درجة لاحقة التمويل الخاص، وينحصر على فئة القادرين، فلا يؤدي إلى تكافؤ الفرص.

تأتي مصادر التمويل الحكومي إما من الإيرادات الضريبية، والتي تمثل أهم إيرادات الميزانية الحكومية في معظم الدول. أو الإيرادات الحكومية الناجمة عن قيام الحكومة بممارسة أعمال اقتصادية واستثمارات في مشاريع عامة، أو الإيرادات من أملاك الحكومة العامة ومقدراتها ومواردها. (خلف، ٢٠٠٧، ص ١٧٩– ١٩٢).

ويعتمد التمويل في الدول النامية التمويلَ المقدم أساسًا من جانب الحكومات، بسبب مركزية الأنظمة التي تحكم إدارة التعليم فيها. وثمة معونات خارجية من جهات أجنبية؛ سواء كانت حكومات أو صناديق تنمية إقليمية أو عالمية أو البنك الدولي وغير ذلك. وتكون تلك المعونات على شكل منح، أو قروض ميسرة؛ وتصرف على بناء مدارس جديدة، أو تجديد مدارس قائمة وتزويدها بالمعامل والأدوات والأجهزة اللازمة وغير ذلك.

ويكاد يكون التعليم في العالم أجمع في المرحلة الابتدائية حتى الثانوية مجانيًا. أما رياض الأطفال ودور الحضانة، فهي غالبًا متروكة للأهالي الراغبين والقادرين على الدفع. وأما التعليم العالي في معظم الدول النامية فهو مجاني.

ثامنًا: المصادر البديلة والمساندة للتمويل على التعليم:

الحكومات هي المصدر الرئيس للإنفاق على التعليم في كل بلدان العالم كما تقدم، ولكن قد توجد مصادر مساندة للإنفاق الحكومي، وقد تكون مصادر بديلة عن الحكومات في دعم التعليم، وهي تأخذ أشكالًا متنوعة، منها:

- **فرض رسوم دراسية لتغطية جزء من تكاليف التعليم:**

ربما أن فرض رسوم معينة وفق معايير محددة بعد مرحلة التعليم الأساسي قد لا تكون فكرة مرحبًا بها، لكنها ستحسن كثيرًا من الخدمة التعليمية. وقد أثبتت بعض الدراسات، وفق ما ذكرته فايزة أخضر (٢٠٠٧، ص ١٤٢) أن فرض رسوم تعليمية سيؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم، من خلال تدوير هذه الأموال في التعليم، مثل استخدام أموال الرسوم هذه في بناء مدارس جديدة في الأماكن النائية أو تحسين الخدمة التعليمية ذاتها. بينما التعليم المجاني وخصوصًا في الدول النامية سيؤدي إلى قلة المقاعد المتاحة، وإلى ازدحام وتكدس، مما يؤدي إلى رداءة مستوى التعليم.

إضافة إلى أن التعليم ذا الرسوم يجعل الطالب أمام تحد حقيقي في بذل غاية الجهد للتحصيل والنجاح.

- **تقديم قروض للطلبة:**

وقد انتشر ذلك خصوصًا في الدول المتقدمة، وتكون قروضًا مقننة بضمان حكومي، وتُسَدَّد القروض بعد تخرج الطالب والتحاقه بالعمل على فترة تمتد إلى عشر سنوات. وهذا حل ممتاز، حيث سيسمح للطالب الراغب بالالتحاق بالجامعة من تحقيق رغبته، وخصوصًا أبناء الطبقات الفقيرة، ممن لديهم الاستعداد والقابلية. (أخضر، ٢٠٠٧، ص ١٤٣)

- **تمويل التعليم الفني والمهني:**

يكون ذلك جزئيًّا من قبل الحكومة، ولكن يجب أن يكون التمويل الأكبر من قبل المستفيدين من رجال الصناعة والأعمال والبنوك والمؤسسات التجارية والزراعية، والذين يتحملون مسؤولية في التنمية والنهضة والتطوير، حيث إن المخرجات التعليمية ستخدم منشآتهم في النهاية. (أخضر، ٢٠٠٧، ص ١٤٤)

- **الأوقاف التعليمية (Endowments):**

وهي فكرة مطبقة بنجاح في الغرب، لكنها محدودة في عالمنا العربي، ففي الدول المتقدمة تعتمد عددًا من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وأوربا على وقفياتها وأصولها الاستثمارية، في دعم برامجها البحثية وتمويل كراسي الأستاذية وتقديم المنح الدراسية للطلاب ونحوها من مرافق الصرف، ففي عام ٢٠٠٨ بلغت أوقاف جامعة هارفارد ٣٦,٩ مليار دولار، ونحو ٨,٢ مليار دولار في كامبيردج ببريطانيا، وأكسفورد ٥,٧ مليار دولار. (الشريف، ٢٠١٧)

أما في المملكة العربية السعودية، فتعد فكرة الأوقاف تجربة حديثة نسبيًّا، وهناك أكثر من ٢٥ جامعة سعودية لديها أوقاف ناشئة أو تحت التأسيس. فجامعة الملك سعود اعتزمت في عام ٢٠٠٧ بناء ثمانية أبراج وقفية بميزانية تقدر بـ ٤,٩ مليار ريال سعودي (١,٣ مليار دولار). يحتوي برنامج أوقاف الجامعة على أحد عشر برجًا، تتوزع بين أبراج عقارية وعلمية وصحية وتجارية، جزء منها تبرع بها صندوق الجامعة، والجزء الأكبر تبرع بها وتكفل ببنائها مجموعة من رجال الأعمال والشخصيات الاعتبارية. وفي جامعة البترول والمعادن أُنشِئ صندوق للاستثمارات الوقفية في عام ٢٠٠٧، وشهد نموًّا مستمرًّا بمعدل ٤٠٪ وبلغت أصول محفظته النقدية مليار ريال سعودي، ووصلت استثماراته العقارية نحو ٨٠٠ مليون ريال (الظافر، (د.ت) ١٧)

وهـذا الاسـتثمار العقـاري الضخـم سـيعود ريعـه علـى مشـروعات الجامعـات وبرامجهـا التطويريـة. وكلمـا كـبرت الأصـول ازداد ريعهـا، وانعكـس ذلـك نمـوًّا في مخرجـات الجامعـات وبرامجهـا البحثيـة وخلـق بيئـة مزدهـرة بالأفـكار والمعـارف الـتي يمكـن أن تقـدم لسـوق العمـل لتبنيهـا في الابتـكار والصناعـة، ممـا يعـزز مـن اقتصاديـات المعرفـة.

تاسعًا: التعليم في المملكة العربية السعودية:

تطـور الإنفـاق في المملكـة العربيـة السـعودية مـن ٥١٤ مليـون ريال عـام ١٣٨٦هـ إلى ٤٥,١٢٠ مليـون ريال عـام ١٤٢٣هـ، يعـني تطـورت بمعـدل يتجـاوز ١٣,٤٪ في السـنة خـلال مـا يقـارب ٣٨ عامًـا. وفي عـام ١٤٣٥هـ صـدرت وزارة الماليـة اليـوم بيانًـا كـشـف عـن تخصيـص ٢١٧ مليـار ريال لقطـاع التعليـم العـام والتعليـم العـالي وتدريـب القـوى العاملـة بمـا يمثـل حـوالي نسـبة (٢٥) بالمئـة مـن النفقـات المعتمـدة بالميزانيـة (واس، ٢٠١٦). فكانـت ميزانيـة التعليـم تمثـل ١٠٪ لترتفـع إلى ٢٨٪ مـن ميزانيـة الدولـة عـام ٢٠٠٣. فأنفقـت خـلال ٣٨ قرابـة ٨١٣ مليـار ريال. وهـو اسـتثمار يفـوق ثلاثـة أضعـاف مـا اسـتثمرته في الصناعـة (لحمـود، ٢٠١١، ص ١٢٦).

فالإنفـاق علـى التعليـم في ارتفـاع مسـتمر، وقـد حـدث انخفـاض محـدود في السـنوات الأخـيرة في نسـبة ميزانيـة التعليـم إلى الموازنـة العامـة للدولـة. اسـتحوذ قطـاع «التعليـم» علـى نحـو ١٨,٨ في المئـة مـن نفقـات ميزانيـة ٢٠٢١، بنحـو ١٨٦ مليـار ريال، ليصبـح أكـثر القطاعـات التسـعة الرئيسـة، الـتي تـوزع لهـا الدولـة نفقاتهـا في ميزانيـة العـام المقبـل (الاقتصاديـة، ٢٠٢٠). وهـي في كل حالاتهـا ميزانيـة ضخمـة جـدًّا. ولكـن تبقـى المشـكلة الكـبرى في توظيـف تلـك المبالـغ الضخمـة في إعـداد جيـل منتـج مبتكـر، مؤهـل تأهيـلًا علميًّـا وفكريًّـا ووطنيًّـا ووجدانيًّـا وخُلُقيًّـا وتربويًّـا، يتناسـب مـع تلـك الأمـوال الـتي صرفـت. ثـم تغطيـة حاجـات سـوق العمـل مـن المؤهلـين، فهنـاك أعـداد ضخمـة مـن الخريجـين مـن مختلـف المسـتويات، لكـن المملكـة مـع ذلـك لـم

تسد حاجتها من القوى العاملة. وفي دراسة أعدت بتكليف من مجلس الشورى، صنّفت المهن الموجودة في المملكة اعتمادًا على دراسة مخرجات التعليم ومقارنتها مع المهن وجنسيات العاملين إلى أربع مجموعات، على النحو التالي (عيد الشمري وآخرون:، ١٤٢٤هـ، ٢٠٦):

- مهن يوجد بها فائض من الخريجين عن حاجة السوق، خاصة في مجال الدراسات النظرية والتدريس.
- مهن تحتاج من ٥ – ٢٠ سنة، لسد الاحتياج الحالي بافتراض ثبات مخرجات التعليم.
- مهن تحتاج أكثر من ٢٠ سنة لسد الاحتياج الحالي. وبعضها إلى أكثر من ١٠٠ سنة لسد العجز.
- مهن يمكن التأهيل لها من خلال دورات قصيرة، أو يمكن اكتسابها بالخبرة والممارسة.

وهذه النتائج تكشف عن خلل كبير، وكأن منظومة التعليم في المملكة العربية السعودية تعمل بمعزل عن حاجات سوق العمل، وبمعزل عن بيئتها.) لحمود، ٢٠١١، ص ١٠٦)

ومع هذا الإنفاق الضخم، يتساءل المتخصصون من تربويين واقتصاديين وسياسيين:

- هل ستصل المملكة إلى ما تصبو إليه من هذا الإنفاق السخي في تحقيق أهدافها التربوية والاقتصادية والتنموية؟
- وهل تتناسب المخرجات مع حاجات سوق العمل؟ وهل يمكن ردم الهوة بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية والمهنية والاجتماعية؟
- هل يمكن للتعليم أن يفي بالمتطلبات التنموية للمرحلة الراهنة والمستقبلية؟

هذه الأسئلة التي ينبغي أن تكون ماثلة في أذهان راسمي السياسة التعليمية، وحاضرة في كل خطط التعليم وسياساته.

إن مخرجات التعليم طويلة الأمد وبعيدةُ تحقيقِ الهدف ومستدامة التنمية والإيراد. وأهم عنصر فيه هو الإنسان، وهو المقصود بـ(التنمية البشرية المستدامة) وتطويره يعني تطوير رأس المال البشري مقابل رأس المال الطبيعي. والاستثمار في الإنسان لا يقاس دومًا بالعائد المادي المباشر، وإنما عائده تنمية الإنسان وترقيته وتطوير مهاراته وقدراته والمحافظة على مكتسباته وهويته ومبادئه وثقافته ولغته وتراثه.

عاشرًا: اقتصاديات التعليم اللغوي:

كل ما قيل في اقتصاديات التعليم العام يمكن تطبيقه على اقتصاديات التعليم اللغوي، غير أن وجه الاختلاف هو في المخرجات، فالتعليم العام يبحث عن أمثل الطرق لاستخدام المواد التعليمية ماليًّا وبشريًّا وتكنولوجيًّا وزمنيًّا من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب، عقلًا وعلمًا ومهارة وخلقًا. فميدانه واسع ومخرجاته كبرى ما بين معرفية ووجدانية وسلوكية، وليس الأمر كذلك في التعليم اللغوي الذي يتوجه في مخرجاته إلى ناتج واحد، وهو الكفاءة اللغوية والتواصلية التي تشمل المعرفة الكامنة والاستخدام اللغوي، ويكون المنتج من العملية التعليمية اللغوية هو الفرد الذي يتمتع بكفاءة لغوية/تخاطبية، يكون قادرًا على استخدام نظام القواعد في اللغة لتركيب جمل دقيقة بصحة وطلاقة، تكون هذه الجمل معبرة عن المعاني المرغوب فيها ومناسبة للغرض الاجتماعي. (كولنج، ١٤٢١هـ، ٢/٥٢٩)

ومن المهم في تقييم هذه العملية، كيف يمكن قياس هذه الكفاءة؟

هناك وسيلتان: الأولى تتمثل الملاحظة المباشرة للأداء الناجح، ويغلب عليها المنحى الانطباعي. والوسيلة الثانية: الاختبارات اللغوية بشموليتها النفسية والاجتماعية، التي تقيس الكفاية اللغوية العامة، والكفاية الاتصالية الناجحة.

وقياس هذه الكفاءة يجب أن يربط بالمهارة الخاصة بها والمستوى الذي يُختَبَر فيه. فيختبر المعلم وبطريقة موضوعية مهارات طلابه للمفردات والأصوات والتراكيب، لمعرفة مدى تمكنهم من استخدامها في عملية الاتصال. (عبد الخالق محمد، ١٩٩٧، ص ٣)

وفي ضوء نتائج الكفاية اللغوية، تُقاس بما أنفق عليها ماليًّا وبشريًّا. وكلما زادت التكاليف ووُجِّهت توجيهًا مناسبًا؛ انعكس ذلك في تجويد العملية التعليمية اللغوية ورفع مستوى الخريجين لغويًّا.

وفي السطور المتبقية ستُناقَش ستة موضوعات تندرج ضمن هذا الباب، وهي:

أولًا: اللغة والاقتصاد.

ثانيًا: ما الأفضل اقتصاديًّا التعليم باللغة الأم؟ أم باللغات العالمية؟

ثالثًا: التعليم باللغة العربية.

رابعًا: أهمية تعلم لغة أجنبية.

خامسًا: الهيمنة اللغوية والتخطيط اللغوي.

سادسًا: المؤسسة التعليمية في مكافحة الهيمنة اللغوية.

اللغة والاقتصاد:

تُحَدَّد الصلة ما بين اللغة والاقتصاد عن طريق دوائر مترابطة؛ ما بين اللغة والحضارة والقوة والاقتصاد، حيث إن اللغة مرتبطة ارتباطًا حتميًّا بالحضارة، التي ترتقي برقيها وتنحط بانحطاطها، والحضارة مرتبطة بالاقتصاد والقوة. فمتى ما كانت الأمة تسهم في المعرفة الإنسانية، والصناعات العالمية، وقادرة على أن تنتج وتخترع وتصدِّر؛ فإن اللغة طرديًّا ترتفع قيمتها الاقتصادية، التي تجعل

الإقبال على تعلمها من غير الناطقين بها أكبر، وستفرض هيمنتها على نطاق واسع في السوق الاستهلاكي، وفي قنوات الإعلام والاتصال، وفي المحتوى الإلكتروني في الشبكة العالمية. وتكون ثمة حاجة إلى الإقبال عليها والاهتمام بها، وربما الحاجة إلى تعلمها. وهذا هو الشأن في اللغات العالمية؛ كالإنجليزية في المقام الأول، ثم المندرية (الصينية) والإسبانية، والفرنسية، والألمانية، والروسية وغيرها، نظرًا للأمم المنتجة التي تتحدث بهذه اللغات، وما تصدره للعالم من منتجات واختراعات علمية ومعرفية. ومن هذه الناحية تكون اللغة ذات قيمة اقتصادية، وتعلمها سيحقق عائدًا اقتصاديًا لدى الفرد غير الناطق بها، إذ إن أهمية اللغات تقاس بمعايير اقتصادية متعارف عليها، هي: القيمة، والمنفعة، والكلفة، والفائدة وكيف يمكن النظر إلى كونها وسيلة.

كما وأن اللغة تمثل وعاء تبادل المعرفة ونقلها والخبرة بين أفراد المجتمع ومؤسساته، كما توثق التواصل بين أجزاء منظومات العلوم والتقنية، ومنظومات الإبداع الوطنية والمحلية والعالمية، وهو ما ينعكس على التنمية الاقتصادية المحلية. وعليه فقد أصبحت اللغة مسألة جوهرية في التنمية الاقتصادية. (لحمود، ٢٠١١، ص ٣٣٢).

وترد أسئلة من قبيل: هل يمكن أن تسهم اللغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وكيف تُصبِح اللغة مصدرًا للدخل القومي؟ وكيف يمكن الاستثمار في منتجات اللغة؟ وكيف تسهم الأوضاع اللغوية في دعم ميزانيات الدولة أو إرهاقها؟

وهنا يأتي التخطيط اللغوي، ليقوم بتحقيق هذه المهام، ودراسة الحالة اللغوية والاجتماعية والسياسية، ثم وضع الخطط التي يمكن تنفيذها وتحقق أهدافها. حيث يمكن النظر إلى مجالات جاذبة للاستثمار اللغوي، من أهمها:

- مجال المحتوى الإلكتروني، والحوسبة اللغوية.

- مجال تعليم اللغة العربية لأهلها، وللناطقين بغيرها. في بلدانها، وفي البلدان الأجنبية.
- مجال الترجمة.
- مجال السياحة.
- مجال صناعة المعجم.

على صعيد اللغة العربية، فنقطة قوتها الكبرى من ناحية اقتصادية أنها لغة دينية لأكثر من ملياري مسلم، تشرئب أعناقهم لها، ويقبلون على تعلمها واستعمالها، حتى أن بعض الدول غير الناطقة بالعربية قد بدأت تدشن أقسامًا في الجامعات، ومعاهد لتعلم اللغة العربية وتعليمها؛ مثل: ماليزيا وتركيا وإندونيسيا، وعدد من الدول الإفريقية، تبعتها طموحات اقتصادية في دخول السوق العربية. ومن جوانب القوة في اللغة العربية عدد متحدثيها الذين يبلغون حوالي ٣٠٠ مليون شخص، وهو رقم كبير، يجعلها تحتل مكانة عالمية في مرتبة متقدمة في لغات العالم الأكبر والأوسع انتشارًا. إضافة إلى كونها لغة عريقة وقديمة، ولديها تراث ضخم، وأدبيات كبيرة جدًّا، حوت كمًّا هائلًا من العلوم والمعارف والفلسفة، ونقلت تراث أمم أخرى، وربطت الثقافة اليونانية بالثقافة الغربية الحديثة بالمترجمات التي حفظتها من الأمم السالفة، ونقلتها نقلًا أمينًا.

وفي هذا السياق، تتصدر قضايا مهمة في اقتصاديات التعليم اللغوي، وهي:

ما الأفضل اقتصاديًا التعليم باللغة الأم؟ أم باللغات العالمية؟

التعليم باللغة الوطنية، كالعربية مثلًا، في ظل ضعف النشر وحاجة المكتبة العربية المستمرة للمترجمات والمؤلفات الحديثة، يبدو بديلًا صعبًا على مستوى المواكبة العلمية. وهنا تبرز الحاجة للتعليم بلغة عالمية كالإنجليزية بوصفها لغة عالمية وشائعة. وثمة فرضية مفادها أن تعليم لغة ثانية أفضل اقتصاديًّا من

إقامة خدمات الترجمة، مما يعزز أهمية تعلم لغة ثانية، خاصة مع الفقر الشديد للمكتبة العربية في كثير من الأدبيات العلمية العالمية المنشورة -كما مر- وفي ظل اقتصاد المعرفة، ثمة حاجة كبرى للمعرفة باللغات الأجنبية وخاصة الإنجليزية؛ لمواكبة التعليم والمعارف في العالم، وما يقدمه المحتوى الإلكتروني الضخم على الشبكة العنكبوتية، حيث تتاح لدى الدارس فرصة عظيمة لأن ينهل من منابع المعرفة المتاحة على الإنترنت أو في المكتبات العالمية.

من جهة أخرى، إذا كان التعليم بالإنجليزية يحل مشكلة الافتقار للمراجع، فإن الإشكالية هي صعوبة فهم الطالب وعدم قدرته على تلقي المعرفة تلقيًا سليمًا؛ لأن الطالب سيواجه صعوبتين؛ الأولى في استيعاب المفاهيم العملية الجديدة، والثانية عامل التشويش، المتمثل في القناة الناقلة والشفرة المستخدمة وهي اللغة الأجنبية، التي لا يجيدها الطلاب إجادة تامة، ولذا فإن التعريب سيؤدي إلى زيادة استيعاب الطلاب للمفاهيم العلمية، وسيؤدي إلى تحسن في مقدار تحصيلهم العلمي. وسيؤدي التعليم باللغة الأم إلى تعليم أسرع وأكثر اقتصادية وأعمق فهمًا وأكثر جدوى. وهذا ما أكدته عدد من الدراسات التجريبية التي أجريت للمقارنة بين نتائج تعليم المقرر نفسه باللغة العربية وباللغة الإنجليزية. وقد ذكر عمر حمدو (لحمود، ٢٠١١، ص ٣٤٣). أن الإهمال الرسمي الكبير لبحوث اللغة العربية، وغياب إستراتيجية عربية، سيكون ثمنه مكلفًا على مستوى التكلفة السياسية والاقتصادية للدول العربية. وفي السطور التالية مزيد من التوضيح والتفصيل.

تدريس العلوم باللغة العربية:

بذل العرب جهدًا كبيرًا في التعريب منذ العصر الأموي. وفي سوريا دُرس الطب بالعربية منذ عام ١٩١٩، ثم عُرِّبت لاحقًا كل مجالات التعليم الجامعي، وكل مراحل التعليم؛ في المجالات الطبية والهندسية والصيدلانية والمعلوماتية والعلوم الطبيعية وسواها. وشبيه به في الأردن والسودان (أبو حلو، ١٩٨٤، ٤/٦٣-١١١؛ لحمود، ٢٠١١،

ص ٣٣٧). وأدت هـذه التجربـة إلى تحقيـق فوائـد، مـن أهمهـا: انتشـار لغـة العلـم والمصطلـح العلـمي باللغـة الأم، وعـدم إبقائـه حكـرًا علـى النخبـة. كمـا أدى إلى تفهـم أعمـق، واتسـاع أكـبر لسـوق الكتـاب العلـمي العـربي. وقـد وجـد أن الترجمـة وتعريـب العلـوم وتقديمهـا باللغـة الأم وفقًـا للحمـود (٢٠١١، ص ٣٣٤). يحقـق عـددًا مـن الفوائـد:

- يعمم الفائدة على المجتمع ككل، ويعمم المعرفة ولا يحصرها بيد النخبة.
- يحقق نوعًـا مـن العائـدات الاقتصاديـة الكبيـرة، مـن خـلال زيـادة القـدرة علـى الاسـتيعاب التقنـي علـى نحـو كبيـر.
- يحقق الوظائـف الاقتصاديـة للغـة، مـن تواصـل وترجمـة وتعـاون وتعلـم، كمـا يـثري اللغـة الأم.
- يرفـع مـن مسـتوى الطالـب علميًـا وتقنيًـا وثقافيًـا؛ لأن هـذا الطالـب يـدرس بلغتـه الأم الـتي يفهـم أسـرارها.
- تأكيـدًا لمـا سـبق ذكـره بينـت نتـائج امتحانـات الطلبـة أن نسـبة الرسـوب بـين طلبـة درسـوا كتابًـا بالإنجليزيـة كانـت ٢٦٪، بينمـا نسـبة الرسـوب بـين الطلبـة الذيـن درسـوا الكتـاب نفسـه مترجمًـا إلى العربيـة في السـنة التاليـة كانـت ٤٪. (الجـرف، ٢٠٠٤)
- وثمـة دراسـات تؤكـد علـى مـا تقـدم مـن مزايـا اسـتخدام اللغـة العربيـة في التعليـم الجامعـي، وأن التعريـب سـيؤدي إلى زيـادة اسـتيعاب الطـلاب للمفاهيـم العلميـة وسـيؤدي إلى تحسـن في مقـدار تحصيلهـم العلـمي.

حيـث تَبَـيَّن مـن نتـائج دراسـة اسـتطلاعية أجريـت في كليـة الطـب بجامعـة الملـك فيصـل عـن موقـف طـلاب الطـب مـن تعريـب العلـم الطـبي أن ٨٠٪ مـن الطـلاب يوفـرون ثلـث الزمـن أو أكـثر عنـد القـراءة باللغـة العربيـة مقارنـة باللغـة الإنجليزيـة، وأن ٧٢٪ مـن الطـلاب يوفـرون ثلـث الزمـن أو أكـثر عنـد الكتابـة باللغـة العربيـة

هذه الطبعة إهـداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مقارنة بالكتابة باللغة الإنجليزية. ويرى ٧٥٪ أن مقدرتهم على الإجابة الشفوية والنقاش أفضل باللغة العربية (السحيمي والبار، ١٩٩٢، ٤٢/١٤)

وفي الكويت وفق دراسة علمية للحاج عيسى والمطوع (١٩٨٨م) في جامعة الكويت، فقد أفاد ٨٤٪ أن الطلاب المستجدين يواجهون صعوبة في استيعاب المفاهيم العلمية التي تدرس باللغة الإنجليزية، ويرى ٨٠٪ أن الطلاب الذين يتعلمون باللغة الإنجليزية يبذلون جهدًا أكبر مما يتطلبه ذلك لو كانت باللغة العربية (عيسى والمطوع، ١٩٨٨، ٤/٤٧-٩٤)

وهناك دراستان أجريتا في الجامعة الأمريكية ببيروت والجامعة الأردنية على مجموعتين من الطلاب، درست إحداهما منهجًا طبيًّا باللغة العربية، ودرست الأخرى المنهج نفسه باللغة الإنجليزية. أظهرت نتائج التجربة أن درجة الاستيعاب لدى المجموعة الأولى كانت أفضل من المجموعة الثانية (السباعي، ١٩٩٥)، وأظهرت دراسة تقويمية أجراها مجموعة من المتخصصين بتكليف من مجمع اللغة الأردني بعنوان «تقويم المرحلة الأولى في تعريب التعليم العلمي الجامعي التي تبناها مجمع اللغة العربية الأردني»، نتائج باهرة، إذ انخفضت نسبة الرسوب من ٣٠٪ عندما كان التدريس باللغة الإنجليزية، إلى ٣٪ فقط عندما درس الطلاب باللغة العربية. ودرس الطلاب باللغة العربية مادة أوسع وبصورة أعمق وأدق، ووفروا كثيرًا من الوقت والجهد في دراسة المادة. (بوحلو ولطيفة، ١٩٨٤، ٤/٦٣-١١١)

تؤكد هذه الدراسات على أن التعليم باللغة الأم أكثر كفاءة، إذ يرفع معدل الاستيعاب ويقلل معدل الرسوب؛ ذلك أن الطالب يستوعب المحاضرة الملقاة باللغة العربية بسهولة ويسر، ولديه فرصة أوسع للمناقشة وإبداء الرأي، والتعبير عن النفس. وتخفف العبء الدراسي عليه (السحيمي والبار، ١٩٩٢، ٤٢/١٤). كما أن العلوم والتقنية والمعرفة والثقافة تنتشر اجتماعيًّا على نحو أكبر وبمعدل استيعاب أعلى عندما يكون التعليم باللغة الأم.

وفي علاقة الكفاءة والانتماء اللغوي، قام الاقتصادي الألماني سيلتون (حامل جائزة نوبل للاقتصاد) بدراسة تعلم اللغات الأجنبية اعتمادًا على متغيرات، مثل مستوى التواصل وتكاليف تعلم اللغة. كما درس آخرون التواصل بين مجموعات لغوية وإجراءاتها والكفاية اللغوية للأفراد، واقتصاديات تعلم لغة ثانية في مجتمع لديه أكثر من مجموعة عرقية. وقد توصل هؤلاء إلى أن تعلم لغة ثانية أفضل اقتصاديًّا من إقامة خدمات ترجمة. وهي نتائج يرونها صحيحة، حتى لو وصل عدد اللغات التي يجب تعلمها إلى عشر لغات (لحمود، ٢٠١١، ص ٣٣٣). وتبقى الترجمة فنًّا صعبًا، وتثير العديد من الإشكاليات، ومن أبرزها أنه لا يمكن أن تتطابق لغتان بطريقة متناظرة تمامًا، ذلك أن الترجمة فن وليست عملًا ميكانيكيًّا خالصًا. والمترجم الكفؤ يهتم بنقل الأفكار وليس إيجاد مقابلات بين الكلمات أو الجمل بين اللغتين، لذا قيل إن المترجم ليس أمينًا دومًا، وله في ذلك العذر. (إلياس، ٢٠٠٩، ص ١٧؛ كولماس، ٢٠٠٠، ص ١٥)

دعا المؤتمر العام لليونسكو في عام ١٩٥٢، المختصين في العالم للمساعدة في الوصول إلى تشجيع استخدام اللغة الأم في التعليم؛ لأنها تؤدي إلى تعليم أسرع وأكثر اقتصادية وأعمق فهما وأكثر جدوى. كما دعا إلى انتقال تدريجي إلى لغة ثانية. (لحمود، ٢٠١١، ص ٣٣٣)

ومما يجب ألا يغيب عن الذهن، أن الهدف المدعى من أن التعليم بلغة أجنبية للعلوم التطبيقية في المرحلة الجامعية يربط الطالب بمصادر العلوم ومنابع المعرفة، هي فرضية لا يسلم بها دائمًا، إذ ليس كل طالب جامعي درس الهندسة والكيمياء والفيزياء أو الإدارة والاقتصاد ونحوها باللغة الإنجليزية - مثلًا - يكون متقنًا للإنجليزية، وقادرًا على القراءة والكتابة بها. بل إن النماذج المشاهدة أن أكثرهم - إذا ما استثنيا الطب لما يكون فيه من انغماس الطالب باللغة الإنجليزية - تكون كفايته متوسطة إلى ضعيفة ويظل يقرأ بلغته الأم.

فيظل أن الهدف من التدريس بلغة أجنبية، علاوة على ما فيه من إشكالات اللغة وصعوبة الفهم، لا يحقق هدفه المنشود دومًا.

أهمية تعلم لغة أجنبية:

تعليم لغة أجنبية أفضل اقتصاديًّا من الترجمة، فلا بد من تعلم لغة أجنبية. وهو مسؤولية الحكومة أولًا. وينظر للإنجليزية اليوم أنها أهم لغة أجنبية، والأكثر شيوعًا وانتشارًا في العالم، فلا يمكن للمتعلم الاستغناء عن تعلمها؛ ففي ألمانيا يدرس حوالي ٨٠٪ من طلاب المدارس الثانوية الإنجليزية. وفي فرنسا ٨٥٪. وفي الدنمارك فإن الإنجليزية هي اللغة الأجنبية الأولى التي يدرسها كل طالب. ويُقدر عدد الطلاب الذين يدرسون الإنجليزية في ٣٦ بلدًا بمقدار ٦٨ مليونًا (رمضان وآخرون، ٢٠٠٩، ص ٢٠٧). ويكون الصرف على هذا التعليم - غالبًا - من خلال المال العام، لأن تعلم لغة عالمية كالإنجليزية وإتقانها يؤدي إلى أن ينهل الطالب من منابع المعرفة، والتي تحوز النصيب الأكبر من بين كل اللغات.

وفي هذا السياق الذي يحث على دراسة العلوم بلغة عالمية كالإنجليزية، يُشاع لدى القطاع العريض من الخريجين ضرورة ذلك مما يساعدهم في الحصول على وظيفة أفضل، كما وقد كشفت نتائج بعض الدراسات عن أسباب التردد والتأخر في تدريس العلوم الطبية والهندسية باللغة العربية، منها دراسة المهيدب (١٩٩٨) التي أظهرت نتائجها أن ٣٠,٣٪ من الأساتذة و٥١,٩٪ من الطلاب يرون أن لتعريب التعليم الهندسي آثارًا سلبية؛ تتمثل في ضعف مستوى خريجي كليات الهندسة، وعزل المهندس عن الاطلاع على التطور العلمي في المجالات الهندسية. ويرى ٥٪ من الأساتذة و١٣٪ من الطلاب ضرورة التروي والتحفظ في البدء بتدريس الهندسة باللغة العربية. ويرى ٤٨٪ من الأساتذة ضرورة تأخير التطبيق حتى يتم توفير الكتب والمراجع الهندسية باللغة العربية. وقد أشار ٩٢٪ من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم بجامعة الكويت إلى النقص الشديد في الكتب العلمية العربية في المكتبة العربية. (عيسى والمطوع، ١٩٨٨، ٤/ ٤٧-٩٤)

والخلاصة التي يمكن التوصل إليها من هذه المقارنة الصعبة، أن الموضوع قبل إقرار أي سياسة لغوية يحتاج إلى تحليل الوضع القائم ودراسة الحالة، وهنا يأتي دور المخططين اللغويين عند النظرة الاقتصادية للتعليم اللغوي، في تحديد أيهما أكثر جدوى، وأقل كلفة وأفضل نتائج على المستوى البعيد؛ التعليم باللغة الأم؟ أم باللغات العالمية؟ بعد دراسة الحالة للتخصص المراد تعليمه؛ فما مدى غنى المكتبة العربية بمراجعه؟ وما مدى توفر الأساتذة ذي الكفاءة العالية؟ وهل التعليم بالأجنبية سيحقق حالة إتقان فعلي لها؟ وغيرها مما يجب أن يكون حاضرًا في أذهان المخططين.

الهيمنة اللغوية والتخطيط اللغوي:

المحافظة على اللغة القومية، وحمايتها من التراجع أو التآكل أمام اللغات الأخرى، ثم السعي بعد ذلك لتعزيز مكانتها وتقوية حضورها، على المستوى المحلي والعالمي، هو الهدف المنشود لدى الأمم كلها، لأن اللغة هوية أولًا وتراث وتاريخ وأداة ترابط وتواصل بين متحدثيها.

وثمة قلق وتوجس من هيمنة اللغات الأجنبية على العربية، لا سيما في عصر العولمة المعلوماتية والاقتصادية، وخصوصًا من الإنجليزية التي تبوأت مكانة مرموقة في نظر الناس، وأصبحت لغة العلم والاقتصاد والتكنولوجيا، ولغة الآداب والثقافة الراقية، وبسطت هيمنتها في وسائل الاتصال والتواصل والإعلام والتعليم. وهذا الأخير وهو (ميدان التعليم) أصبحت الإنجليزيةُ فيه لغةَ التدريس في عدد من العلوم التطبيقية في المراحل الجامعية، بل تعدى ذلك إلى التعليم العام (ما قبل الجامعي) عن طريق انتشار ما عرف بـ(المدارس العالمية) وهذا الحال شبيه بما وصفه روبرت فيليبسون بـ«الاستعمار اللغوي» (Philipson,1992) (linguistic imperialism)

إن الاستعمار الذي يعني سيطرة أمة أو دولة أو جماعة على أخرى لم ينقطع عبر التاريخ، لكنه يغير أسلوبه وطريقته ووسائله وأدواته. فبعد أن كان استعمارًا عسكريًّا بجيوش تحمل عُددًا وعتادًا، يصحبها نخبة من العلماء والأطباء والموظفين والعاملين، تغزو بالقوة بلدانًا أخرى؛ لتستولي على ثرواتها وخيراتها. هذه الحالة أرهقت الدول الغازية قبل المغزوة، ووجدت فيه ضريبة باهظة وتضحية مؤلمة في الأرواح والممتلكات، واستهلاكًا ضخمًا في الإدارة والمسؤولية والسيطرة. فتراجع الاستعمار العسكري وحل مكانه الاستعمار الاقتصادي، وهو الغاية، إلى جانب الاستعمار الثقافي والاجتماعي. ولعل من أبرز تجلياته الهيمنة اللغوية. إن اللغة القومية التي هي أبرز ملامح الهوية الثقافية والاجتماعية بعد الدين بدأت بالتضعضع والتراجع أمام لغات المستعمرين، وذلك ما نراه اليوم شاهدًا في هيمنة اللغة الإنجليزية؛ فقد أصبحت لغة العلم والآداب وغزت حتى اللهجات الدارجة في معظم دول العالم.

وأمام هذه الحالة، فإن المسؤولين في البلدان العربية بعد زوال الاستعمار أصبحوا أمام خيارين وانقسموا -كما يذكر الفاسي الفهري (٢٠١٤، ص ١٠) إلى فئتين: فئة تريد أن تعيد للعربية أدوارها الشاملة كما كانت في العصور الزاهرة، وأخرى تريد تهميشها، أو ربما تستغني عنها لصالح اللغة المهيمنة. يمثل الفريق الأول بعض النخب من العلماء والتراثيين والأكاديميين واللغويين والمتخصصين، وأما الثاني فهي حالة الاستسلام لدى بعض المسؤولين والتنفيذيين وبعض المثقفين في البلاد العربية، الذين لا يرون بأسًا في هيمنة اللغة الأجنبية في البلاد، وتعديها على مساحة اللغة الأم، وهي اللغة الوطنية. وهنا تبرز الحاجة لتخطيط لغوي محكم في البلاد العربية، يوازن بين المصالح ويحافظ على اللغة القومية والهوية الدينية والثقافية.

وفي مجال التعلم، فإن المسؤولية شديدة التعقيد ولا يوجد حل حاسم يحقق المصلحة العلمية والثقافية، ويوازن ما بين المحافظة على اللغة القومية، والتمكن

من اللغات العالمية المهمة. وأبرز قضية يكثر الجدل حولها؛ تدريس العلوم التطبيقية كالطب والهندسة والكيمياء والفيزياء وحتى الإدارة والاقتصاد ونحوها، أتكون باللغة القومية أم باللغات العالمية؟ وما الجدوى الاقتصادية من هذه أو تلك؟

وقد تقدم نقاش هذا الموضوع، والنتيجة أن الترجيح بين هذين الخيارين لن يكون يسيرًا، أو الحل سهلًا، بين التعليم بلغة وطنية تنقل العلوم والمعارف بيسر وسلاسة للطالب، وتسقط حاجز اللغة الصعبة التي تضيف عبئًا على الطالب، إضافة إلى المحافظة على الهوية القيمية والثقافية للمجتمع، والخيار الآخر وهو التعليم بلغة أجنبية لكنها عالمية، تتيح للطالب فرصة الاطلاع الأوسع وربطه بمصادر العلوم، كما تقدم تفصيله في الموازنة بين الحالتين.

وثمة اقتراحات يمكن تقديمها للمخططين اللغويين في البلدان العربية والمسؤولين للتصدي للهيمنة اللغوية، ومن أهمها:

- توجيه الخطاب الرسمي بالالتزام باللغة العربية في المكاتبات والخطب والمحافل العامة، ودعمها والاعتزاز بها.

- تشجيع البحث العلمي اللغوي ودعمه؛ لمعرفة حال العربية وسبل المحافظة عليها وتنميتها.

- تطوير النظام التعليمي، والتركيز على المحافظة على القيم الوطنية والدينية والثقافية، وتعزيز روح الانتماء لها، وتنشئة جيل مرتبط بهويته وقيمه ولغته.

- توسيع دائرة المهتمين بالعربية من المتخصصين وغير المتخصصين بها، وجلب الأصوات الداعمة والمنادية بالمحافظة على العربية، والمتبنية لقضية المحافظة على اللغة وحمايتها وصيانتها. ويشهد الواقع أن هناك

عـددًا مـن الغيوريـن علـى العربيـة مـن المتخصصـين في العلـوم التطبيقيـة؛ كالطـب والهندسـة والعلـوم الإنسـانية والشـرعية أيضًـا. فاسـتثمار نشـاط هـذه الفئـة واسـتقطاب أصواتهـم يعـزز مـن حضـور العربيـة والمحافظـة عليهـا ودعمهـا.

- الحفـاظ علـى حركيـة اللغـة ومرونتهـا، وذلـك بجهـد يتوجـه نحـو الداخـل اللغـوي، وهـو المرتبـط بتخطيـط المـتن. وقـد أورد العجـمي (٢٠١٩، ٨/ ١٨) بعـض المقترحـات البنـاءة مـن قبيـل مواكبـة مـا يسـتجد في حيـاة النـاس مـن مبتكـرات وأفـكار وأدوات وأشـياء مرتبطـة بحياتهـم اليوميـة، وكـذا توفـير مصطلحـات لازمـة بـكل مـا يسـتجد وبشـكل عاجـل قبـل أن يسـبق اللفـظ الأجنـبي إلى ألسـنة النـاس.

- تكثيـف تعليـم العربيـة وربطهـا بالمعرفـة، وتشـجيع المغتربـين والعمالـة الوافـدين إلى الـدول العربيـة علـى تعلمهـا. وهـذا قـد يجلـب فوائـد اقتصاديـة واجتماعيـة، ويخلـق بيئـة حيـة للمـوارد البشـرية كمـا ذكـر الفهـري (٢٠١٤، ص ٣٦)

- في الجامعـات العربيـة -مهمـا كان التخصـص- تحقيقُ مسـتوى مناسـب مـن الكفايـة اللغويـة والمهـارات الجيـدة في اللغـة العربيـة، وقـدر مـن التحصيـل العلـمي النظـري فيهـا.،كمـا في اختبـارات (قيـاس) ونحوهـا.

- مـن الحلـول كمـا ذكـر الفـاسي الفهـري (٢٠١٤، ص ٣٠) الـتي طبقتهـا بعـض الـدول في اليابـان وكوريـا الجنوبيـة وحـتى فيمـا يعـرف بإسـرائيل، بنـاء التنافسـية الوطنيـة والاسـتقلال السـياسي الثقـافي مرتبطًـا بمعرفـة اللغـة الإنجليزيـة، وتبـني بـإزاء ذلـك مبـادرة تعمـل علـى تحسـين اللغـة الوطنيـة، وضـرورة ربـط سياسـة تدريـس الإنجليزيـة بالخطابـات الوطنيـة وأنهـا ترتكـز علـى معرفـة الماليزيـة والإنجليزيـة معًـا.

- التخطيط اللغوي داخل القطر وخارجه؛ بتعليم الوافدين العربية أو جلب متعلمين لتعليمهم العربية. ومما يؤسف له أن يصطدم الوافدون الراغبون بتعلم العربية من أصحاب الشهادات والمناصب في المجالات الاقتصادية والطبية وغيرها، بعدم رواج العربية التي يقبلون على تعلمها للتواصل مع أبناء البلد عند تعاملهم مع زملائهم في العمل أو في الشارع، وبروز حالة من ضعف استخدامها لدى المواطنين، ورغبة هؤلاء المواطنين في التواصل مع الأجانب بالإنجليزية. وعليه فالوافد في تعلمه للعربية قد لا يحقق أي منفعة تواصلية أو اقتصادية، ولا يجدون الدافع الاقتصادي في الإقبال على العربية. وهذه الحالة على مستوى النخب من الأطباء والمديرين والمهنيين ذوي المستويات العليا، خلافًا للعمالة المتدنية في المهن البسيطة، فهؤلاء يتعلمون عربية هجينة أقرب إلى البيجن. وهذه قضية أخرى ولها مسار آخر في البحث.

هذه بعض الأفكار التي من شأنها الإسهام في معالجة الحالة، والتي يجب أن تنضوي في منظومة تخطيطية أكبر وأشمل. وعلى وجه التحديد تخطيط الاكتساب اللغوي (Acquisition Planning) بتوجيه الناشئة نحو لغتهم في المقام الأول وإتقانها. وتظل الحلول لهذه الحالات المعقدة في السياسة اللغوية ليست باليسيرة، بل تتطلب مناهج بحث متعددة؛ في التحليل السياسي والتحليل الخطابي والتحليل التاريخي، لأجل تعزيز العلاقة بين اللغة والهوية الثقافية والوطنية وضرورة إيجاد سياسة لغوية قوية لتعزيز ذلك الترابط.

المؤسسة التعليمية في مكافحة الهيمنة اللغوية:

تُعنى المؤسسة التعليمية في إطار التعليم اللغوي بجانبين؛ تعليم اللغة القومية، وتعليم لغة أو لغات أجنبية. وليس ثمة تعارض بين الاثنين إذا ما أحسن توجيهه وضبطت سياسته.

فالحاجة إلى تعلم لغة أجنبية تعد مهمة وضرورية وهي بوابة لتلقي المعرفة العلمية، ولا يمكن لأي مجتمع ناهض الاستغناء عنها. وهي مرتبطة بحاجات اقتصادية وثقافية لدى المجتمع. تعزز إقبال التعلم عليها وإتقانها. ولكن ثمة أمر بالغ الأهمية وهو المحافظة على اللغة القومية الذي لا ينبغي أن يؤثر تعلم اللغة الأجنبية عليها، ذلك أن اللغة القومية حق لغوي لأي أمة من منطلقات دينية وثقافية واجتماعية وأخلاقية. إضافة إلى الجوانب الاقتصادية، وقضية المحافظة على اللغة القومية الوطنية هي قضية أمة، لا تريد التفريط بحقها اللغوي أو التجاهل والتنكر لتراث ضخم وعظيم من المعارف والعلوم، أسهمت في تنمية المعرفة الإنسانية ولا تزال. كما وأن قضية الحقوق اللغوية مبدأ لا ينبغي المحيد عنه في ظل الهيمنة اللغوية للغة الإنجليزية، وليست القضية أن التحدث بالإنجليزية داخل الأقطار العربية هدم لحقوق الشعوب في زعزعة مكانة لغتهم؛ بل هو اعتداء على كرامتهم الإنسانية كما ذكر العجمي. (٢٠١٩، ٨/١٨)

فالموازنة بين اللغة القومية واللغات العالمية المهيمنة كالإنجليزية؛ وتعزيز الهوية المحلية إلى جانب تحصيل الثقافة العالمية العولمية هو المبتغى؛ وهو ما يجب أن يكون حاضرًا في الخطاب العمومي، الذي يؤكد على المحافظة على الهوية المحلية والمواكبة العالمية، وأن الثنائية اللغوية لدى الأفراد طموح مشروع، والانفتاح على الثقافات العالمية مطلب حسن، لكن ذلك يجب ألا يجور على اللغة الوطنية التي يلزم أن تكون متجذرة في نفوس أبنائها.

وختامًا، فإن مقاومة الهيمنة الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية ينبغي وبشكل حتمي أن يصحبها مقاومة للهيمنة اللغوية والثقافية. وهنا يأتي دور الحكومات والمسؤولين والمخططين في حماية اللغة والهوية والثقافة من رياح العولمة العاتية، وتأثير اللغات الأجنبية المهيمنة؛ من توسيع نفوذها ومد أذرعها على حساب اللغة القومية. وتبرز الحاجة للتخطيط اللغوي المحكم والقرار الشجاع الملزم لمؤسسات الدولة بالمحافظة على اللغة القومية وحمايتها.

الخاتمة:

في الختام، لم يعد ثمة خلاف حول الصلة بين الاقتصاد والتعليم اللغوي، وكيف يمكن أن تدار هذه العملية وفق رؤية تخطيطية وسياسة لغوية. فالتعليم أصبح أحد أهم ركائز النمو ومصادر التنمية الشاملة، فهو الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية على المستوى الفردي والقومي، ورفع الاستثمار والادخار، والمساعدة على تحسين الدخل وتكافؤ الفرص. غير أنه وبالرغم من كل الارتباطات بين التعليم والتنمية، ليس كل تعليم موات بالضرورة للتنمية، فقد يلتهم التعليم موارد من الأولى أن تصرف في أوجه أخرى أكثر جدوى، وقد يُساء توزيع الموارد داخله، وقد تستخدم بكفاءة متدنية، لذا هَدَفَ علم اقتصاديات التعليم إلى حسن استخدام الموارد وتوجيهها توجيهًا مناسبًا، لينعكس ذلك في تجويد العملية التعليمية، ورفع مستوى الخريجين، وخفض الكلفة مع رفع مردود الكفاءة العلمية والوظيفية. وهي الرؤية المشتركة ما بين الاقتصاديين والتربويين تجاه العملية التعليمية. وهو المبدأ ذاته في حالة التعليم اللغوي.

أهم الخلاصات والنتائج:

يمكن إيجاز أهم الخلاصات والنتائج التي خرج بها الباحث، كما يلي:

- اقتصاديات اللغة والتعليم اللغوي مجال جديد من مجالات التخطيط اللغوي، عُني بالتخطيط اللغوي من حيث العائد الاقتصادي، وربط التكلفة بالجدوى.
- البداية الفعلية لعلم اقتصاديات التعليم ترجع إلى أوائل ستينات القرن العشرين. ويختص هذا العلم في دراسة العلاقة بين إنتاج المعارف والنمو الاقتصادي والبشري.
- اقتصاديات التعليم باختصار هو أفضل مخرجات تعليمية بأقل مدخلات ممكنة.
- ثمة ارتباط قوي ووثيق بين التعليم والاقتصاد، وعلاقتهما تبادلية؛ فنمو الاقتصاد يصحبه تنمية تعليمية، وتنمية التعليم يؤدي إلى النمو الاقتصادي.
- التعليم مسؤولية الحكومة لكن ضمان استمراريته وكفاءته يتطلب البحث عن مصادر مساندة وبديلة.
- يؤدي استمرار مجانية التعليم في الدول النامية إلى تدهور الخدمة التعليمية، وإن فرضت رسوم تعليمية وفق معايير محددة ومنضبطة، سيؤدي إلى تحسين الخدمة التعليمية.
- يجب ربط الإنفاق على التعليم بين معدلات النمو الاقتصادي في المجتمع وارتفاع مستوى الإنتاج الوطني؛ ليكون إنفاقًا استثماريًا في النهاية، وليس استهلاكيًا.
- يحقق التعليم فوائد ثقافية واجتماعية ووطنية، لا تقل أثرًا عن الفوائد الاقتصادية التنموية، من خلال توليد الأفكار الإبداعية والمهارات التقنية والإنتاج المعرفي الملموس.

- يشهد التعليم في المملكة العربية السعودية نموًّا متزايدًا وإنفاقًا ضخمًا، غير أن عوائده لم تصل بعد للهدف المنشود تنمويًّا واقتصاديًّا، ولا تزال مخرجاته لم تفِ بالكامل بمتطلبات البلاد كافة.
- يمكن لعلم اقتصاديات التعليم أن يخصص في مجال من مجالات التربية؛ كأن يكون اقتصاديات تعليم الكبار، أو اقتصاديات تعليم المرأة أو اقتصاديات التعليم اللغوي. وحينها يكون متغيرا العملية هما المدخلات، والناتج المخصص في العملية التعليمية، ومن ثم دراسة تكلفة التعليم لربطها بنتاجه المحددة. وما تم تناوله هنا هو اقتصاديات التعليم اللغوي.
- تستخدم اقتصاديات التعليم اللغوي المبادئ نفسها في اقتصاديات التعليم، في تحليل التكلفة والفائدة وقياس العائد هو المعيار الأهم في اقتصاديات التعليم اللغوي. غير أن هناك نواتج غير مباشرة ولا يسهل إدخالها في العملية الحسابية في التعليم اللغوي.
- توطدت العلاقة بين اللغة والاقتصاد في عالم اليوم أكثر مما سبق؛ لأن اللغة سلعة قابلة للتداول وأداة إنتاج، وتبادل، وتنمية، وصناعة، وأصبح الحديث عن الأسواق اللغوية، وعن التقييم الاقتصادي الضروري لكل سياسة وتخطيط لغوي.
- يمكن للغة أن تكون أداة فاعلة في الاقتصاد، وأن تحقق عائدًا، وأن تمثل دخلًا قوميًّا، وأن يكون لها أثر في تحريك الاقتصاد والصناعة.
- يؤدي التعليم باللغة الوطنية (اللغة الأم) إلى تعليم أسرع وأكثر اقتصادية وأعمق فهمًا وأكثر جدوى، كما أن تعلم لغة أجنبية عالمية كالإنجليزية يحل مشكلة الافتقار للمراجع.

أهم التوصيات:

التوجيه بربط التعليم اللغوي بالجدوى الاقتصادية، بواسطة وسائل عديدة؛ منها:

ينبغي حساب التكلفة وموازنتها بالعائد الاقتصادي والثقافي في التعليم والتعليم اللغوي.

خفض التكلفة في التعليم أو تعليم اللغة، لا يعني التنازل عن الجودة، بل الموازنة بينهما، وتقديم الأهم فالمهم، والأكثر جدوى على الأقل.

دعم التعليم باللغة الأم فيما دون الجامعة.

وفي حالة الحاجة للتعليم بلغة عالمية، يجب توجيه الاهتمام باللغة الوطنية بأن يحقق الطالب فيها مهارات جيدة، وأن تخصص مقررات عامة يدرسها الطلاب جميعًا.

دعم عملية التعريب، ونقل المصطلحات في العلوم التخصصية إلى اللغة العربية، ليشيع تداولها بدلًا من المصطلحات الأجنبية.

مكافحة الهيمنة اللغوية للغات العالمية على اللغة الوطنية، بدعم اللغة الوطنية في الخطاب الرسمي، وإنشاء مراكز متخصصة لخدمتها في الجامعات، بأن تكون لها صفة اعتبارية وذمة مالية مستقلة.

جلب الأصوات الداعمة للغة العربية من المتخصصين في العلوم الطبيعية أو أصحاب المراكز الرسمية، من الغيورين عليها، والمحبين لها والمعتزين بتراثها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب العربية:

- أخضر، فايزة محمد حسن. (٢٠٠٦). اقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية. ط١. الرياض.

- البحيري، خلف محمد. (٢٠١٤). اقتصاديات التعليم. ط١. دار الفجر. القاهرة.

- الجرف، ريما سعد (٢٠٠٤) اتجاهات الشباب نحو استخدام اللغتين العربية والإنجليزية في التعليم. تم استرجاعها بتاريخ (٩/١١/٢٠٢٢)

https://www.diwanalarab.com/%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%86%D8%AD%D9%88

- خلف، فليح حسن. (٢٠٠٧). اقتصاديات التعليم وتخطيطه. ط١. عالم الكتب الحديث، إربد الأردن.

- رمضان، مروان أسعد وآخرون. (٢٠٠٩). اقتصاد اللغة مركز الشرق الأوسط الثقافي. ط١. بيروت.

- الشريف، زين العابدين حامدي. (١٧/٥/٢٠١٧) الجامعات الوقفية لحل مشاكل التعليم العربي. تم استرجاعها بتاريخ (٩/١/٢٠٢٣) من:

https://www.aljazeera.net/blogs/2017/5/17/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85

- الشـمري، عيـد وآخـرون. (١٤٢٤هـ). دراسـة الإسـتراتيجية الوطنيـة بعيـدة المـدى للتعليـم والتدريـب ١٤٢٥-١٤٥٠. مجلـس الشـورى.

- الظافـر، خالـد بـن سـعد. (د.ت) اسـتثمارات الوقـف التعليـمي في الجامعـات السـعودية: جامعـة الملـك سـعود نموذجًـا، اسـتُرجِعت بتاريـخ (٢٠٢٣/١/٩) مـن:
https://www.educouncil.gov.om/symposium/downloads/KSA.pdf

- عابديـن، محمـود عبـاس. (٢٠٠٤). علـم اقتصاديـات التعليـم الحديـث. ط٢. الـدار المصريـة اللبنانيـة. القاهـرة.

- العبيـدي، غانـم سـعيد. (١٩٨٢). اتجاهـات وأسـاليب معاصـرة في اقتصاديـات التعليم-الكلفة والكفاءة بيت النظريـة والتطبيق. ط١. دار العلوم، الريـاض.

- العجـمي، فالـح بـن شـبيب. (٢٠١٩). الحقـوق اللغويـة فى إطـار هيمنـة اللغـة الإنجليزيـة: وضـع اللغـة العربيـة نموذجًـا. مجلـة التخطيـط والسياسـة اللغويـة. ع ٨.

- - الغنـام، محمـد أحمـد. (١٩٨٣). المدرسـة المنتجـة: رؤيـة للتعليـم مـن منظـور اقتصـادي واسـع، التربيـة الجديـدة، تصـدر عـن مكتـب اليونسـكو الإقليـمي للتربيـة في البـلاد العربيـة ع٢٩، السـنة ١٠، مايو/أغسـطس.

- اقتصاديـات التعليـم: سلسـلة جسـر التنميـة: عـدد ٦٨. ديسـمبر٢٠٠٧- السـنة السادسـة .

- فايـزة محمـد أخضـر. (٢٠٠٩). الجـودة الشـاملة بـين التقويـم الشـامل واقتصاديـات التعليـم. ط١. الريـاض.

- فليـة، فـاروق عبـده. (٢٠٠٧). اقتصاديـات التعليـم، مبـادئ راسـخة واتجاهـات حديثـة. ط٢. دار المسـرة. عمـان الأردن.

- الفهري، عبد القادر الفاسي. (١٤٣٥هـ). السياسة اللغوية والتخطيط: مسار ونماذج،مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية. الرياض.

- الفهري، عبد القادر الفاسي. (٢٠١٣). السياسة اللغوية في البلاد العربية. ط١. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت. لبنان.

- كولنج، ن.ي.: الموسوعة اللغوية، ترجمة: محيي الدين حميدي، وعبدالله الحميدان. (١٤٢١هـ) ط١. جامعة الملك سعود، الرياض.

- لحمود، عمر بن حمدوا. (٢٠١١). اقتصاد المعرفة وتحديات العالم العربي. دار عالم الكتب. الرياض.

- مخيمر، محمد أمين، أبو طه، موسى (مترجم): (٢٠٠٩). بناء اقتصاديات المعرفة إستراتيجيات تنموية متقدمة. ط١،.دار الكتاب الجامعي. العين. الإمارات (لم يذكر اسم المؤلف).

- المطوع، حسين محمد. (١٩٨٧). اقتصاديات التعليم. ط١. دار القلم. دبي. الإمارات العربية المتحدة.

- النوري، عبد الغني (١٩٨٨). اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية. ط١. دار الثقافة، قطر.

الكتب الأجنبية:

Liddicoat, A., & Baldauf, R. B. (Eds.). (2008). Language planning and policy: Language planning in local contexts. Multilingual Matters.

Philipson, R. (1992):Linguistic Imperialism. Oxford. Oxford University Press.

التخطيط والسياسات اللغوية في العراق

أ.د.حسن منديل حسن العكيلي[1]

الملخص:

يعاني العراق منذ سنة ٢٠٠٣ من تحديات كبيرة، ومشكلات عسيرة في مجالات عديدة، منها: مشكلات سياسية واقتصادية وإدارية وتعليمية واجتماعية وإعلامية وأمنية وصناعية وزراعية، وغيرها. أما التخطيط والسياسات اللغوية فقد اتسمت بالضعف.

ومن مظاهر هذا الضعف:

تعطيل المجمع العلمي العراقي الذي كان يتولى العناية باللغة العربية، ورسم السياسة اللغوية في العراق، بل إخضاعه للمحاصصة.

أما بيت الحكمة وهي أعلى مؤسسة علمية اليوم في العراق لارتباطها برئاسة الوزراء، فتعنى بشتى العلوم الإنسانية إلا علوم اللغة العربية.

التهاون بتطبيق قانون سلامة اللغة العربية لسنة ١٩٧٣ الذي يعد أقوى قوانين المحافظة على لغة الضاد.

أما قانون اللغات العراقي لسنة ٢٠١٤ فلم يقرّ اللغة العربية لغةً رسميةً للدولة، وإنما أقرّها مشتركة مع اللغة الكردية في جميع مناطق العراق فضلًا عن إقليم كردستان، الذي باتت اللغة العربية فيه مهددة بالانقراض.

---

(١) . كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.

وتكاد تنحسر اللغة العربية تدريسًا ودراسة وفق مناهج قديمة في أقسام اللغة العربية في الجامعات، وهي أقسام معزولة عن المجتمع ومؤسسات الدولة الثقافية والإعلامية وكذلك السياسية. فضلًا عن ذلك، فأن الغالبية العظمى من مدرسي اللغة العربية ليسوا مبدعين. وليس لهم أثر واضح في المجتمع والإعلام، وليس لهم فرص لبلوغ مواقع اتخاذ القرار، ووضع السياسات اللغوية الرصينة، والتخطيط اللغوي القويم.

بالرغم من كثرة المؤسسات الثقافية والعلمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومن ضمنها الإعلام، إلا أنها لم تعنَ باللغة العربية، ولم تدرك أهمية رسم السياسات والتخطيط المستقبلي لها.

عدم إدراك أصحاب القرار - ناهيك عن المتصدرين للمسؤولية في العراق - أهمية السياسات اللغوية والتخطيط للغة العربية، وأهميتها في السيادة الوطنية، والهوية، والتكوين الثقافي، والعلمي، والاجتماعي للبلد.

هذا ويقع البحث في مبحثين تسبقهما توطئة وتنتهي بخاتمة وتوصيات. تناولتُ في التوطئة التعريفَ بالتخطيط والسياسة اللغوية وأهميتهما. أما المبحث الأول فتناولت بإيجاز السياسات اللغوية واللغة العربية. وفي المبحث الثاني واقع التخطيط والسياسة اللغوية في العراق. وفي الخاتمة أوجزت أهم مرامي البحث ونتائجه فضلًا عن التوصيات. بالإضافة إلى ملحق بأهم قوانين اللغة العراقية والتعريف بها.

توطئة: التخطيط والسياسات اللغوية:

يربط بعض الألسنيين بين السياسة اللغوية وعلم السياسة، ولكن ثمة فرق كبير بين اللغة السياسية والسياسة اللغوية، إذ نقصد باللغة السياسية اللغةَ الخاصة بمهنة الدبلوماسيين والألفاظ والعبارات التي يستعملونها في العمل

الدبلوماسي وفي الخطابات والتصاريح والمناظرات السياسية، وتعد أسلوبًا من الأساليب اللغوية والبلاغية.

والتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، من مصطلحات الألسنية الاجتماعية الحديثة. ويقصد بهما إرادة تنظيم علاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية كالرغبة في إحياء لغة أو تحييدها أو حلّ مشكلة من المشكلات التي تعاني منها اللغة الرسمية، مثل تعدد اللغات في المجتمع، أو دعم لغة لنشرها خارج حدودها الجغرافية، كدعم اللغة الفرنسية في لبنان والعمل على إبقائها (دربال، ٢٠١٤، ص ٣٢٩).

والتخطيط لفظة محدثة، تعني وضع خطة مدروسة للنواحي الاقتصادية، والتعليمية، والإنتاجية، وغيرها للدولة. والأنشطة السياسية والإدارية الهادفة إلى حل المشكلات في المجتمع، ومنها اللغة واتخاذ القرارات التي تتعلق باستعمالها ومسقبلها وتعلمها.

والتخطيط اللغوي: كل الجهود الواعية الرامية الى التأثير في بنية التنويعات اللغوية أو في وظيفتها. وتشمل هذه الجهود إنشاء قواعد الإملاء، وتحديث البرامج وتوحيدها. أما السياسة اللغوية فهي التخطيط الذي تضعه الحكومات (أ.طوليفسن، ٢٠٠٧)

والمشكلات التي يسعى التخطيط اللغوي إلى معالجتها، منها: وضع المقاييس للكتابة الصحيحة واللغة الجيدة، وتحديد اللغة العلمية المستعملة، ولغة التعليم، وحل المشكلات للغة. ومن الأهداف: رسم الخطط لحل مشكلاتها، وتعدد لهجات المجتمع، وسن قوانين وتشريعات للمدى البعيد، وإنشاء المؤسسات العلمية، والاجتماعية، والإعلامية؛ لتحقيق الأهداف، وإصدار قرارات المجمع والتعريب. (ميشال زكريا، ٢٠١٤، ص ٣٣٢).

ويشمل التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية العامل الاقتصادي والاجتماعي، إذ إن تعلم الناس بعض اللغات يضمن لهم التعليم والعمل في الوظائف الحكومية

والمناصب والعيش الكريم في العالم الحديث، كاللغة الإنجليزية والفرنسية. وهذا ما تناوله كتاب السياسة اللغوية: خلفياتها ومقاصدها، الذي أوضح أهمية اللغة الإنجليزية في تطور حياة الفرد وإتاحة الفرص والوظيفة والرقي بالمجتمع والتعلم ... وضرب مثالًا بانتشار اللغة الإنجليزية في إيران والصين، إذ كانت رائجة في عهد الشاه؛ لانفتاح الأخير على أمريكا ووجود العلاقات العسكرية والاقتصادية بين البلدين، أما بعد عصره فقد انحسرت اللغة الإنجليزية في إيران. وأما في الصين فحدث العكس، إذ كانت تعدّ اللغة الإنجليزية لغة الأعداء، ولكنها بعد توسع الاستثمار الخارجي راجت وزاد متعلموها. (جيمس. و. طوليفسون، ٢٠٠٧، ص ٧٥).

والذي أراه أن السياسة اللغوية للغة الإنجليزية تحتاج الى إعادة نظر، لأنّ بعض أهدافها لا تتناسب مع طموح الشعوب في الحفاظ على هويتها وسيادتها الوطنية، ناهيك عن أنها لا تتيح فرص تعلم الإنجليزية للجميع، لأنها تشترط مسبقًا إتقان الإنجليزية لنيل الوظائف المحترمة وحتى الاشتراك بالمشاريع والمؤتمرات، وهذا سيفقدهم الكثير من العلماء والمبدعين الذين لا يتقننون الإنجليزية، وهذه السياسة تعدّ متشددة، لأنها تؤدي إلى خسارة وسيلة مهمة من وسائل نشر لغاتهم بين المتميزين من الأجانب الذين لا يحسنون لغاتهم لأن هؤلاء سيسعون إلى تحسين لغتهم الإنجليزية، ويسعون إلى إتقانها من خلال شمولهم في الفرص العلمية أو الاقتصادية للسياسات الغربية. والدليل على ذلك أن كثيرًا ممن يتحدثون الإنجليزية لغة ثانية من الأجانب لم يحسنوها، إذ يستعملون لغة غير سليمة ولا دقيقة، تنماز بغموض الأفكار وركاكة الأسلوب في الغالب، ناهيك عن اللحن في نطق الأصوات والإملاء. ومع ذلك تعدّ لغة مقبولة في السياسة اللغوية الإنجليزية، لأن الهدف ليس اللغة العلمية بقدر تحقيق نشر اللغة الإنجليزية وإحلالها بدلًا من لغات الشعوب المستهدفة. ولأنهم يفرقون بين مستويين من اللغة: اللغة الأم واللغة الثانية.

وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم السياسات اللغوية الغربية قسمين:

- قسم علمي موضوعي يسعى إلى حماية اللغة الوطنية، ووضع الخطط والسياسات؛ للحفاظ عليها وتطويرها، وتيسير تعليمها، ونشرها؛ لأنّ اللغة القومية هي الهوية والثقافة والتأريخ للقومية نفسها.

- قسم آخر غير علمي ولاموضوعي، يسعى إلى الهيمنة الاقتصادية والثقافية، وتبعية الشعوب وإخضاعها من خلال إحلال لغة مكان لغة، وإضعاف لغات الشعوب المستهدفة. ذلك لأنّ اللغة ليست مجردَ وسيلةٍ للتخاطب والتواصل فحسب، بل وعاء تحمل موروثَ الأمة الثقافي والعلمي والتأريخي. وتقيم روابط الاتصال والانسجام بين أبناء الأمة الواحدة. فهي انتماء وهوية قبل كل شيء، لأن اللغة هي تجسيد حي لكل معارف الإنسان وخبراته، ودليلٌ على شخصيته وهويته الثقافية. وقد أثبت البحث أن التعليم والبحث العلمي باللغة الأم يكون أكثر نفعًا وفهمًا، وأسرع وقتًا من التعليم بغير اللغة الأم (اللغة الأجنبية الثانية).

لقد عقدت لقاء خاصًّا مع المستشرق الفرنسي لويس جان كالفي المختص بالسياسات اللغوية على هامش مؤتمر في جامعة الدوحة حول السياسات اللغوية[1] وبمناسبة صدور قانون حماية العربية في قطر؛ قال: إن العربية الفصحى لغة مهجورة غير مستعملة لا وجود لها، ولا نعلم هنا كيف استند في ذلك وهو لا يتكلم العربية، وكان يشجع كثيرًا استعمال العاميات وإحلالها بدلًا من العربية، كما أنه لا يعترف بالفصحى الحديثة. وقد حاورته من خلال ترجمة أحد الأساتذة المغاربة الحاضرين لكن دون جدوى، لأنه يؤمن بما يراه وإن خالف الواقع اللغوي، إذ يريد أن يفرض واقعًا لغويًّا وهميًا غير الواقع الذي نعيشه.

---

(١) . كان الاجتماع بتاريخ ٢٨/٤/٢٠١٦م.

المبحث الأول: السياسة اللغوية واللغة العربية:

من مزايا اللغة العربية أنها لا تحتاج إلى مزيد من العناء في رسم السياسات اللغوية كسائر اللغات لدعمها أو نشرها. فهي قوية لأسباب خارجة عن ماهيتها وليس في ذاتها كاللغة العربية. ولا سيما أن واقع العالم الغربي وأهدافه مَن وضع السياسات اللغوية التي تنأى عن الواقع العربي، وأن طبيعة لغاتهم ولاسيما اللغة الإنجليزية تختلف جوهريًّا عن لغتنا العربية للخصوصية التي تنماز بها، ولذلك يجب علينا مراعاة خصوصية اللغة العربية، وعدم تطبيق السياسات اللغوية الوافدة على اللغة العربية كما هي للخصوصية التي ينماز بها واقع اللغة العربية، ويمكننا أخذ ما ينفع لغتنا من خلال تجربة التخطيط اللغوي للغات العالمية التي تهيمن على الاقتصاد العالمي، وسوق العمل، والحياة الاجتماعية والثقافية، كالإنجليزية أو الفرنسية. كما كانت لغتنا العربية عندما اجتاحت العلم القديم بعد الإسلام، من غير أن يبذل العرب جهودًا كبيرة، أو أموالًا طائلة، أو أن يرسموا الخطط والسياسات لنشرها، إنما انتشرت لقوتها ولإعجاب الشعوب بها، فأقبلوا على تعلمها بشغف. واللغة العربية محفوظة، كما أنها أقوى من المتغيرات الزمانية ومن أهلها، إذ ليس لأهلها أثر فاعل في الحضارة المعاصرة، ذلك أن قوة اللغات وضعفها ترتبط بمكانة أهلها بحسب قوانين اللغات.

ولا نخشى على اللغة العربية من الضياع؛ لأن أنظمتها تنماز بالمرونة والاتساع، وعوامل تجعلها تستوعب الجديد، وتواكب التطور، منها: (الاقتراض اللغوي، والترجمة، والتعريب، والنحت، والتركيب، والاشتقاق، والقياس). ويمكن للعربية -لو أحسن استعمالها- أن تضع للألفاظ الجديدة الوافدة مقابلات لغوية، ومصطلحات، وتسميات أفضل من اسمها الأجنبي، بل وأكثر انتسابًا للعربية عن طريق الاشتقاق، مثل: الهاتف (للتلفون)، والسيارة (للاتومبيل)، والمذياع (للراديو)، وغوغائي (للديماغوجي)، وملهاة (لكوميديا)، ومأساة (لتراجيديا)،

والتمثيلية (لدرامة)، وتمثيلية غنائية (لأوبرا)... وغيرها. ولو أُشيعت هذه الألفاظ العربية قبل شيوع الكلمة أو استعمالها بمصطلحها الأجنبي لما عرفت الأجنبية... فينبغي اتباع كل الوسائل للمحافظة على حيوية اللغة من جهة وعلى أمنها من الأخطار من جهة أخرى، إذ لا مفر للغة العلمية من هذا التطور، فالتعريب عن طريق الاقتراض، يمكن أن يكون هو الحل المفضّل خاصة للمصطلحات التي صارت عالمية في مجالات العلوم وعند أصحاب الاختصاص، بشرط أن لا يكون متقاطعًا أو مخالفًا لأساليب الفصاحة فيها، فيؤدي إلى الركاكة في التعبير. وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة شيئًا من ذلك، ومن قراراته في هذا الباب: «فالباب مفتوح للأساليب الأعجمية تدخل بسلام إذ ليس في هذه الأساليب كلمة أعجمية ولا تركيب أعجمي، وإنما هي كلمات عربية محضة رُكِّبت تركيبًا خالصًا، لكنها تفيد معنى لم يسبق لأهل اللسان أن أفادوا بتلك الكلمات».

التخطيط اللغوي للعربية، هو أن تسير اللغة وإصلاحها والجهود في ذلك سيرًا متوازيًا في كل مجالات الحياة العلمية والأدبية واليومية، وعلى جميع مجالات ممارستها في وسائل النشر وقاعات الدرس والبيت والسوق ومكاتب الدوائر الرسمية... في المؤسسات التعليمية والثقافية ومؤسسات الاتصال الجماهيري والسينما والمسرح والندوات والمحاضرات... الخ من أجل تحقيق الغرض المنشود، ونشر عربية سليمة على ألسن الناطقين بها. أي أن يكون التخطيط شاملًا في كل مجالات الحياة، ويجب أن تكون هناك إصلاحات لغوية شاملة، ويجب أن تكون هناك سياسة لغوية موحدة تعمل على تحديد الموقف من اللغات الأجنبية في المنظومة التربوية، وإزالة الأوهام من صعوبة اللغة العربية في نفوس أبنائنا وفي أذهان الأجانب الراغبين في تعلمها، وعدم السماح للعاملين على الأرض العربية بالعمل إلا إذا خضعوا لدورات تعليم اللغة العربية، فضلًا عن إلزام الشركات والمصانع الأجنبية التي نتعامل معها على ترجمة أسماء كل السلع والبضائع وما يتعلق بها من كتابات ودعايات وتوضيحات إلى اللغة العربية قبل توريدها

وإدخالها إلى الأسواق، ومن اللغات القومية محل اللغات الأجنبية في التعليم (هزايمه، مجلة العلوم الإنسانية، ٢٠٠٧، ص ٤).

وثمة تحديات تواجه اللغة العربية، ولذلك يجب على الدول العربية العناية بالتخطيط الرصين ورسم السياسة اللغوية ولا سيما العراق، لكن المشكل هنا أن المسؤولين والمشرفين على التعليم في العراق – من التخصصات العلمية الصرف – لا يدركون أن مجد الأمة وعزتها وكرامتها لا يمكن أن يعود إلا بالعودة إلى سيادة اللغة العربية على أرضها أولًا. فالسيادة الوطنية مرتبطة بقوة اللغة الوطنية وسيادتها في الدولة نفسها لا بالبناء فحسب، كما كانت العناية باللغة العربية قوية في العراق قبل الاحتلال والقوانين الخاصة بالحفاظ على اللغة العربية وسلامتها، وتراجع ذلك بعد الاحتلال. وسأتناول ذلك في الفصل الثاني، مما يكون مثالًا للمقولة التي تربط السيادة الوطنية والهوية باللغة؛ فإن عدم العناية باللغة الأم دليل على النقص في السيادة الوطنية، وضعف في الهوية والانتماء (الحصري، ١٩٦٤، ص ٤٠–٤٣).

إن تحديد المشكلات التي تعيق نمو لغتنا والتحديات التي تواجهها، خطوة رئيسة لتوجيه التخطيط والسياسة اللغوية والقرارات التي ينبغي أصدارها من أصحاب القرار. والذي أراه أن ما شخَّصه الدكتور زهير زاهد ليس جديدًا ولا كافيًا، إذ يمكن توجيه أقلام الباحثين في الكتابة والتأليف بهذه الموضوعات، وبذل الجهود في الإصلاح النحوي والكتابة، ناهيك عن أن الدراسات التي كتبت فيها كثيرة لا تحصى. وأن السياسة اللغوية ينبغي أن تركز على القضايا الرئيسة في اللغة، وعلى المدى البعيد من اتخاذ قرارت على مستوى الدولة، وتخصيص ميزانية مالية لها، ودعم مشاريع من شأنها وضع القوانين لحمايتها ونشرها عالميًا، وأن يولي كبار مسؤولي الدولة أهمية ذلك، وإبعادها عن الجانب السياسي، مثل قانون اللغات في العراق الذي جعل اللغتين العربية والكردية متساويتين في

هذه الطبعة إهـداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الجوانب الرسمية للدولة كما سنرى. فلو أُحسن استعمالها بوعي وحرص على مستقبل هذه الأمة؛ لأمكننا أن نحصل على النتائج المنشودة، ولخفّفنا من ثقل هذا اليأس الذي أخذ يمتدّ إلى آفاقنا، بل ونجلبه - أحيانًا - بقصر النظر في تقدير الأحداث ونتائجها، وأحيانًا بجاذبية الأطماع والمكاسب الفردية المؤقّتة والسلطوية مهما طال أمدها، فيكون أثرها الجماعي الضّار أوسع وأقسى من فائدتها.

وقد تناول الدكتور زهير زاهد في كتابه (العربية والأمن اللغوي، السياسات اللغوية العربية) وضعَ الوسائل التي تحقّق الأمن للعربية، انطلاقًا من أن حاجة الدولة إلى الأمن اللغوي كحاجتها إلى الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن الغذائي؛ ليعيد إليها نشاطها وحيويتها مثلما كانت في عصورٍ من تاريخها. وتناول الدكتور زهير مواضيع متنوعة في اللغة العربية ابتداء من وظيفتها وانتهاء بوصفها هوية وحضارة، مرورًا بالتحديات التي واجهتها، ومشاكل الإملاء والإعراب، وجهود علمائها في إصلاح النحو العربي، مع وضع الحلول المناسبة لمشاكل المصطلح اللغوي واللهجات، ومراعاة الفصاحة. كما تناول التحديات التي تواجهها (العربية) ولاسيما اللحن، والاختلاط اللغوي ... . وتناول أيضًا موقف الإعلام ومؤسساته والعولمة من اللغة العربية، فبيّن أن العربية بحاجة إلى تخطيط لغوي وسياسة لغوية موحّدة، كما أنها بحاجة إلى تحصين النظام التربوي، وتعزيز الثقافة العربية من خلال تعزيز حقوق الإنسان العربي، وصون صوته ولغته لغة القرآن الكريم والحضارة. وحدَّد ما وُجِّه للعربية من اتهامات، مثل: قصورها عن استيعاب علوم العصر، وصعوبة نحوها وصرفها، وصعوبة تعليمها، وقضية الكتابة (الإملاء، والحرف). وأوضح أنه لا بد أن تكون هناك سبل وجهود في مواجهة هذه التهم.

ومن أجل تحقيق ذلك، نحتاج إلى تخطيط لغوي، وتنسيق بين المؤسسات اللغوية والجامعية ووزارات التربية ومؤسسات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،

والإفادة من كل وسائل الإعلام المختلفة في إيصال المعلومة المقروءة والمسموعة أو المرئية بلغة فصيحة ميسَّرة، يكون بها التعليم والسينما والمسرح والندوات والمحاضرات والمؤتمرات والخطب (العربية والأمن اللغوي، ٢٠٠٠، ص ٩٤-٩٥).

وثمة قضايا مهمة ينبغي التخطيط لها في سياساتنا اللغوية، أهمها:

- أن نخطط كيف نُعَرِّف العالم بأسرار لغتنا العربية وبإعجازها.
- وكيف نقنع العالم بالسبل العلمية بصلاحية العربية لتدوين المعارف، والعلوم الحديثة بها؛ لحفظ الحضارة العالمية، لأنها لغة ثابتة لا تتغير. خلاف اللغات التي تتغير كل حقبة من الزمن، فلا تعرف الأجيال لغة الأجداد كالإنجليزية والتركية وسائر اللغات سوى العربية التي تفردت بهذه الميزة، فمازلنا نفهم نصوصها قبل ألف وخمس مئة سنة.
- ونقنع العالم الإسلامي بأن يجعل اللغة العربية اللغةَ الرسمية الأولى في بلدانهم، كما كانت قبل عصر القوميات. لأنّ هذا الذي ينبغي الالتزام به إذا أرادوا تطبيق الإسلام في دولهم، ولأن العربية لغة الإسلام الرسمية وليس لغة القومية العربية.

المبحث الثاني: السياسة اللغوية في العراق:

لا يزال العراق في مرحلة انتقالية، ومخاضِ تحولٍ اجتماعي واقتصادي، يحتاج إلى الحوار في المشكلات التي تعيق تقدّمه في كل الميادين. ومنها لغتنا العربية الرسمية الوطنية القومية الدينية، لتحظى لغتنا من العناية التي تستحقها ولا نغفل مكانها المناسب في التحول الحضاري الجديد؛ لأنها التأريخ والثقافة والهوية والحضارة، في ظل كثرة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المستحدثة والصروح العلمية والمؤسسات البحثية والإعلامية الجديدة والكيانات

السياسية وغيرها، فقد أصبحت العناية بلغة المجتمع ضرورة وطنية؛ لأنها البنية الأساس في بناء مجتمع جديد يعنى بواجباته كافة، ومنها الاعتزاز بلغته التي تمثل هويته وتأريخه وحضارته واستقلاليته، ولأجل أن يكون النهوض العراقي الجديد شاملًا؛ لا ينبغي إغفال العناية باللغة في هذا التحول الجديد عناية جديدة تواكب التحول الجديد وتوازيه.

لا بدّ إذن من عناية جديدة باللغة العربية وفق معايير تناسب المرحلة الجديدة التي يشهدها العراق المتمثلة بالانفتاح، والعولمة، والانفجار المعرفي، وسرعة الاتصال الذي يشهده العالم ليأخذ موقعه الفاعل فيه. وأقل عناية تتمثل بنشر ثقافة لغوية ووعي بأهمية اللغة العربية واحترامها والالتزام بقواعدها في الأقل، والاعتزاز بها لدى المثقفين، والوقوف على أسباب النفور من الالتزام بالمعايير اللغوية والنحوية، إذ يعتقد كثير من ذوي الاختصاصات العلمية أنهم غير محتاجين إلى معرفة أسس اللغة السليمة ما دام الأمر متعلقًا بالفهم والإيصال فحسب. وهو اعتقاد واهم؛ لأن من لا يمتلك الحدَ المعقول من سلامة اللغة والأسلوب، لا يستطيع إيصال علمه إلى الآخرين بتعبير دقيق. لذلك أغفلوا العناية باللغة في كتاباتهم من حيث الالتزام الدقيق بالمعايير اللغوية والنحوية، لأنهم لا يرون للعناية باللغة دورًا أساسًا في التواصل اللغوي، ونقل المعلومات في نتاجاتهم (العكيلي، ٢٠١٠، ص ١٢).

ويزخر العراق بمقومات النهضة من مواهب وعلماء في جميع الميادين، ومنها اللغة. فالموارد البشرية متوافرة وبمختلف المجالات والتخصصات، ومؤسسات تنمية التعليم تكاد أن تكون كافية، ولكنها تحتاج إلى سياسة توجيهية، كما أن الثروة المالية مكدسة في البنوك الوطنية والأجنبية، وتبحث عمن يستثمرها ويخدم بها مصالح شعبه، وأن المعرفة مبعثرة في جميع أنحاء العالم، فماذا ينقصنا لانطلاق مسيرة البناء والتشييد اللغوي في بلدنا وتجسيد مجتمع المعرفة في أرض الواقع؟

اللهجات العامية العراقية:

من أهم القضايا الرئيسة التي يمكن أن تكون خطرًا، يهدد كيان اللغة العربية مستقبلًا وخاصة في العراق، تعدد اللهجات العراقية، وسعة الفروق بينها، ونأيها عن اللغة العربية السليمة، وتعدد اللغات القومية لطبيعة مكونات الشعب العراقي. وهنا يجب رسم سياسات لغوية من شأنها معالجة الفوضى اللهجية في العراق وكثرتها، وأن يكون أهم هدف من أهداف الإصلاح اللغوي بكل وجوهه، هو التقريب بين الفصحى واللهجات التي تنطق بها المجتمعات العراقية وتوحيدها (الشبيبي، ٢٠٠٤، ص ٥٧). ولا يعني ذلك مساس بطبيعة المجتمعات العراقية وخصوصياتها، بل من خلال نشر التوعية والثقافة اللغوية الموحدة في الاعتزاز بالفصحى.

فلا بد من الاتصال، والتمازج الاجتماعي، وإشاعة التعليم في أوساطه وفق سياسة لغوية رصينة بوسائل الإعلام، وتوجيه برامجه ومسلسلاته، وفسح المجال أمام تيار الأدب الروائي، والمسرح، والسينما باللغة العربية الفصيحة، والوقوف بحزم في وجه الدعوات التي تدعو لاستقلال عاميات الأقطار العربية. فالعربية يمكن أن تحقق أمنها وسلامتها من خلال بلوغ مستواها المنشود لغة للكتابة الأدبية، ومستوى لساني مصاحبًا لها وقريبًا منها لغة للتخاطب في مجالات الحياة اليومية. وهذا ما شعر به مجمع اللغة العربية في القاهرة فجاء بتوصية في قضية الدارجات: «تتقارب اللهجات الدارجة في العالم العربي في العشرين سنة الماضية تقاربًا ملحوظًا، وللمدرسة والمدرِّس شأن في ذلك ولوسائل الإعلام من صحافة وإذاعة ومسرح وسينما شأن أوضح، وما أجدرنا أن نتعهّد ذلك ونرعاه كي ينتهي إلى الهدف المنشود» (مجمع القاهرة، ١٩٤٩، ص ٣١٦).

التعدد اللغوي:

إنّ التعدد اللغوي أمر واقع، ويجب على كل سياسة لغوية رشيدة أن تعمل على تأكيده بدل محاربته. وأغلب دول العالم الإسلامي دول متعددة الألسن.

ففي المغرب العربي لغتان محليتان «الأمازيغية» والعربية، وفي سوريا العربية والكردية وبعض اللغات الأخرى، هذه الفسيفساء اللغوية والقومية في ظل غياب العدالة الاجتماعية، والوعي الحضاري الوحدوي يمكن أن يكون عاملًا من عوامل تهديد الأمن القومي، وزعزعة الاستقرار.

أما في العراق فتتجلى أهمية المكون اللغوي في التحول السياسي، كما أن أوضاع هذا البلد تجعلنا على وعي بأهمية وضع سياسات لغوية معتدلة ورشيدة، من خلالها نستطيع تشجيع الوحدة الوطنية. ففي العراق تعدد لغوي ولهجي كبير، قياسًا بالدول العربية الأخرى، بسبب موقعه الجغرافي وحدوده للقوميات الأخرى، فتعددت قوميات الشعب ودياناته وطوائفة. وإذا لم نضع الخطط اللغوية اللازمة سيؤثر ذلك في مستقبل البلد وربما تقسيمه. علمًا أن اللغات في العراق، هي: العربية، الكردية (لغة رسمية في إقليم كردستان)، السريانية، الأرمنية. فضلًا عن لغات قريبة للكردية والفارسية أو عادات لغوية خاصة يستعملها الأقليات في شمال العراق كالأزيديين والشبك وغيرهم. ناهيك عن اللهجات الكردية المتباعدة.

ويتكون المجتمع العراقي من الديانات: الإسلام ٩٧٪، المسيحية ومختلف الطوائف ٣٪. أما التقسيمات الإدارية فيشمل سبع عشرة محافظة: الأنبار، البصرة، المثنى، القادسية، النجف، التأميم، بابل، بغداد، ذي قار، ديالى، كربلاء، ميسان، نينوى، صلاح الدين، واسط، السليمانية، ودهوك.

قراءة في قانون اللغات الرسمية العراقي:

في (٧) كانون الثاني, ٢٠١٤ صدر قانون جديد: (قانون اللغات الرسمية في العراق) ينأى عن القوانين اللغوية السابقة، ذلك أنّه لم يحدد اللغة العربية اللغة الرسمية للعراق، وإنما وقع في ازدواجية لغوية لم نشهد لها مثيلًا في القوانين اللغوية السابقة، إذ أقرّ للدولة لغتين رسميتين، لأسباب سياسية: العربية

والكردية في جميع البلاد، وجعلهما متساويتين، بحيث يحق للغة الكردية أن تكون لغة المخاطبات الرسمية في جميع البلاد فضلًا عن إقليم كردستان. معنى ذلك أن لها حقين في الإقليم وفي عامة العراق، وهي سياسة لغوية تستند إلى المكاسب السياسية من غير مراعاة السيادة الوطنية للدولة، ذلك أن السياسة الوطنية مرتبطة بسيادة اللغة الرسمية للدول كما يقول المتخصصون بالسياسات اللغوية. فإنّ السياسة اللغوية الجديدة بعد سنة ٢٠٠٣ ستؤدي إلى تراجع اللغة العربية في أجزاء كبيرة من العراق. بل أدى إلى موت اللغة العربية في إقليم كردستان وبعض مناطق العراق تدريجيًّا، وهذا ما يحدث للأسف اليوم، فاللغة العربية في إقليم كردستان مهمشة. والذي يزور إقليم كردستان لا يجد للعربية أثرًا واضحًا، إذ تخلو منها حتى لوحات الدلالة ذلك أنهم يجعلون اللغة الكردية اللغة الرسمية الأولى واللغة الإنجليزية اللغة الثانية. أما اللغة العربية فمهمشة في الإقليم بحيث لا تكاد تقرأ كلمة عربية في لوحات الدلالة في الإقليم كله. وقد وصفت بعض المقالات هذا التهميش، مثل مقال: (العربية.. لغة مهمّشة في كردستان العراق ٢٠١٣,٠٤,١٨ السليمانية) (تتجنب غالبية الاحزاب الكردية في كردستان العراق استعمال اللغة العربية في أسمائها وعلى شعاراتها رغم مشاركتها في الحكومة الاتحادية في بغداد. فقد كتبت شعاراتها مؤتمراتها في عامي ٢٠١٠ - ٢٠١١ باللغتين الكردية والإنجليزية، وهمشّت العربية إلا الأحزاب الإسلامية الكردية، مثل: (الجماعة الإسلامية والاتحاد الإسلامي) حافظًا على استعمالهما للغة العربية، وهما متهمان من قبل الأحزاب القومية الكردية الأخرى بطغيان اللغة والأدبيات العربية على عملهما السياسي.

إن تهميش اللغة العربية في كردستان العراق ليس حكرًا على الأحزاب فقط، بل أصبح حقيقة واقعة في مراكز التعليم والأماكن العامة، وتشهد معاهد تعلم اللغة في مدن كردستان إقبالًا ضعيفًا من طالبي تعلُّم العربية على عكس اللغات الإنجليزية والفرنسية والتركية.

وكان على الدستور منح الأكراد حقوقهم اللغوية في الإقليم فقط لغة رسمية إضافية حتى ينالوا استقلالهم، أما اللغة الرسمية الرئيسة لجميع مناطق العراق بما فيها المناطق الكردية، فيجب أن تكون اللغة العربية. وكان ينبغي منح الأكراد حقوقهم اللغوية، مثل سائر لغات القوميات الأقلية العراقية كالتركمانية والسريانية، اللتين أقرهما القانون لغتين رسميتين في الوحدات الإدراية التي يشكل التركمان أو السريان فيها كثافة سكانية، كما نصت المادة التاسعة من القانون وفي المادة العاشرة، منح الحق لكل إقليم أو محافظة اتخاذ أية لغة محلية أخرى لغة رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام.

إن اعتراف الحكومة العراقية بلغات الأقليات العراقية حق مشروع؛ لكونهم عراقيين، وللمحافظة على كيانات مكونات الشعب العراقي وثقافاتها، وقد أقرّ القانون ذلك في المادتين (٧) و(١٤) التي نصت:

أولًا: لكل مواطن عراقي أو أجنبى تعليم أبنائه بلغة الأم.

ثانيًا: لكل مكون عراقي الحق في إنشاء كليات أو معاهد، ومراكز ثقافية أو مجامع علمية، تخدم تطوير لغتها وثقافتها وتراثها.

أما في المادة (٧)، فقد أقر القانون بأنه يجوز فتح مدارس لجميع المراحل للتدريس باللغة العربية أو الكردية أو التركمانية أو السريانية أو الأرمنية او المندائية في المؤسسات التعليمية الحكومية أو بأي لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة وفقًا للضوابط التربوية.

لكن المساواة بين اللغتين الكردية والعربية عمل سياسي.. وقد ذكرت ذلك صراحة المادة الرابعة من الأهداف والأسباب الموجبة للقانون: (تأمين المساواة بين اللغة العربية والكردية في الحقوق والامتيازات بالنسبة لاستعمالها في المؤسسات الاتحادية).

وكذلك المساواة بين اللغتين العربية والكردية في الحقوق في المجالات الرسمية للدولة كلها: في التكلم، والتعبير، والمخاطبات الرسمية، والأوراق النقدية، والطوابع، والوثائق الرسمية، والجريدة الرسمية، وجوازات السفر، ولوحات الدلالة المرورية، ولوحات الدلالة على الوزرات، وإصدار الطوابع المالية والبريدية في جميع ما يتعلق بأمور الدولة في الداخل والخارج وغيرذلك من المجالات الأخرى. وفي الاجتماعات الرسمية، ومجلس النواب، ورئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء الاتحادي، ومجلس القضاء الأعلى، والهيئات، والمؤسسات الاتحادية الأخرى، والاجتماعات الرسمية في إقليم كردستان وبرلمانه ورئاسته وحكومته.

وأخيرًا نص القانون في المادة (١٦) على الإلزام بالقانون، وفرض العقوبات الانضباطية، والغرامات المالية لمن يخالف القانون، وإعطاء الحق للمتضرر في تحريك الدعاوى الجزائية عند مخالفة أحكام هذا القانون.

إن قانون اللغات العراقي منبثق من أهداف سياسية لا تراعي أهمية اللغة في السيادة والهوية الوطنية، فقد أعطى للكرد فرصة لتأسيس الكيان الكردي وساعدهم على الرغم من الإشكالات الداخلية في الإقليم والتنوع، فضلًا عن أن المساواة بين اللغتين لا يمكن تحقيقه علميًّا، ذلك لأن الفروق بين اللغتين ليست كبيرة. وقد صدر كتاب جديد يؤكد على أنّ اللغة الكردية ليس لها مستوى اللغة الموحدة المشتركة الفصيحة، ويصفها بأنها خليط من لغات ولاسيما اللغة الفارسية، فهي لا تملك المقومات التي تجعلها مساوية للعربية في القانون العراقي. وقد باءت حتى الآن كل المحاولات بتوحيد اللغة والألفبائية بالفشل؛ نتيجة تسييس القضية داخل الأوساط الكردية، ومن أجل ذلك يحاول الأكراد تجاوز قضية التوحيد اللغوي والتركيزعلى ما أسماه الكاتب البعد الاستعمالي للغة. ويبين الكتاب السياسات اللغوية للدول التي حكمت الأكراد، ومقدار الانتهاكات التي مارستها هذه الدول، وهو ما أثر في اللغة الكردية وفي نظرة الكرد أنفسهم

للغـة الكرديـة الـتي باتـوا ينظـرون إليهـا باعتبارهـا شـيئًا مقدسًـا. (سـعيد محفـوظ، ٢٠١٣، ص ١٧٦).

ومـع ذلـك فثمـة اعتراضـات علـى قانـون اللغـات العـراقي مـن لـدن بعـض الأكـراد، منشـورة في بعـض المواقـع الإلكترونيـة وبلغـة عاميـة ينبـو عنهـا الـذوق، مثـل مـا ورد في موسـوعة ويكيبيديـا مـن نقـد وتظلـم بالعاميـة للقانـون واتهامـه بأنـه مجحـف لا يسـاوي بـين اللغتـين العربيـة والكرديـة نحـو قولهـم:

(الجملـه الأولانيـه مـن المـاده (٤) فى الدسـتور الدايـم واللـى قالـت ان «العـربى و الكـوردى همـا اللغـات الرسـميه للعـراق» بتفسـر نفسـها بنفسـها, لكـن فى الفقـره اللـى بعدهـا عنـد شـرح الصفـه الرسـميه حتلاحـظ ان اللغـه الكـوردى ماعادتـش متسـاويه مـع اللغـه العـربى او إتصغّـر مكانهـا علـى الاقـل. فـالفقـره نمـره ٢ بتقـول ان الـكلام والحـوار والتعبـير فى المجـالات الرسـمية بيكـون «بـأى لغـه مـن اللغتـين» مـش «بـاللغتـين» زى مـا تكتـب فى دسـاتيرتانيـه. و فى المجالات الرسـمية اللـى بتتكلّم عنهـا المـاده زى مجلـس النـواب, و مجلـس الـوزراء, والمحاكـم, والمؤتمـرات الرسـميه وبسـبب غالبيّـة نسـبة العراقيـين, فـاللغـه اللـى بيسـتعملوها عمليـاً هـى العـربى بـس الكـوردى بيتحـط علـى جمـب...)

ويبـدو السـبب في ذلـك، مـا شـهده الإقليـم مـن تهميـش سـابق، يقـول أحـد أعضـاء المكتـب السـياسي للجماعـة الإسـلامية الكردسـتانية: «إن تهميـش اللغـة العربيـة في كردسـتان العـراق مرتبـط بالانقطـاع الكبـير الـذي حصـل بـين الإقليـم وبغـداد في السـنوات الـتي سـبقت سـقوط نظـام صـدام حسـين، فضـلًا عـن وجـود حملـة قوميـة في كردسـتان لإبعـاد اللغـة العربيـة وكان هـذا دافعًـا لعـدم الاهتمـام بهـا في مراكـز التعليـم وتهميشـها».

وقـد اعـترض التركمـان بدورهـم بجعـل اللغـة الكرديـة لغـة رسـمية للعـراق (موقـع مؤسسـة أم أي سي تي الإلكـتروني، ٢٠١٦).

يقـول أحـد الكتـاب التركمـان: (إن التركمـان فوجئـوا بصـدور قانـون إدارة الدولـة العراقيـة للمرحلـه الانتقاليـة فى ٨ آذار / مـارس ٢٠٠٤ دون النـص علـى اعتبـار التركمانيـة لغـة رسـمية للبـلاد مع أن هـذا الدسـتور الانتقـالي تضمـن توجهًـا جديـدًا باعتبـاره للغـة الكرديـة لغـة رسـمية للعـراق إلى جانـب العربيـة. (صـبري طرابيـه، موقـع موسـوعة تركمـان العـراق، ٢٠١٦).

ولـم تخـل السياسـات اللغويـة لإقليـم كرسـتان مـن هنـات ومؤاخـذات وجهتهـا الأقليـات الأخـرى لهـا، مثـل النقـد الموجه لقانـون اللغـات الرسـمية في إقليـم كردسـتان النافـذ (منى ياقـو، موقـع منظمـة سـورايا للثقافـة والإعـلام، ٢٠١٦) قـد وصـف بأنـه لا يعـبّر مطلقًـا عمـا يهـدف إليـه القانـون، لأنـه يحـرم الأقليـات مـن حقهـا لتعـدد القـراءات فيـه. فاللغتـان الآراميـة والسـريانية علـى الرغـم مـن العمـق الحضـاري لهمـا وكذلـك المندائيـة,... وعلـى الرغـم مـن الحقـوق الـتي منحهـا القانـون العـراقي للغـات الرسـمية رقـم (٧) لسـنة ٢٠١٤ الصـادر عـن مجلـس النـواب العـراقي لهـا، إلا أن قانـون اللغـات الرسـمية في إقليـم كردسـتان أغفلهـا. - المـادة ١٢ / أولًا، لـم تـراع مطلقًـا اسـتعمال لغـة الأقليـات في اللوحـات الدالـة علـى الشـوارع و الإرشـاد إلى الأماكـن، علـى الرغـم مـن أهميـة الأمـر كمـا وصـف القانـون.

ولـم يشـر إلى المندائيـين علـى الرغـم مـن أن معظـم المندائيـين يتمركـزون حاليًـا في محافظـات الإقليـم. وأن المكـون الصابـئي المنـدائي هـو أحـد مكونـات العـراق الأصيلـة، فضـلًا عـن الهنـات اللغويـة كاللبـس في التعبـيروالغمـوض. والتنـاقـض الواضـح، مثـل مـا وقعـت فيـه المـادة (١٣) وقـد أغفلـت الإشـارة إلى حـق أبنـاء المكونـات الأخـرى في تعليـم أبنائهـم بلغتهـم الأم. كمـا وصـف القانـون بالعنصريـة. ومـن المؤاخـذات أيضًـا كمـا وردت بالمقـال:

- نصـت المـادة (٢) مـن القانـون علـى أن « اللغتـين الكرديـة والعربيـة رسـميتان في جميـع أنحـاء العـراق، وتعـد اللغـة الكرديـة في كردسـتان - العـراق اللغـة الرئيسـة»،

و بحسب معلوماتنا المتواضعه، أن اللغة إما أن تكون رسمية على مستوى الدولة، أو أن تكون لغة محلية، بمعنى أنها رسمية في إطار جغرافي محدد، إما أن تُقسَّم اللغات إلى: رئيسة و فرعية، فهذا ما لا نعلمه لا سيما أن ذلك يتناقض مع دستور العراق الدائم، الذي لم يفضل في المادة (٤) منه بأي شكل اللغة العربية على اللغة الكردية، كما وأنه يتناقض مع أكثر من مادة من مواد هذا القانون (كالمواد ١- ٨ - ١٠ - ١٢/ أولًا).

- نصت المادة (١١) من القانون على أن « تجب على كل مؤسسة حكومية وغير حكومية عراقية وأجنبية التعامل مع مواطني الإقليم، وأن تستعمل اللغة الكردية في استماراتها ومحرراتها» وأن نلزم المؤسسات العراقية باستعمال اللغة الكردية، في التعامل مع مواطني الإقليم، فإن ذلك وإن بدا أمرًا شبه مستحيل عمليًّا، إلا أنه أمر دستوري لا غبار عليه، أما أن نلزم المؤسسات الأجنبية بذلك، فأرى أنه ضرب من الخيال، فالقانون الداخلي لا يمكنه - بأي حال من الأحوال - إلزام المؤسسات الأجنبية بأمر كهذا، إضافة إلى كون ذلك مستحيلًا عمليًّا، هذا من ناحية ...أعتقد أن كون اللغة الإنجليزية، هي لغة عالمية بلا نقاش، فإن إلزام شركات الأغذية والأدوية بترجمة التعليمات إلى اللغة الكردية، هو أمر أبعد مما يمكن لقانون داخلي أن يفرضه، وماذا لو رفضت تلك الشركات الترجمة، كون ذلك أمرًا صعبًا عليها، هل سنقاطع استيراد تلك الأدوية ؟

ملحق بأهم قوانين اللغة العراقية:

وأهم قانون يمثل السياسات اللغوية في العراق، قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية (مجلة الوقائع العراقية، ١٩٧٧، ص ٧١٤) رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧ الذي يعد مثالًا للمحافظة على العربية ينبغي الاحتذاء به، وسياسة لغوية ناجحة أتت أكلها بإيجاد دولة ذات سيادة قوية، ذلك أنه لا يمنح جميع اللغات - سوى العربية -

أيـة فرصـة للنمـو أو الانتشـار في العـراق، ولا سـيما اللغـة الإنجليزيـة، ويعـد إنجـازًا عراقيًّا متميـزًا للحفـاظ علـى اللغـة العربيـة وهويـة الأمـة. نلاحـظ فيـه شـدة وحزمًـا ضـد أي لغـة تزاحـم العربيـة في العـراق، بـل يعـد ثـورة مـن ثوراتهـا علـى غـرار الثـورات العربيـة الـتي جعلـت مـن اللغـة العربيـة هدفهـا الأسـمى كالثـورة الجزائريـة، ممـا عـزّز القوميـة العربيـة في العـراق، وجعـل العـراق مركـزًا للقوميـة العربيـة، لإدراك الحكومـة العراقيـة... بعمـق مسـؤولياتها القوميـة والحضاريـة، ومهمتهـا في صيانـة اللغـة العربيـة كونهـا تأكيـدًا لشـخصية الأمـة ولمقومـات ذاتهـا، وعامـلًا مـن عوامـل وحدتهـا. ونلاحـظ النّفـس القـومي والفكـر الوحـدوي والأيديولـوجي والثـوري في الصياغـة، نحـو:

(الأسـباب الموجبـة: لمـا كانـت اللغـة العربيـة مقومًـا رئيسًـا للقوميـة العربيـة، وأساسًـا لوحـدة الفكـر بـين أبنائهـا، وكانـت العنايـة بهـا موصولـة بالعنايـة بوحدتهـا وبضميرهـا في الحاضـر والمسـتقبل. ولمـا كانـت غلبـة العاميـة علـى العربيـة الفصيحـة أثـرًا مـن آثـار التخلـف والجهـل وسـمة مـن سـمات الأميـة وعامـلًا مـن عوامـل الفرقـة والتجزئـة وعوقًـا مـن معوقـات انتشـار التعليـم ويقـض الوعـي القـومي والجهـود المنظمـة نحـو الثقافـة. ولمـا كانـت الحضـارة الحديثـة ومـا يصاحبهـا مـن ثـورة علميـة تقنيـة، ومـا تفتـح مـن آفـاق واسـعة لتقديـم الشـعوب ورخائهـا، لا تخلـو مـن مشـكلات تمـسّ ثقافتهـا ومـن ذلـك السـيل المتصـل مـن مفاهيـم العلـم الحديـث وأسـماء مخترعـات التقنيـة ومـواد الصناعـة وإنتاجهـا الـتي لا بـد أن تسـتوعبها اللغـة القوميـة وإلا انتشـر الدخيـل بينهـا وأضاعـت مقوماتهـا... ولمـا كانـت العنايـة باللغـة العربيـة تسـتوجب فيمـا تسـتوجب الـتزام الجهـات الرسـمية، وشـبه الرسـمية، والمصالـح، والشـركات، والجمعيـات، والنقابـات، والمنظمـات الشـعبية بالمحافظـة علـى سـلامة اللغـة العربيـة، واعتمادهـا في وثائقهـا ومعاملاتهـا، كمـا تسـتوجب الـتزام الجهـات المسـؤولة عـن التربيـة والتعليـم وعـن الإعـلام برعايتهـا، واعتمـاد الفصيحـة منهـا أداة للتعليـم وللإعـلام وتنميـة المهـارات لأدائهـا).

وقد ألزم القانون في نصوصه ومواده الجهات الرسمية وغير الرسمية باللغة العربية، وكما يأتي:

المادة (١): تلتزم الوزارات كافة، وما يتبعها من الدوائر الرسمية، وشبه الرسمية والمؤسسات، والمصالح، والشركات العامة، وكذلك الجمعيات، والنقابات، والمنظمات الشعبية بالمحافظة على سلامة اللغة العربية، واعتمادها في وثائقها ومعاملاتها وذلك بجعل اللغة العربية وافية بأغراضها القومية والحضارية.

المادة (٢): على المؤسسات التعليمية في مراحل الدراسة كافة، اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم، وعليها أن تحرص على سلامتها لفظًا وكتابة، وتنشئة الطلاب على حسن التعبير والتفكير بها، وإدراك مزاياها والاعتزاز بها.

المادة (٣): تلتزم مؤسسات النشر والإعلام التي تكون مطبوعاتها ومناهجها باللغة العربية، أن تعنى بسلامة اللغة العربية، ألفاظًا وتراكيب، نطقًا وكتابة، وتيسيرها للجماهير، وتمكينهم من فهمها، على أن لا يجوز لها استعمال العامية إلا عند الضرورة القصوى، مع السعي إلى تقريبها من اللغة الفصيحة، والارتفاع بها وفق خطة مقصودة.

المادة (٤): يجب أن يُحَرَّر باللغة العربية، ما يأتي:

أولًا: الوثائق، والمذكرات، والمكاتبات، وغيرها من المحررات التي تقدم إلى الدوائر الرسمية، وشبه الرسمية، ومنها المصالح، والمؤسسات، والشركات العامة، وإذا كانت هذه المحررات بلغة أجنبية؛ وجب أن ترفق بها ترجمتها العربية.

ثانيًا: السجلات، والمحاضر، وغيرها من المحررات التي يكون لممثلي الحكومة والمؤسسات، حقُّ الاطلاع عليها، وتفتيشها بمقتضى القوانين والأنظمة.

ثالثًا: العقود، والإيصالات، والمكاتبات المتبادلة بين المؤسسات، أو الجمعيات، أو الشركات العامة، أو بينها وبين الأفراد، ويجوز أن ترفق بها ترجمتها بلغة أجنبية عند الحاجة.

رابعًا: اللافتات التي تضعها المؤسسات، والمنظمات التجارية، أو الصناعية على واجهات محالها، ويجوز كتابة ذلك عند الحاجة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية بشرط أن تكون الكتابة باللغة العربية أكبر حجمًا، وأبرز مكانًا.

المادة (٥): تكتب باللغة العربية العلامات، والبيانات التجارية، وبراءات الاختراع، والنماذج التي تتخذ شكلًا مميَّزا لها، كالأسماء، والإمضاءات، والكلمات، والحروف، والأرقام، وعنوان المحال، والأختام، والنقوش البارزة. ولا يجوز تسجيل علامة تجارية تتخذ أحد هذه الأشكال إلا إذا كتب باللغة العربية، على أن ذلك لا يمنع من طالب تسجيل علامة مكتوبة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية بشرط أن تكون اللغة العربية أكبر حجمًا وأبرز مكانًا منها. أما العلاقات التجارية التي سُجِّلت قبل العمل بهذا القانون، ولم تتوافر فيها شروط هذه المادة، فيجب على مالكها تقديم طلب جديد لتسجيلها بعد تعديلها، وكتابتها باللغة العربية، وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا القانون.

المادة (٦): تكتب باللغة العربية البيانات التجارية المتعلقة بأية سلعة أُنتِجت بالقطر العراقي، كما تلصق بطاقة اللغة العربية على المنتجات، والبضائع التي تستورد من الخارج التي تتضمن البيانات التجارية ذات الصلة بتحديد قيمتها، ويجوز أن تكتب بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية فيما يتعلق بالبضائع الواردة من الخارج، أو المعدة للتصدير إلى خارج العراق.

المادة (٧): تشمل العناية باللغة العربية اعتمادها التعبير في جميع ما سبق ذكره، وتجنب استعمال المصطلحات الأجنبية إلا عند الضرورة، وبصورة مؤقتة عند عدم توفر المصطلحات العربية.

المادة (٨): على الوزارات أن تنشئ أجهزة لها، تُعنى بسلامة اللغة العربية في وثائقها ومعاملاتها بما يكفل حسن تطبيق هذا القانون....

هذه الطبعة إهــداء من المجمـع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ولـم يكـن القانـون حازمًـا في صياغتـه وبنـوده فحسـب، بـل كان هنـاك حـزم وشـدة في تطبيقـه ومتابعتـه، ممـا أحـدث تغيـيرًا في المجتمـع العـراقي، ناهيـك عـن أجهـزة الدولـة، ومؤسسـاتها العلميـة، والثقافيـة، والإعلاميـة سـواء القطـاع العـام أو الخـاص، وأسـهم في انتشـار الفصيحـة وتقليـل العاميـة. أمـا اللغـة الإنجليزيـة وهـي اللغـة العالميـة، فقـد انحسـرت انحسـارًا كبـيرًا.

وهنـاك قانـون آخـر لتشـكيل مؤسسـة عليـا؛ لوضـع السياسـات اللغويـة، ومتابعـة تنفيذهـا: قانـون المجمـع العلـمي العـراقي المعـدل لسـنة ١٩٧٤، وقـد عـدل مؤخـرًا سـنة ٢٠١٠، وفيمـا يـأتي بعـض نصوصـه:

يرتبـط المجمـع بمجلـس الـوزراء الـذي يرأسـه أحـد العلمـاء بدرجـة وزيـر، ويُعَـيَّن أعضـاؤه بأمـر ديـواني، يصـدره رئيـس مجلـس الـوزراء، ويتمتـع بامتيـازات ذوي الدرجـات الخاصـة الاعتباريـة فقـط. ولا يجـوز توقيـف أعضـاء المجمـع أو اتخـاذ الإجـراءات الجزائيـة ضدهـم في غـير حالـة ارتكابهـم جنايـة مشـهودة إلا بعـد اسـتحصال إذن مـن رئيـس المجمـع. وهـذا يعـني منـح أعضـاء المجمـع مكانـة عليـا في الدولـة.

أمـا أهـداف المجمـع، فيسـعى إلى المحافظـة علـى سـلامة اللغـة العربيـة، والعمـل علـى تنميتهـا ووفائهـا بمطالـب العلـوم والآداب والفنـون. فضـلًا عـن عنايتـه بلغـات الأقليـات القوميـة العراقيـة كاللغـات: الكرديـة، والتركمانيـة، والسـريانية، والأرمنيـة، والعمـل علـى نمائهـا وحفـظ تراثهـا، ووضـع معجمـات، وموسـوعات علميـة، ولغويـة، وتحقيـق الكتـب، والوثائـق القديمـة ونشـرها، والمجـلات العلميـة.... والنهـوض بالدراسـات، والبحـوث العلميـة، والتقنيـات الحديثـة في العـراق بمـا يواكـب التقـدم العلـمي في العالـم. وترجمـة أهـم مـا يصـدر مـن كتـب وبحـوث باللغـات الأجنبيـة. والإسـهام الفاعـل في حركـة التعريـب، ووضـع مصطلحـات العلـوم، والآداب، والفنـون، والألفـاظ الحضاريـة.... وغيرهـا.

وقد أسهم المجمع العلمي العراقي إسهامًا فاعلًا في الحركة العلمية في العراق، وكان له أثر كبير في العراق وخارجه من خلال القرارات التي اتخذها، والمحافظة على اللغة العربية. إلا أن المجمع اليوم يخضع للمحاصصة الحزبية مما جعله مؤسسة شبه معطلة، بل إن الواقع اللغوي العراقي تراجع بعد ٢٠٠٣، وقد صدرت قوانين جديدة من شأنها إضعاف اللغة العربية في الدولة على المستوى البعيد؛ لتأثير السياسة في إصدارها، ولا سيما قانون اللغات العراقي سنة ٢٠١٤، فهو لا يمنح الحقوق اللغوية للقوميات والأقليات العراقية فحسب، بل يكرّسها ويتجه بها نحو الانفصال على المستوى البعيد، خلافًا للقوانين العراقية السابقة التي تعنى باللغات القومية للأقليات لكن لم تجعلها لغات رسمية للبلاد سوى اللغة العربية في أرجاء العراق كافة. وقد أدت القوانين اللغوية الجديدة إلى خلافات بين مكونات الشعب العراقي من الأقليات كما سنرى.

خاتمة وتوصيات:

إنّ البحث العلمي والأمانة العلمية، هما الأولى بالعناية والالتزام من حجب المشكلات التي تعاني منها البلدان، ومحاولة ذكرها بطريقة علمية من خلال تشخيصها، ومن ثم تقديم الحلول العلمية الموضوعية لها. وهذا ما التزمت به في البحث عندما تناولت واقع اللغة العربية في العراق اليوم وقانون اللغات العراقي، بالنقد من أجل البناء. وفيما يأتي ثمة توصيات، هي:

- إعادة دولة اللغة العربية وإحياء مجدها، بعصورها الزاهرة كعصر صدر الإسلام والقرن الرابع الهجري، إذ كانت اللغة العربية اللغة العالمية الأولى في العالم القديم.
- تصدي علماء اللغة العربية لمسؤولية السياسية اللغوية في البلاد، وتسلمهم المناصب العليا، ومنحهم الصلاحيات؛ لإصدار القرارات في رسم سياسة لغوية رصينة.
- توجيه الإعلام وتسخيره؛ للعناية باللغة العربية.
- ربط اللغة العربية بسوق العمل، واشتراطها لنيل الوظائف والدراسات.
- إقناع الدول الإسلامية بأن اللغة العربية هي اللغة الإسلامية الرسمية كما كانت، وبذلك نعيد إلى الإسلام مكانته، وهو مطلب الشعوب الإسلامية، وأنها ليست لغة العرب بحسب النظرة القومية، بل هي لغة عالمية، وهي لغة الإسلام، وتوضيح ذلك بالدليل العلمي يتفهمه العلماء تدريجيًّا وعلى مراحل.
- إحلالها محل اللغة الإنجليزية في الدول العربية والإسلامية قدر الإمكان. فالغرب يسعى إلى سيادة اللغة الإنجليزية في العالم من خلال نشرها،

وربطها بالتطور، وبفرص العمل، وبالسوق، وبالاقتصاد، وبالوظائف، وبالنخب القيادية، فإن سيادة لغة دولة يعني سيادتها، وهو نوع من الاستعمار، والغزو الثقافي، أو اللغوي، يتبعه غزو سياسي، واقتصادي، وتبعية للدول المستقلة.

- الاستفادة من تجربة السياسات اللغوية للعالم الغربي في الحفاظ على لغاتهم ونشرها، وتطبيقها في الدول الإسلامية، مثل ربط العربية بسوق العمل.

- توضيح للعالم أهمية اللغة العربية وصلاحيتها؛ كي تحلّ محل اللغة الإنجليزية في تدوين العلوم، والمعارف؛ لثباتها وبقائها واستمراريتها وقوتها ومرونتها، وقد أثبتت التجارب عبر التأريخ أنها خرجت من محن كبيرة قوية منتصرة.

- إن المقارنة بين الإنجليزية والعربية غير متكافئة، فإن قوة اللغة الإنجليزية خارجية، تأتي من رعاية الدول التي تدعمها، وتنشرها، وما تنفق عليها، والسياسات اللغوية التي تضعها لها. أما اللغة العربية فقوتها في نفسها وماهيتها.

- وجوب تشجيع البرامج اللغوية، ومحاولات تيسير علوم اللغة العربية وتجديدها، كالنحو والصرف والبلاغة، وإصلاح المناهج الدراسية في أقسام اللغة العربية في الكليات، فضلًا عن العناية بتدريب الطلبة على التطبيق العملي على النطق بالفصيحة.

- تفعيل قانون سلامة اللغة العربية. ذلك أنه أهم القوانين اللغوية التي صدرت في الحفاظ على اللغة العربية. وتفعيل أثر المجامع اللغوية في العراق، ودمشق، والقاهرة بمشاركة أساتذة ماهرين، يشاد لهم بجهودهم العلمية، وتكون مشاركة شاملة، وليست مقتصرة على أشخاص معينين.

قائمة المصادر والمراجع:

- أ. روبرت. ل. كوبر. (٢٠٠٦). التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة: خليفة أبو بكر الأسود. مجلس الثقافة العام، ليبيا.
- أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة. دار المعارف. مصر.
- بوحوش، أعمار. لغة التنمية، محاضرة ألقيت بالمجلس الأعلى للغة العربية ضمن منبر حوار الأفكار في يوم ١٣/٠٤/٢٠١٠م. موقع المجلس الأعلى للغة العربية: http://www.csla.dz/mjls/index.php
- تاج الدين، المصطفى. (٢٠٠٥). نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، ع٩.
- جيمس .أ. طوليفسن. (٢٠٠٧). السياسة اللغوية وتعلم اللغة، ترجمة: محمد خطابي مجلة علامات،ع١٧.
- جيمس .و. طوليفسن. (٢٠٠٧). السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة: محمد خطابي. ط١. مؤسسة الغني. المغرب.
- الجندي، أنور. (٢٠٠٧). الفصحى لغة القران، دار المعارف. مصر.
- حجازي، محمود فهمي. (١٩٩٣). الأسس اللغوية لعلم المصطلح. مكتبة غريب.
- الحصري، ساطع، (١٩٦٤). أبحاث مختارة في القومية العربية. دار المعارف. مصر.
- دربال، بلال، (٢٠١٤). السياسة اللغوية المفهوم والآلية. مجلة المخبر، الجزائر. ع ١٠.
- زاهد، زهير غازي. (٢٠٠٠). العربية والأمن اللغوي. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. الأردن.

- السـيّد، محمـود. (٢٠١٠). اللغـة والهويـة، مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة. دمشـق، المجلـد ٨٥، ج٣.
- الشـبيبي، محمـد رضـا. (٢٠٠٤). توحيـد اللهجـات، في كتـاب اللهجـات العربيـة (بحـوث ودراسـات). القاهـرة.
- طرابيـه، صـبري، مكانـة اللغـة التركمانيـة فى الدسـتور الدائم، موقع موسـوعة تركمان العراق، http://www.alturkmani.com/makalaat/makanaat-F.htm
- الفخراني، أحمد أبوالسعود. (٢٠٠٦). في فقه العربية، الطبعة الرابعة.
- القـادري، نهونـد. (٢٠٠٨). قـراءة في ثقافـة الفضائيـات العربيـة: الوقـوف علـى تخـوم التفكيـك. مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة. بـيروت..
- القاسـمي، علـي. (٢٠١٠). السياسـة اللغويـة في البلـدان العربيـة: الإعـلام نموذجًـا، نشـر في تـازة.
- العكيلـي، حسـن منديـل. (٢٠١٤)، اللغـة الدبلوماسـية، مجموعـة محاضـرات ألقيـت في معهـد الخدمـة الخارجيـة. وزارة الخارجيـة العراقيـة.
- العكيلـي، حسـن منديـل. (٢٠١٠). الثقافـة اللغويـة العامـة، بحـث شـارك في نـدوة كليـة التربيـة للبنـات – جامعـة بغـداد.
- مجلة الوقائع العراقية، ع:٢٥٨٧ تاريخ:٥/١٦/١٩٧٧م، ص:٧١٤، ج١.
- محفـوظ، عقيـل سـعيد. (٢٠١٣). الأكـراد واللغـة والسياسـة: دراسـة في البنـى اللغويـة وسياسـات الهويـة. المركـز العربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات.
- المسدي، عبدالسلام. (٢٠٠٧). السياسة وسلطة اللغة.
- المسـدي، عبدالسـلام. (٢٠٠٥). الفكـر العـربي بـين لغـة السياسـة وسياسـة اللغـة. الاتحـاد.

- معجم المصطلحات الدبلوماسية: http://www.4bayda.com/vb/archive/t-3335.htm
- موقع مؤسسة (أم أي سي تي) الإعلامية: http://www.niqash.org/ar/articles/society/3203
- ناعور، عبد علي. (٢٠٠٧). الدراسات اللغوية في العراق (في النصف الثاني من القرن العشرين)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة.
- هاشم، ماهر خضير. (٢٠١٠). قراءة في كتاب (العربية والأمن اللغوي) للدكتور زهير غازي زاهد، جامعة بابل.
- هزايمه، عمر. (٢٠٠٧). المصطلحات والتنمية اللغوية العربية، مجلة العلوم الإنسانية، الأردن. ع٣٥.
- ياقو، منى. (٢٠١٥). قراءة نقدية في قانون اللغات الرسمية النافذ في إقليم كردستان العراق رقم (٦) لسنة ٢٠١٤.

عرض كتاب:
التنوع اللغوي والعدالة الاجتماعية

تقديم: د. خالد بن عبدالله الصقير(١)

صدر هذا الكتاب حديثًا، ويُعَدُّ مدخلًا إلى اللسانيات الاجتماعية التطبيقية، تأليف إنجريد بيلر، وترجمة الدكتور عبدالرحمن الفهد، ونشر دار جامعة الملك سعود في عام (٢)٢٠٢٣.

يتناول قضايا مهمة في علم اللغة الاجتماعي، وهو كتاب طريف تتنقل فيه المؤلفة برشاقة بين الموضوعات الشيقة الشائكة، يرافق ذلك لغة المترجم الرصينة التي جعلت الكتاب يظهر كقطعة أدبية رائعة.

يتألف الكتاب من ثمانية فصول، ويقع في مئة وسبع وثمانين صفحة، تشغل منه الفصول الثمانية مئة وثلاثًا وثلاثين صفحة، ثم تتبعها هوامش الفصول الثمانية، والمراجع، وثبت المصطلحات، وكشاف الموضوعات. والكتاب من مطبوعات دار جامعة الملك سعود، وقد صدرت الطبعة المترجمة في شهر رمضان من عام أربعة وأربعين وأربع مئة وألف للهجرة النبوية الشريفة، والذي دفع المؤلفة إلى تأليفه، كونه يتناول موضوعًا في العتمة قل أن يسلط عليه الضوء رغم أهميته، أما دافع المترجم إلى ترجمته إضافة إلى ما سبق، فهو كونه حصد جوائز قيمة في فترة وجيزة، وحظي بقبول واسع على مستوى الأفراد من اللسانيين، وعلى مستوى الجمعيات اللسانية.

---

(١) أستاذ علم اللغة التطبيقي المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢) انظر Piller, I. (2016). Linguistic diversity and social justice: An introduction to applied sociolinguistics. Oxford University Press.

يتنـاول الفصـل الأول مـن هـذا الكتـاب مقدمـة تتحـدث فيهـا المؤلفـة عـن التنـوع اللغـوي فمـدن أسـتراليا (سـيدني، وملبـورن)، تنافـس مـدن كنـدا (تورنتـو، وفانكوفـر)، وتدخـل نيويـورك الأمريكيـة في المنافسـة، وكذلـك مانشسـترولنـدن في بريطانيـا، وتحكـي بصـورة شـيقة شـجية قصـة التشـابك بـين الرغبـة في التنـوع اللغـوي والاحتفـاء بـه، والجانـب المظلـم منـه الـذي يـشي بالظلـم نتيجـة هـذا التنـوع، وتمثـل الكاتبـة بعـدد مـن الأمثلـة عـلى رأسـها أسـتراليا وكنـدا وأمريـكا وبريطانيـا، فرغـم كـون الـدول آنفـة الذكـر تحتفـي بالتنـوع إلا أن تقاريـر تصـدر تـروي الجانـب المظلـم لهـذا التنـوع، فمـن جهـة يحتفـى بـه، ومـن جهـة أخـرى يعـد إشـكالًا، ويرتبـط بمجموعـة مـن الأمـراض الاجتماعيـة، ونتيجـة لهـذه العوامـل فـإن الكتـاب يستكشـف الآثـار الاجتماعيـة للتنـوع اللغـوي، وينـادي بالتفكـير في المظالـم اللغويـة بوصفهـا شـكلًا مـن المظالـم المنهجـة الـتي يجـب الاعـتراف بهـا.

تشـير المؤلفـة إلى الحديـث عـن العدالـة الاجتماعيـة باسـتحضار الصـورة الشـهيرة لسـيدة العدالـة المعصوبـة العينـين كنايـة عـن العدالـة في كونهـا لا تـرى مـن يمثـل أمامهـا عرقًـا ولا مكانـة اجتماعيـة، لكنهـا تضيـف إلى تلـك الرمزيـة سَـدّ أذنيهـا لكيـلا تنحـاز إلى مسـتوى لغـوي دون آخـر، أو قـدرة لغويـة مقابـل اللجلجـة، وهـي -أعـني سـيدة العدالـة- وإن كانـت غـير حقيقيـة، وكذلـك فكـرة العدالـة المحايـدة ليسـت إلا مـن نسـج الخيـال لكنهـا تحثنـا عـلى الكفـاح لأجـل العدالـة، فالتنـوع اللغـوي لـه دور في غيـاب العدالـة، تمامًـا مثـل المظهـر الخـارجي.

يمكـن للغـة أن تتسـبب في الحرمـان مـن الفـرص في حـال كونهـا غـير قياسـية، وهـذا أمـر متعـارف عليـه في اللسـانيات الاجتماعيـة، ولكنـه ليـس بشـكل منهـجي، وأحـد أهـداف هـذا الكتـاب هـو سـد هـذه الفجـوة، وتقديـم مراجعـة عامـة للأبحـاث الحديثـة حـول التنـوع اللغـوي والعدالـة الاجتماعيـة، ويتمثـل الهـدف الثـاني في وضـع التنـوع اللغـوي عـلى خارطـة مناقشـات العدالـة الاجتماعيـة المعاصـرة، وقـد اسـتلهم

الكتاب مفهوم العدالة الاجتماعية الذي كان ينظر إليه على أنه سيد الفضائل، فقامت محاور الكتاب على استكشاف العلاقة بين التنوع اللغوي وغياب المساواة الاقتصادية، واستكشاف العلاقة بين التنوع اللغوي والهيمنة الثقافية، واستكشاف العلاقة بين التنوع اللغوي وغياب التكافؤ في المشاركة السياسية.

كما ركزت المؤلفة من خلال فصول هذا الكتاب على فهم الحرمان اللغوي بوصفه مركزيًا في قائمة العدالة الاجتماعية، فيبدأ الكتاب بعرض الحقائق التي توصل إلى أن التنوع اللغوي العالمي ليس محايدًا غالبًا، بل يميل إلى الارتباط بالطبقة اللغوية، ويسرد الكتاب أسباب ارتباط التنوع بالمشكلات الاجتماعية، ثم يدرس العلاقة بين التنوع اللغوي وغياب المساواة في سياقات محددة، ويستعرض دور التنوع في العمل والتعليم والضمان الاجتماعي والمشاركة، وكذلك العدالة بين الدول ودور التنوع في الظلم العالمي، وأغلب التحليل في الكتاب يركز على اللغة بوصفها وسيلة للإقصاء والتمييز والحرمان، ويتساءل الكتاب في فصله الأخير عن ماهية المحتوى الإيجابي للعدالة اللغوية.

ويتناول الفصل الثاني من الكتاب التنوع اللغوي والطبقية، إذ يتعامل مع اللغات المختلفة المستعملة في مكان واحد.

يعرب اللسانيون الاجتماعيون عن قلقهم من مصطلحات «الثنائية اللغوية» أو «التعددية اللغوية»، ومصدر قلقهم كون هذه المصطلحات مضللة على اعتبار أن هذه اللغات منفصلة يمكن عدها بسهولة، وهذا صحيح من جهة أن «الأفريقانية» تختلف عن لغة «وو» وهما تختلفان عن «العبرية» والثلاث يختلفن عن «التيلقو» (كل هذه اللغات في سيدني)، وفي الوقت ذاته فإن كل لغة منها ترتبط بلغة أخرى بحدود ضبابية غير متمايزة، فالأفريقانية تتداخل في ما نسبته خمسة وتسعين بالمئة من مفرداتها مع اللغة الهولندية، وكذلك النظرة إلى لغة «وو» على أنها لهجة صينية وليست لغة منفصلة، فلذا لن يكون

الأمر مقطوعًا به من جهة عدّ من يتكلم الصينية ولغة «وو»، و«الأفريقانية» والهولندية ثنائي اللغة، ولن تكون نظرتنا بالوضوح نفسه إلى من يتحدث لغة «وو» واللغة «الأفريقانية» على أنه ثنائي اللغة.

وينصب الاهتمام في هذا الكتاب على الاختلاف اللغوي المرتبط اجتماعيًّا، ولا ينصرف إلى اللغات الحاضرة في مجتمع بحد ذاته.

تسهم اللغة في تشكيل الهوية، وليس المقصود باللغة هنا اللغة المجردة، بل الطريقة التي نستعمل بها المخزون اللغوي، والاختلاف اللغوي غالبًا ما يكون غير محايد، بل يكون منتظمًا على شكل هرمي.

هناك نوعان من التقارير المنشورة في إعلام الدول الناطقة بالإنجليزية، أحدهما كئيب وهو يتحدث عن مخاوف تتعلق بافتقار سكان البلد إلى مهارات متعددي اللغات، والآخر متفائل يتناول مدن الدول الناطقة بالإنجليزية على أنها حواضن للتنوع اللغوي، يقارن أحد اللغويين فرص الذين تعلموا اللغة العربية في بيوتهم بوصفها اللغة الأم مع الطلاب من الطبقة المتوسطة الذين يتعلمون اللغة العربية الرسمية في الجامعات البريطانية، فيَصِلُ إلى نتيجة مفادها أن حظوظ الذين تعلموا اللغة العربية في بيوتهم ممن أصولهم عربية أقل بكثير من غيرهم، مع أنهم ثروة وطنية كبيرة، لكن التقييم كان بناء على الهوية، فالهوية هنا أحد جوانب الحرمان.

وتحدثت المؤلفة عن «الأهرامات اللغوية» قياسًا على وصف أبرام دي سوان لنظام اللغة العالمي بأنه هيكل تنظيمي بشبه الهرم، فتشير إلى «أهرام أبرام»، ودعمت هذه الفكرة بالأهرامات المتنوعة في أستراليا، وتمثل بضاحية من ضواحي سيدني يقطنها المهاجرون تدعى «أوبورن»، وترتب اللغات هناك بناء على حضورها من أسفل الهرم إلى أعلاه، بدءًا باللغات التي تستعمل في أكثر من اثني عشر منزلًا، مثل: (اليابانية، والألمانية، والفرنسية، والمقدونية)، وصعودًا

إلى اللغـات الـتي يتحـدث بهـا أكـثر مـن مئـة شـخص، مثـل: (التاميليـة، والهنديـة، والفلبينيـة، والفيتناميـة)، ثـم صعـودًا إلى اللغـات الأكـثر تحدثًـا، وهـي: (العربيـة، والإنجليزيـة، والتركيـة، والفارسـية، والماندريـن، والكانتونيـة، والأوردو)، ثـم قمـة الهـرم، وهـي: الإنجليزيـة الـتي تحضـر في الاسـتعمالات الرسـمية كأسـماء الشـوارع، والمـدارس والتواصـل الحكـومي.

إن الهرم اللغـوي العالـمي المدعـوم بأهرامـات لغـات وطنيـة وإقليميـة ومحليـة عديدة هـو جانـب مهـم لغيـاب المسـاواة المرتبطـة باللغـة، إذ يتمتـع المتحدثـون بلغـات أعلـى في التسلسـل الهـرمي بفـرص أكـثر مـن متحـدثي اللغـات الأقـل في التسلسـل الهـرمي.

الحديـث عـن التنـوع حاضـر في كل مـكان، وغالبًـا مـا ينظـر إليـه علـى أنـه أمـر جيـد، لكـن خطابـات التنـوع يمكـن أن تكـون مربكـة، وتجعـل القـارئ في حـيرة حـول معـنى التنـوع، وتسـتعمل المؤسسـات الحكوميـة في أسـتراليا مصطلـح «متنـوع ثقافيًّـا ولغويًّـا»، ويُعَـرَّف بأنـه: وصـف عـام للمجموعـات والأفـراد الذيـن يختلفـون وفقًـا للديـن والعـرق واللغـة، باسـتثناء مـن تكـون أصولـه أنجلـو سـلتيك، أو أنجلوساكسـون، والمصطلـح آنـف الذكـر «المتنـوع ثقافيًّـا ولغويًّـا» يشـمل كذلـك المولوديـن في أسـتراليا مـن المهاجريـن أو ممـن أتى مـن دول تسـتعمل الإنجليزيـة كثـيرًا، وهـذا المصطلـح يفـترض أن الآخـر يعـاني مـن مشـكلات في إتقـان اللغـة الإنجليزيـة، حـتى لـو كانـت لغتـه الأم هـي الإنجليزيـة، أو هـو مـن أحفـاد المهاجريـن إلى أسـتراليا، وبهـذا يمكـن أن تكـون خطابـات التنـوع آليـة مزدوجـة للانقسـام، ممـا يـؤدي إلى التقسـيم الطبقـي مـن خـلال اختيـار بعـض أشـكال اسـتعمالات اللغـة علـى أنهـا هـي الأمـر الافـتراضي المعتـاد والأخـرى «متنوعـة».

إن خطابـات التنـوع تسـهم في الظلـم، وتحديـدًا حـين تخفـي غيـاب المسـاواة في الوقـت الـذي تصنـع فيـه غيـاب المسـاواة مـن خـلال تصنيـف إحـدى المجموعـات علـى أنهـا طبيعيـة والأخـرى متنوعـة.

هذه الطبعة إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وهذا البحث الذي أجري في المملكة المتحدة حول تعليم اللغة يؤكد ذلك، فقد قسم المشاركون إلى التنوع الجديد والقديم، والقديم جدًّا، فالجديد هم المهاجرون حديثًا، والقديم يتمثل بالسيخ والمسلمين البريطانيين، والقديم جدًّا يمثله اليهود الذين وصلوا إلى بريطانيا في ١٠٦٦م، وهذا البحث مثال على ربط التنوع بالأشخاص الذين لا يتصور أنهم ينتمون تمامًا، والملاحظة اللافتة للنظر أن من وصل مع اليهود في نفس الوقت إلى بريطانيا من المجموعات الأخرى لا يعد متنوعًا، ومن أمثلة هؤلاء الذين لا يصنفون متنوعين الأنجلو ساكسون، والفايكنغ والفاتحون الرومان، وهذا يدعم الافتراض المضَمّن أن غير المسيحي الأبيض يعد متنوعًا، ويصبح الوصف ملازمًا للشخص حتى وإن كان من أحفاد أحفاد المهاجرين إلى بريطانيا من المسلمين أو اليهود أو السيخ.

إن مشكلة خطابات التنوع ذات شقين: الأول أنها خاطئة فالتنوع سمة لجميع المجتمعات البشرية، والثاني إعفاء المجموعات المسيطرة اجتماعيًّا من اعتبارها متنوعة.

التنوع سمة من سمات جميع المجتمعات البشرية منذ قديم الأزل، وتعدد الثقافات هو التجربة الإنسانية الطبيعية، ومع هذا فهناك خط فكري يفيد أن التنوع اللغوي جديد نسبيًّا، وأنه في تزايد، وأننا نواجه شكلًا جديدًا منه يسمى «التنوع الفائق»، الذي حدث في العشرين سنة الماضية بسبب انتقال أناس أكثر من أماكن أكثر إلى أماكن أكثر، ونتيجته مستوى من التعقيد ونوع منه يفوق أي تجربة سابقة في مجتمع معين.

تبنت فكرة التنوع الفائق بحماس كثير من حقول العلوم الاجتماعية، ومنها علم اللسانيات الاجتماعي التطبيقي؛ لأنها تبدو صحيحة في تجربة الحياة اليومية لكثير من الناس، ويرى بعض علماء الاقتصاد أن التنوع الشخصي يزيد في مقابل تناقص التنوع المجرد، ويقصدون به عدد اللغات في العالم، فمفهوم التنوع هو الذي تغيّر، وقد يتساءل البعض كيف لهذا التنوع الشخصي الذي جربه كثيرون

وأُطْلِق عليه لقب «التنوع الفائق» ألا يكون مثبتًا بالفعل في أرقام الهجرة العالمية، وجواب ذلك في بيانات البلدان الأصل وبلدان المهجر، فإن هناك بلدانًا، مثل: الاتحاد السوفييتي سابقًا، أصبحت ترسل عددًا كبيرًا من المهاجرين بعد أن كان ذلك ممنوعًا، وتوقفت الهجرة إلى بعض البلدان، مثل: أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وتوجه المهاجرون أكثر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وألمانيا، وكندا، وفرنسا، ودول الخليج، وهذه الدول هي التي يلاحظ فيها تنوع فائق.

ويمكن عَدُّ رسومات الفايكنغ في أيا صوفيا منذ أكثر من ألف عام دليلًا على التنوع الفائق، فقد كان حراس الإمبراطور البيزنطي وحدة منتخبة من المرتزقة من الشباب الباحث عن الفرص من الشمال الأوربي، فشمل الروس والإسكندنافيين والألمان والإنجليز والكلت.

ويجب التنبه إلى أن محو التنوع اللغوي من سجل التاريخ سهل نسبيًّا لأنه بطبيعته سريع الزوال فيختفي مع اختفاء اللغة المنطوقة، أما السجل المكتوب فهو السجل الرسمي لمعظم التاريخ البشري؛ لكنه لا يحمل إلا قليلًا من آثار ممارسات اللغة اليومية، ويختلف اليوم عن الأمس بحكم امتلاكنا الأدلة على التنوع اللغوي الفائق من خلال التسجيل الصوتي للمحادثات غير الرسمية، وجمع النصوص العادية في المشهد اللغوي، مثل إعلانات تأجير الغرف المكتوبة بخط اليد، ومراقبة المجتمعات المتنوعة، وأخذ عينة من التواصل الرقمي على وسائل التواصل الاجتماعي، وهذه البيانات لم يكن معظمها متاحًا في الأزمنة الماضية بعَدّها دليلًا على التنوع اللغوي.

إن القسطنطينية شاهد على بقاء التنوع الفائق، مع تغير اللغات، فقبل سقوط القسطنطينية في يد السلطان محمد الفاتح كنت تسمع دوي لغات متعددة، منها: اليونانية واللاتينية والجرمانية والأرمنية، وحلت مكانها العربية والفارسية والتركية لغة للدين والبلاط والجيش، وبقيت اليونانية لعامة سكان المدينة، ومن أبرز الأدلة على التنوع الفائق: أن السلطان نفسه تعلم القراءة

هذه الطبعة إهـداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والكتابة باللغة العربية واليونانية والعبرية واللاتينية والفارسية بالإضافة إلى التركية، يضاف إلى ذلك أن أهم معلميه كرديّ، كما استقطب الفاتح للمدينة مستوطنين ممن يتحدثون المجرية والإيطالية والروسية والصربية والأرمنية.

وشهد إعلان الجمهورية التركية نهاية التعدد اللغوي، إذ حوربت اللغات الأخرى غير التركية، وسعى أتاتورك لتخليص اللغة التركية من أي صلة لها بالعربية والفارسية تحت شعار ما يسمى بإصلاح اللغة التركية، فألغي النص العربي وحل محله الحرف اللاتيني، ففقد الأتراك بهذا العمل سجلهم التاريخي المكتوب في لحظة واحدة، وكان هذا الإصلاح نجاحًا كارثيًّا كما يصفه أستاذ الدراسات التركية «جيفري لويس».

فابتداع التجانس، وجعله هو الأمر الطبيعي يشرع شكلًا من أشكال الظلم؛ لأنه يساعد على جعل التجانس اللغوي للغة القياسية هو الأمر المثالي المتخيل، ومن خلاله يحاكم المخزون المتنوع للمتحدثين الأفراد.

أصبح التنوع اللغوي في بعض السياقات تعبيرًا ملطفًا للتبعية اللغوية، والتنوع اللغوي ليس حديثًا؛ بل هو التجربة البشرية الطبيعية طوال السنين.

تتناول المؤلفة في الفصل الثالث تبعية التنوع اللغوي، وتذكر في مقدمته أن علماء الاجتماع يشرحون الاختفاء النسبي للتنوع اللغوي بقولهم: إن المجتمعات المتنوعة لغويًّا تتميز في كثير من الأحيان بعقلية أحادية اللغة وهذا المصطلح استعمله اللساني «مايكل كلاين»، لوصف غياب التوافق بين حقيقة تعدد اللغات وانتشارها في أستراليا، والتصور المثالي لأستراليا بوصفها أمة أحادية اللغة تتحدث الإنجليزية وحدها، وعقلية أحادية اللغة لا تظهر من العدم وإنما من خلال مجموعة واسعة من الممارسات والخطابات في عملية مستمرة من صناعة الخطاب وتكراره، والبناء الخطابي لهذه العقلية ليس جديدًا بل كان مشهورًا عند متحدثي الإنجليزية القديمة.

إن إحدى الطرق التي نرى من خلالها اللغات القياسية الأحادية أمرًا طبيعيًّا، والانحراف عنها يعد إشكاليةً الارتباطُ الوثيقُ بين اللغة والمكان، إن الاطلاع على الخرائط التي تتشكل فيها المناطق على أساس اللغات مثال، فأمريكا الشمالية جميعها ناطقة بالإنجليزية، باستثناء جزء بسيط للفرنسية في شرق كندا، وأكثر من نصف أمريكا الوسطى والجنوبية مرتبط بالإسبانية، والبرازيل بالبرتغالية، وهذه الخرائط لا تخبرنا عن توزيع اللغات فحسب بل تؤدي وظيفة خطابية، إن مبدأ الإقليم يعد أساسًا لمعظم أفكار العدالة اللغوية؛ لأنه يدعم التشريعات اللغوية، ومن الأمثلة المعروفة لدول متعددة اللغات أكدت المبدأ الإقليمي الذي يحدد لغة معينة لمكان معين بلجيكا وكندا وسويسرا، فالتشريع البلجيكي يقسم البلاد إلى مناطق لغوية بناء على أنماط الاستيطان التاريخي، فهناك منطقتان كبيرتان أحاديتا اللغة، هما: فلاندرز هولندية، ووالونيا فرنسية، وإقليم ثنائي اللغة بروكسل هولندية وفرنسية، وأقاليم مختلفة تعرف بأنها أحادية اللغة، مع وجود لغة أخرى تتمتع بالحماية، فإذا سكنت عائلة فرنسية في المنطقة الأحادية بالهولندية فإنها لن تتمتع بالحماية القانونية مثل العوائل الفرنسية القاطنة في والون، وليس ثمة أي تشريع مكاني للغات واللهجات المستعملة تقليديًّا في بلجيكا، فلغات مثل: العربية والإيطالية والبربرية والإسبانية والتركية، تتحدث بها أعداد كبيرة منذ الستينات، ولكن لكونها لا ترتبط بمنطقة تاريخية معينة فينظر إليها الآن على أنها لا تنتمي للمكان.

وحتى عندما يكون التشريع مصممًا لحماية التنوع اللغوي وتعزيز لغات الأقليات، فإن منطقه قد اتبع المبدأ الإقليمي كما هو حال الميثاق الأوربي للغات الإقليمية والأقليات، ويخرج من هذه الحماية اللغات الأوربية التاريخية غير المرتبطة تاريخيًّا بمنطقة معينة، مثل: اليديشية والرومانية، واللغات التي وصل متحدثوها إلى الإقليم بعد تشكل الدولة الحديثة، ولم يستقروا في الضواحي الريفية، ومبدأ الإقليم هو اعتقاد جمعي بربط لغة مجردة معينة بمكان معين.

ويـزداد التنـوع اللغـوي في الأماكـن الحضريـة حـتى إنـه يصعـب تجاهلـه، ومـن الأمثلـة علـى ذلـك بروكسـل الـتي صنفـت علـى أنهـا ثنائيـة اللغـة، ومـا تـزال أماكـن الفصـل العنصري حاضرة في أكثر المدن ذات التعدد الثقافي، ويظهر ذلـك علـى وجه الخصوص في المقابر، فقد اسـتقبلت طهران مئة وخمسـة عشر ألـف لاجئ بولنـدي مـن أصـل ربـع مليـون رحلـوا إلى سـيبيريا، نتيجـة ضـم الاتحـاد السـوفييتي لديارهـم، واسـتوطنوا طهـران، والمقابـر شـاهد علـى هـذا الفصـل فالمقـبرة البولنديـة تضـم رفاتهـم، حـتى مـن بقـي منهـم في طهـران مـن النسـاء وتزوجـت إيرانيـا، فإنهـا تدفـن إذا ماتـت في المقـبرة البولنديـة.

وفي عـام ١٩١٩م ألقى الرئيـس الأمريكـي روزفلـت خطابًـا قـال في أثنائـه: لدينـا هنـا مكـان للغـة واحـدة فقـط، هـي اللغـة الإنجليزيـة، رغـم أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ليـس لهـا لغـة رسـمية محـددة في دسـتورها، إلا أنـه يعتقـد أن اللغـة الإنجليزيـة هـي الوحيـدة والفريـدة، وتشـكل جانبًـا مركزيًّـا للهويـة الوطنيـة بوصفهـا أمـة مهاجـرة، كذلـك الحـال في فرنسـا وبلجيكـا الـتي تعمـل بمبـدأ الإقليـم، ولا تنـص دسـاتيرها علـى لغـة رسـمية.

ومـن تمظهـرات هـذا الاعتقـاد: العتـب علـى صينيـين يقيمـون في سـان فرانسسـكو لا يتحدثـون الإنجليزيـة، فيعابـون علـى ذلـك، وكذلـك مـا حصـل لطالـب متفـوق يدعـى «سـاول تيلـو الابـن» في إحـدى ثانويـات نيومـان، وهـي مدينـة صغـيرة، فقـد كتـب خطـاب التخـرج باللغتـين الإسـبانية والإنجليزيـة، فطلـب منـه المديـر أن يختـار واحـدة منهمـا، فاختـار الإسـبانية لكـون والديـه لا يجيـدان الإنجليزيـة، فثـارت ثائـرة الإعـلام، تبعًـا لمقـدم البرامـج الشـهير «بيـل أورايلـي» في قنـاة فوكـس نيـوز الـذي صعّـد هـذا الأمـر، وتبعـه وتابعـه كثـيرون في وسـائل الإعـلام، وأطلقـوا علـى هـذا التصـرف «الفضيحـة الوطنيـة»، ويغلـب أن تكـون هـذه الخطابـات حدثًـا داخليًّـا في مدينـة صغـيرة إلا أن هـذا الأمـر صُعّـد إلى مسـتويات عليـا، واتهـم الطالـب بالوقاحـة، وغيـاب

الاحـترام للولايـات المتحـدة، وقـد اسـتندت كثـيرمـن التعليقـات علـى مبـدأ الإقليـم بـأن هـذه هـي الولايـات المتحـدة وليسـت المكسـيك.

تقـود هـذه القصـة وأمثالهـا إلى قناعـة مفادهـا أن أصحـاب التنـوع لـم يبذلـوا جهـدًا لتعلـم اللغـة، وهـذا ليـس في الولايـات المتحـدة فقـط، بـل كذلـك في ألمانيـا في الحملات الـتي تقودهـا للحديـث باللغـة الألمانيـة بواسـطة سـفراء اللغـة مـن نجـوم الرياضـة أو المشـاهير، فهـي تفـترض أن المهاجريـن لا يدركـون أهميـة اللغـة في التوظيـف والعمـل، وهـذه الحمـلات قامـت لإبلاغهـم، وأن عـددًا قليـلًا منهـم ومـن أبنائهـم يتعلـم اللغـة، وأنهـم اختـاروا ألا يفعلـوا ذلـك؛ لكونهـم كسـالى، ولا يـدرك هـؤلاء أن تعلـم اللغـة ليـس سـهلًا؛ بـل يأخـذ تعلـم اللغـة الأم وقتًـا طويـلًا، فكيـف باللغـة الثانيـة المحكومـة بعـدد مـن المتغـيرات كالعمـر، والمسـتوى التعليـمي، والكفـاءة، وبرنامـج التعليـم، وقـرب اللغـة، وغيرهـا مـن الظـروف.

لـذا كان إلقـاء اللـوم علـى الأفـراد لاتخاذهـم خيـارات خارجـة عـن إرادتهـم هـو بوضـوح أمـر غـير عـادل، كمـا أن وصـم ضعفهـم في اللغـة بالكسـل لـه عواقـب وخيمـة.

مـن ضمـن ضحايـا التهميـش اللغـوي، المهاجـرون بطـرق شـرعية أو غـير شـرعية، فعنـد نقـص المـال والوقـت، وعـدم صحـة الوضـع القانـوني فـإن اللغـة المفترضـة سـتكون في أضعـف حالاتهـا، ومـن أمثلـة ذلـك بلـدة أفريقيـا في مدينـة قوانـزو الصينيـة، الـتي يتحـدث فيهـا الأفارقـة الذيـن جـاؤوا للتجـارة بلغـة تسـمى «الصينجليزيـة»، فهـذا التعـدد اللغـوي الشـعبي للمتحدثـين في هـذه البلـدة، لا يغـني عنهـم شـيئًا إذا لـم يتقنـوا الصينيـة، مـع العلـم أن بعضهـم يتقـن العربيـة والإنجليزيـة والفرنسـية والماندنيـكا والبـولار والسوسـو، فـإذا لـم تتقـن الصينيـة فـإن قيمـة هـذه اللغـات محـدودة جـدًّا، فهنـاك كثـير مـن المصانـع لا تتحـدث إلا بالصينيـة.

يحكـم علـى اللغـة الـتي يتحدثهـا النـاس مـن خلالهـم، بمعـزل عـن إتقانهـم للغـة، فالصـورة النمطيـة لمجموعـة لغويـة لهـا ثقلهـا في الحكـم علـى لغتهـم، وهـذا أمـر قـد

أجريت حوله العديد من البحوث، ومنها على سبيل المثال تجربة أجريت في إحدى جامعات فلوريدا، فقد سجل باحثون محاضرة علمية صوتية موجهة للطلاب الجامعيين، والمتحدثة امرأة أمريكية أصلية بلهجة أمريكية إنجليزية قياسية، عرضت المحاضرة على مجموعتين من الطلاب، ووضعت لكل مجموعة صورة مختلفة، في الأولى صورة لامرأة أمريكية، وفي الثانية صورة لامرأة آسيوية، فسمع المتحدثون في المجموعة التي عرضت فيها صورة المرأة الآسيوية لكنة أجنبية، أو غير أصلية أو آسيوية، فأدى ذلك إلى تقليل الفهم عند هذه المجموعة، وعلى ذلك حصلت على تقييم قليل جدًّا مقارنة بالأخرى بناء على هذه الصورة المرافقة، وهو هو نفس التسجيل، والصورة حول الكفاءة اللغوية لبعض المجموعات قوية جدًّا، إلى درجة أن الابتعاد عن التوقعات قد يعامل على أنه دليل على الكذب، ويؤيد هذا ما حصل لطالبي اللجوء السيريلانكيين، حيث إن المتحدث باسمهم كان يملك اسمًا إنجليزيًّا ويتكلم بلغة إنجليزية جيدة كما وصفوه بذلك، ولأجل ذلك كذب بأنه لاجئ حقيقي.

ويمكن استعمال الاختيار اللغوي لتقويض القيمة الأخلاقية للسكان ذوي اللغات المتعددة بطرق أخرى، ويحصل ذلك عندما يحدد الاختيار اللغوي في لافتات الإرشادات والمحظورات مجموعة معينة بوصفهم معتدين محتملين، كما حصل في أحد الفنادق في أستراليا حين كتب التحذير من التدخين بالإنجليزية والصينية، فهي تصنف الضيوف الصينيين على أنهم متهمون، ومعتدون محتملون، فهي قد اختارتهم دون غيرهم لتضعهم في المجتمع غير المهذب.

تسهم اللافتات الموجهة إلى مجموعات سكانية متنوعة لغويًّا في الانتقاص من صفاتهم الجيدة، ويبرز ذلك في مدارس اللغة الإنجليزية في أستراليا التي يرتادها الطلاب الدوليون أو المهاجرون، ودورات المياه هي مكان التوترات بين الجماعات، وقد صممت دورات المياه وطرق النظافة بعدها على قاعدة: «مقاس

واحد يناسب الجميع»، رغم اختلاف الثقافات في النظافة الشخصية بعد قضاء الحاجة، وفي دورات المياه هذه لافتات بلغات متعددة العربية والصينية والإنجليزية والفيتنامية، وهي تشهد بمعركة عدوانية سلبية بين الجماعات التي تستعمل دورات المياه هذه.

ومع غياب توفير الخيارات في دورات المياه، ووجود لافتات في دورات المياه مثل الموضحة آنفا، فإن الرسالة الرمزية المرسلة هي وجود جماعة مستبعدة، ومن يستعمل دورات المياه بغير الطريقة الأسترالية فهو معتد غير شرعي.

إن الجهود المبذولة للجمع بين تعليم اللغة والتحول الشخصي ليست جديدة، وتفهم لافتات دورة المياه الآنفة على أنها محاولة لتعليم اللغة الإنجليزية، وتغيير عادات استعمالهم لدورات المياه، وكذلك كانت تفعل حركة الأمركة في أوائل القرن العشرين حين حاولت تغيير عادات النظام الغذائي للمهاجرين وإدارة المنزل، وكانت تدمج برامج اللغة الإنجليزية للمهاجرين من أصل أسباني في الولايات المتحدة مع تعليمات لمهارة تربية الأطفال.

إنه من غير الممكن أن تضع خطًا أخلاقيًا بين تبعية الكلام وتبعية المتحدثين، فأحدهما سيقود إلى الآخر دائمًا، ومظالم الهيمنة الثقافية التي تظهر في هذه العمليات تتفاقم في المساحات التواصلية غير المرنة، فهي ترسخ غياب المساواة بين المتحدثين المهيمنين والتابعين.

وتتحدث المؤلفة في الفصل الرابع من الكتاب عن التنوع اللغوي في العمل، فتذكر أنه تشيع مجموعة من الافتراضات حول العلاقة بين العمل والتنوع اللغوي، فالمهاجرون لا يمكنهم العثور على وظائف تناسب مستواهم لأن لغتهم الإنجليزية ليست جيدة بما يكفي للدخول لسوق العمل، والحقيقة أنه من السهل دحض مثل هذه الافتراضات بأن ضعف الكفاءة هو العائق الذي يواجهه المهاجرون، ودليل ذلك ما حصل في أستراليا لثلاث مئة وأربعة وأربعين مترجمًا،

ومترجمًا فوريًّا عراقيًّا كانوا مع الجيش، فلما أعيد توطينهم في أستراليا لم يوظف منهم سوى تسعة! هذا المثال يوضح أن افتراض وجود علاقة مباشرة بين إتقان اللغة الإنجليزية والوصول إلى سوق العمل هو أمر مبالغ في تبسيطه، فهناك حواجز نظامية غير معروفة، تحول دون التوظيف.

لقد وجدت الدراسات أن المتقدمين للوظائف الذين يحملون أسماء تشي بالانتماء لمجموعة عرقية غير مهيمنة أقل حظًّا في تلقي رد، أو دعوتهم لإجراء مقابلة، مقارنة بالمتقدمين الذين يحملون اسمًا يشير إلى الانتماء لمجموعة عرقية مهيمنة، فقد أُرْسِل خمسة آلاف طلب وهمي للتوظيف، واختيرت أسماء صينية وإنجليزية وإيطالية وشرق أوسطية وأسماء لسكانٍ أصليين، وكانت الأسماء الصينية والشرق أوسطية أقل حظًّا في الرد عليهم، ودعوتهم للمقابلة، وكذلك عانى الذين يحملون أسماء للسكان الأصليين، وفي المقابل كان للمتقدمين الذين يحملون أسماء إنجليزية أو إيطالية حظوظ رد عالية، كذلك حصل عند أمركة الأسماء من قبل المهاجرين الأوربيين في الثلاثينات، فقد وجدت الدراسات أنهم أعلى دخلًا ممن لم يغيروا أسماءهم، وهذا كذلك حصل في السويد من قبل الشرق أوسطيين أو السلافيين الذين غيروا أسماءهم إلى أسماء سويدية أو أسماء محايدة فكانوا أعلى دخلًا ممن لم يغيروا أسماءهم.

وقد عبّر تعبيرًا فنيًّا دقيقًا عن التمييز العنصري في مقابلات العمل، وعواقبه على الوضع الاجتماعي للأستراليين الأفارقة بإنتاج فيلم قصير بعنوان: «طالب وظيفة»، ولعل جزءًا من المشكلة ضعف إلمام طالب الوظيفة بالمعايير التداولية الأسترالية، فقد يكون الافتقار إلى الإلمام بالمعايير والعادات التداولية بالفعل عاملًا أكثر أهمية من التمييز العنصري، باختصار فقد فشل المتقدمون المهاجرون بسبب اللغة، ومع هذا لم تكن لهجتهم أو قواعدهم النحوية أو ضعف قدرتهم على إنتاج اللغة الإنجليزية القياسية هي السبب في ذلك، بل قضية تتعلق بقدرة طالب الوظيفة على سرد قصة تبين مناسبته لتلك الوظيفة، وكيف أنه لديه الاستعداد لها.

ومع أنّ اللغة تعدُّ أحد أبعاد التميز، إلا أنّ مكمن الخطورة هو أنها أقلُّ الأبعاد وضوحًا، وفهمًا، وقابلية للقياس.

وقد أجريت بحوث متعددة حول تعلم اللغة أثناء العمل في أوربا استقصاء لمفهوم الاكتساب الطبيعي للغة، أو ما يطلق عليه الانغماس دون تعليم رسمي، فتوصلت إلى استنتاجات متقاربة مع ما خرجت به الدراسة الشهيرة لعالم اللغة «شومان»، وهي الإخفاق في تحقيق تقدم كبير في تعلم اللغة الإنجليزية، والواقع أن الالتحاق بالعمل بحد ذاته لهذه الفئة من السكان لا يمنحهم فرصة لممارسة اللغة الإنجليزية كما أثبتت ذلك دراسة أسترالية أجريت على عمال فلبينيين يعملون في مجال اللحوم، فقد وظف مصنع معالجة اللحوم في بلدة ريفية في كوينز لاند عمالًا فلبينيين، وكانت ممارسة اللغة الإنجليزية أثناء العمل نادرة للغاية؛ لظروف العمل فأي تواصل سيبطئ الإنتاج، فالتواصل يضر بالعمل ويتعارض مع أهدافه، واقتصر التواصل على أوقات الراحة، التي كان العمال يميلون فيها إلى التواصل مع مواطنيهم، أو يفضلون الراحة وعدم الكلام، وبناء على هذه الدراسة ودراسات أخرى توصَّل الباحثون إلى أن مكان العمل عادة ليس هو السياق المثالي لتعلم اللغة كما هو متصور في كثير من الأحيان، فغالبًا ما تكون ظروف أماكن العمل غير مواتية لتعلم اللغة من قبل العمال المهاجرين الذين يعملون في أعمال متدنية الأجور، وكثيفة العمل، وقد يعد التحدث عقبة في الوصول إلى الأداء المرضي في مكان العمل، إن الكفاءة المحدودة للغة السائدة في سوق العمل تهدد الاندماج الاجتماعي على المدى البعيد، وقد تضر العمال المهاجرين بشكل دائم، كما أن برامج التدريب اللغوي أثناء العمل هي طريق محتمل للخروج من هذا المأزق؛ لكنها نادرة، وآخذة في التناقص في ظل ظروف توظيف الليبرالية الجديدة للاقتصاد الجديد.

وقد ظهر نمط آخر من الظلم يرتبط بقمع التنوُّع اللغوي في العمل. ويُمثَّل لهذا النوع من الظلم بحادثتين شهيرتين الأولى في أمريكا حين أقدم مستشفى على فصل أربع ممرضات كن يتحدثن بالتغالوغية في وقت استراحتهن، ففصلن تعسفًا، فرفعن قضية وكسبنها، والأخرى لعاملة تنظيف كرواتية في ألمانيا، أكثر عليها أرباب عملها من التوبيخ والتقريع المتعلق بضعف لغتها الألمانية، وأكثروا من الحديث معها عن أهمية دخول دورة في اللغة الألمانية، مع كون عملها هو هو منذ ما يزيد عن عقدين، فرفعت قضية، ولكنها خسرتها، بحجة اتفاق رأي القاضي مع أرباب عملها، حتى وإن لم تكن اللغة جزءًا جوهريًّا من عمل هذه المرأة العجوز.

يتناول الفصل الخامس موضوعًا مهمًّا هو التنوع اللغوي في التعليم، ففي تقرير لليونسكو حول تحقيق هدف «التعليم للجميع» يحكي عن أزمة تعليم، ويشير أحدث تقرير إلى أن حوالي أربعين بالمئة من طلاب المدارس الابتدائية يتركون المدرسة دون تعلم أساسيات القراءة والرياضيات، ويتفق معظم علماء الاجتماع على أن نظام التعليم لا يخدم الهدف الواضح المتمثل في تعليم الجيل القادم وغرس المعرفة في الشباب فحسب، ولكن المدارس لها منهج خفي للاستنساخ الاجتماعي، أي للحفاظ على النظام الاجتماعي الاقتصادي واستدامته، وقمع التنوع اللغوي، وغرس التنوع المعياري للغة السائدة بوصفها الشكل الشرعي الوحيد للتعبير اللغوي.

يقف التعليم الرسمي عادة في وجه التنوع اللغوي، ويقمعه، وحالة التعليم في منطقة سيكيلي الرومانية شاهد على ذلك، فالمجريون استقروا فيها منذ العصور الوسطى، وأصبحت منطقة لحكم ذاتي داخل المملكة المجرية، ثم منحت إلى رومانيا بعد الحرب العالمية، ثم رجعت إلى المجر لمدة خمس سنوات، ثم عادت إلى أحضان رومانيا، وبعد مرور فترة الشيوعية فإن دستور رومانيا يحمي الأقلية المجرية، وذلك بسبب رغبة رومانيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، ومن شروط

الانضمام حماية حقوق الأقليات، والدستور يتيح التعليم الثنائي في هذه المنطقة، بعد تاريخ من قمع اللغة المجرية، لكن النتائج في اللغتين المجرية والرومانية متدنية بسبب السياسات المعادية سابقًا للمجرية، وأدى ذلك إلى نقص المعلمين المؤهلين، والمواد التعليمية المناسبة، والقواميس المتخصصة، ويمكن حل هذا الإشكال بالنسبة للغة المجرية؛ لكونهم يستطيعون استنساخ النظام التعليمي في المجر التي تتحدث اللغة المجرية، فهناك كتب ومعلمون مؤهلون، لكن لم يطرح هذا الخيار لأنه يقدح في سياسة رومانيا التعليمية، ويفتقر التعليم بالرومانية في هذه المنطقة لسوء الحظ كذلك؛ لأن المجريين يشكلون ثلاثة أرباع السكان في هذه المنطقة، فتغيب فرص ممارسة اللغة الرومانية، فأدى ذلك إلى ضعف الطلاب وفشلهم في الامتحانات النهائية للمرحلة المتوسطة، ومن استطاع منهم إكمال الدراسة في المرحلة الثانوية فإنه غالبًا لا يتحدث الرومانية بطلاقة، ولعل أهم أسباب هذه الإخفاقات والضعف تدريس اللغة الرومانية بوصفها اللغة الأم، مع أن القاطنين في سيكيلي لا يتعرضون للغة الرومانية، وليست هي لغتهم الأم، فإذا كانت هذه الأقلية التي لها حماية دستورية بهذا السوء، فكيف بالأقليات الأخرى التي لا حماية دستورية لها؟

إن حالة الأقلية المجرية رغم ما فيها من سوء وصعوبة، إلا أنها ليست أسوأ من الطلاب من الأقليات الذين يضطرون إلى دراسة اللغة والمحتوى في آن معًا مع مواطنيهم الذين يدرسون بلغتهم، وهذا الوضع يطلق عليه الانغماس اللغوي، وقد قضت المحكمة الأمريكية في عام ١٩٧٤م بأنه - التعليم بالانغماس - يشكل انتهاكًا للحقوق المدنية، ورغم هذا فهو السائد في تعليم أطفال الأقليات في جميع أنحاء العالم، وهناك دراسات حديثة تبين سلبيات هذا النوع في المراحل الأولى وفي المرحلة الجامعية، مثل الدراسة النيوزيلندية التي تناولت أداء مئتين وسبعة وتسعين طالبًا في مرحلة البكالوريوس يدرسون الصيدلة، وبينت أثر التعليم بالانغماس على أداء الطلاب غير الناطقين بالإنجليزية.

هذه الطبعة إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يتفاوت طلاب الأقليات في ظروف التعليم بالانغماس، فقد وجدت دراسة شاملة لعدة أبحاث في أمريكا الشمالية أن متوسط أداء طلاب الأقليات ما بين خمس سنوات إلى سبع، ومن الطلاب من هو دون ذلك، ومنهم من لا يصل، أما في إسرائيل فقد وجدت دراسة أن الطلاب الروس يستغرقون في المتوسط ما بين تسع سنوات إلى إحدى عشرة سنة للوصول إلى معايير الصف الخامس، أما الطلاب من أثيوبيا فلم يستطيعوا الوصول أبدًا، وهناك حالة حرمان مركب تتمثل في بعض الأقليات، مثل الأقلية البرازيلية في اليابان، حيث تناولها مجموعة من الباحثين اليابانيين من عدة جوانب وكانت العينة مئتين وثلاثة مراهقين من الجيل الثاني القاطن في محافظة «شيزوكا»، تناولها الباحثون من جهة تعليم الوالدين، والتوظيف، والجنوسة، والعرق، والعمر عند الهجرة والتنقلات الدولية، والسياق المحلي، وإتقان الوالدين لليابانية، وخلاصة ما توصل إليه الباحثون أن أهم العوامل الإيجابية هي العمل المنتظم للأب والإقامة في مكان يدعى «هاماماتسو»، أما أهم العوامل السلبية فهو الجنس الأنثوي، وأن يكون الانتقال إلى اليابان حين يبلغ الطفل عشر سنوات فأكثر، والتردد بين البلد الأم والبلد المستضيف، وكذلك الوضع المادي للأسرة، واستقرار العائل في العمل.

وفي السياق نفسه، تقف الاختبارات ضد التنوع حين تساوي بين أبناء المهاجرين، أو اللاجئين، وبين أبناء اللغة الناطقين الأصليين باللغة، فإذا انتهت هذه الاختبارات كما هو متوقع لها أن تنتهي، فلا يلام فيها صانع السياسة التعليمية، ومصمم الاختبارات، لكن يلقى اللوم فيها على القدرات الأكاديمية لتلك المجموعات المحرومة، وقصة اللاجئ الأفريقي أوسكار في مدرسة في فيرمونت شاهد على ذلك حين استغرق في قراءة نص عشرين دقيقة، والمدة الطبيعية لقراءته خمس دقائق، ولم يستطع أن يتعامل مع الأسئلة بالطريقة التي تعامل بها أقرانه؛ لكونه حديث اللجوء، قليل الثقافة في السياق الأمريكي مقارنة بأقرانه الأمريكيين، ويدرج في السياق نفسه الطلاب من السكان الأصليين في أستراليا

الذين يقطنون في الإقليم الشمالي في أقصاه، ويتحدثون لغة إنجليزية مولدة، وما هي بإنجليزية، فيخضعون لنوع مشهور من الاختبارات الذي يخضع له بقية الطلاب الأستراليين وتكون نتائجهم ضعيفة إضافة إلى تردي الحالة الصحية في مناطقهم، حيث إن سبعين بالمئة من الأطفال يعانون من ضعف السمع، وفي نفس السياق حَرَم التعليم بالانغماس من دعم الأقليات في تعلّم اللغة الإنجليزية في اكتساب كفاءة لغوية كافية وتعلم محتوى أكاديمي مناسب، فنسيت حقيقة أن هؤلاء أصحاب هذه الخلفيات اللغوية هم متعلمون للغة الإنجليزية وليسوا ناطقين أصليين بها، فكانوا بسبب ذلك على حافة أن يتسربوا من المدرسة، وذلك له انعكاسه الخطير على الاستبعاد من الأمن الاجتماعي والاقتصادي، كما أنهم فقدوا فرصة تطوير كفاءتهم في لغتهم الأم، مما ترتب عليه حرمانهم من مزايا ثنائية اللغة ذات الكفاءة اللغوية العالية.

وكما أن التعلم بالانغماس له آثار سلبية على النواحي الأكاديمية، فإن له كذلك تأثيرًا سلبيًّا في اللغة الأم، فهو يعوق تطور اللغة الأم، ومنع تطور اللغة الأم عن طريق التحول الكامل إلى اللغة السائدة له نتائج سلبية على تعلم اللغة، وعلى التطور المعرفي العام والتحصيل الأكاديمي، وكذلك للتعلم بالانغماس عواقب سلوكية واقتصادية سلبية متعددة، فإتقان اللغة الأم يعد أمرًا مهمًّا للصحة النفسية لأطفال الأقليات وشبابها، وذلك ما خرجت به إحدى الدراسات للآثار السلبية لذلك في الأطفال الأمريكيين من أصل آسيوي، فقد زادت المشكلات السلوكية لجميع الأطفال في تلك الفترة، ووجدت الدراسة أن أحاديي اللغة بالإنجليزية كانوا يعانون من مشاكل صحية ونفسية أكبر من أقرانهم ثنائيي اللغة، أو الذين لغتهم المهيمنة هي اللغة الأم.

وإضعاف اللغة الأم قد يؤدي إلى تقليل الفرص الاقتصادية لشباب الأقليات، كما كشفت عن ذلك دراسة أمريكية أخرى تناولت الدخل المادي للجيل الثاني

من المهاجرين مقارنة بمستوى إتقانهم للغتين، وخلاصة القول إن دفع الأطفال المهاجرين إلى اللغة السائدة سيء لهم من الناحية التعليمية والمعرفية والاجتماعية النفسية، وكما نتج عن هذا البحث الذي أجري على ثلاثة آلاف وخمس مئة وثلاثة وخمسين شخصًا، فإنه كذلك سيء لهم اقتصاديًا.

ويحكي الفصل السادس عن التنوع اللغوي والمشاركة، وهو مبني على الفصلين السابقين، فمن المنطقي أن يفضي الحرمان في العمل والتعليم إلى الحرمان في مجالات أخرى، فالذين استبعدوا من العمل المناسب سيجدون أن فرص مشاركتهم في الأنشطة الترفيهية مقيدة أيضًا، ومثل هذا التحصيل الدراسي المنخفض فإنه سيؤثر في فرص العمل تأثيرًا سلبيًا، ويرتبط بالجريمة وتعاطي المخدرات، فالعدالة الاجتماعية متعددة الأبعاد، والحرمان يتقاطع في عدة مجالات، والحرمان اللغوي يؤثر بشكل خاص في فرص المشاركة في الحياة المجتمعية خارج العمل والتعليم، وتقف اللغة حاجزًا يعوق المشاركة، وتؤثر في جودة المشاركة إذا حصلت، ومقتل المواطنة الأسترالية من أصل أفغاني «مرضية» شاهد على ذلك، فقد كانت اللغة سببًا في هذه الحادثة المؤسفة، فقد خنقها زوجها حتى الموت بعد أربعة عشر عامًا من الزواج، فقد تنقلت مع ابن عمها من أفغانستان إلى مخيم للاجئين في إيران ثم حطت رحالها أخيرًا في أستراليا، وكان لعدم إتقانها اللغة الإنجليزية، وقلة المتحدثين بلغتها الدارية (لهجة من لهجات الفارسية) في الحي الذي تقطنه سبب مباشر في ما وصلت إليه، فقد كانت نذر الموت تلوح في الأفق، فنتيجة لكثرة الخلافات مع زوجها، وتعنيفه لها، مع غياب شبه تام للاستجابة لها بسبب لغتها، كان مصيرها ذلك المصير المشؤوم، المحزن أنه كان يمكن أن تنجو من محاولة قتلها لو أن هناك من يتحدث بلغتها على الطرف الآخر من محادثات الطوارئ التي تكرر استنجادها بها، وهذا الأمر أيضًا لفت الانتباه في أمريكا، حيث إن الأسبان في جنوب غرب أمريكا في وقت جمع البيانات كانوا أكثر من خمسين بالمئة من سكان المدينة، ولم تخصص المدينة

موظف طوارئ ثنائي اللغة، بل كان الموظف يتحدث الإنجليزية، فيحوّل مكالمة من لا يستطيع الحديث بالإنجليزية إلى خدمة الترجمة الهاتفية، التي تستغرق ضِعْف الوقت، رغم كون بعض المكالمات طارئة والثانية فيها مهمة جدًّا لإنقاذ إنسان.

إن ما حصل لمرضية يقودنا للحديث عن الفجوة بين الجنسين، فتعد النساء المهاجرات من أكثر الفئات ضعفًا، وتشكل عزلتهن اللغوية جانبًا رئيسًا من جوانب الحرمان، ومن العوائق التي تواجه النساء عائق التنوع اللغوي، فهناك امتحان رسمي للغة الإنجليزية؛ لأجل الحصول على الجنسية، وهذا الامتحان الذي أقر في ٢٠٠٧ كانت له آثار واضحة في تقليص هجرة غير المتعلمين أو ذوي التعليم المحدود، ففي دراسة أجريت في أمريكا على ثلاث مناطق أجرتها عالمتا الاجتماع «جوان دريبي»، و«ليا شمالزبارو» استهدفت النساء الأسبانيات، وكانت المناطق مختلفة من حيث حضور اللغة الأسبانية، ووجود المجتمع الداعم، وخلصت الدراسة إلى أن الاستبعاد اللغوي هو مسألة سياق، هذا وقع الهجرة على النساء، فكيف بما يسمى «اكتئاب ما بعد الولادة»، فمعظم النساء يعانين من اكتئاب ما بعد الولادة، وثبت أن المهاجرات يتأثرن كثيرًا بهذه الحالة، فالدراسات التي أجريت على الصينيات المهاجرات إلى أستراليا خرجت بنتيجة غريبة أن الصينيات يعانين من هذه الحالة أعلى من عموم النساء في أستراليا، بينما تكاد النساء في الصين لا يعرفن هذا الاكتئاب، إن العلاقة بين اللغة واكتئاب ما بعد الولادة للنساء المهاجرات ليست مباشرة، فالنساء اللاتي يستطعن إحضار أمهاتهن من «تايوان» أو «هونغ كونغ» لا يبالين بإتقانهن للإنجليزية، بينما النساء اللاتي لا يستطعن إحضار أمهاتهن أو السفر للولادة في الصين يعانين أكثر من الحاجة للغة الإنجليزية، ومن اكتئاب ما بعد الولادة بصورة كبيرة.

للهيمنة اللغوية ظلال تلقيه على الحياة الاجتماعية، والخطر الناجم عن دوافع لغوية يمثل الجانب الأكثر تطرفًا من الهيمنة، والحديث عن هذا الموضوع

هذه الطبعة إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يستجلب صورًا تاريخية في أستراليا تتمثل في الحديث عن اللغة «الغيلية» و»الإنجليزية»، وكيف أن البروتستانت الإنجليز يصفون اللغة الغيلية بأوصاف شنيعة، وقد حكم على متحدثين بالغيلية في أستراليا بالجلد ثلاث مئة جلدة، لأنهما تحدثا بالغيلية؛ لأنهما مشيا معًا وتحدثا بجدية بلغتهما الغيلية، وذلك في بداية احتلال الأوربيين لأستراليا، والحوادث مثل هذه لم تنقطع، لكنها تأخذ شكلًا شعبيًّا، مثل تعرض غلام أفغاني في الخامسة عشرة من عمره في حافلة يتحدث بلغته فتعرض للاستهجان من امرأة إنجليزية لأنه تحدث بالفارسية، وكذلك تعرض للضرب، وفي نفس السياق تناولت وسائل الإعلام حدثًا عنصريًّا في حافلة في أستراليا لثلاث شابات فرنسيات غنين بالفرنسية، فاعترضتهن امرأة إنجليزية مستهجنة، ثم تعالت الأصوات، وتعرضن والراكبين إلى شتائم عنصرية بسبب موقف لغوي، كل هذا العنف بسبب الحديث في مكان عام بلغة غير الإنجليزية.

في ستينات القرن الماضي، قدم الطبيب النفسي «تشيستربيرس» مفهوم «الاعتداءات الصغيرة»، ويقصد بها الإهانات اللفظية، أو السلوكية، أو البيئية الصغيرة، أو المألوفة سواء أكانت متعمدة أم غير متعمدة التي تنقل الإهانات العدائية أو المهينة أو العنصرية تجاه الملونين، وهي تتشكل من إهانات صغيرة ورفض صغير، واستعمال المصطلحات المهينة عرقيًّا، وتتسبب على المدى البعيد بالقلق والاكتئاب، وهذا ما يشعر به الطلاب الدوليون، حيث سجلت الدراسات في أكثر من بلد إحساسهم بالاستبعاد، فأحيانًا يشكّون في أن لغتهم تقف خلف ذلك.

يتقاطع التميز اللغوي مع التميز الجنوسي، والطبقي، والعرقي، فينتج الاغتراب الاجتماعي، والمثال على ذلك ثلاثة بحوث عن ثلاث مجموعات من سكان لندن، بولنديون حديثو الهجرة إلى بريطانيا، وباكستانيون من كبار السن الذين أفنوا أعمارهم في تشييد لندن، ثم استبعدوا بمجرد عجزهم عن العمل، ومقيمون من شرق آسيا يشعرون بعدم الانتماء من خلال تذكيرهم اليومي بذلك،

تتشارك المجموعات طعم الاغتراب الاجتماعي الناتج عن التبعية اللغوية، والجنوسية، والعرقية، والطبقية.

وفي سياق التنوع اللغوي والعدالة العالمية الذي احتل الفصل السابع من الكتاب، تؤكد قصة «وي ريو» مظالم تعليم اللغة الإنجليزية، وهي حكاية شابة ذكية من أقلية «ناناي» الواقعة في شمال الصين على الحدود الروسية تعلمت اللغة الصينية ودرستها في المدرسة، وتعلمت اللغة الروسية للحاجة إليها، فاللغة الروسية مستعملة على طول الشريط الحدودي، هي لغة التجارة والتجار الذين يتحركون من البلدين وإليهما، وهي كذلك أشبه باللغة الأم لها عند الحديث مع أفراد قبيلتها المقيمين في روسيا، وهذه الطالبة النجيبة عندما أصبحت الصين عضوًا في منظمة التجارة العالمية، وكذلك عندما فازت باستضافة أولمبياد بكين عام ٢٠٠٨م فإن تغيرًا كبيرًا ومفاجئًا حصل في الاختبار الشهير، حيث إنه أصبح للغة الإنجليزية منه نصيب كبير، وقل نصيب اللغة الروسية واللغات الأخرى، فأثر هذا في نتائج الاختبار، ومن ثم القبول في الجامعات، فحين كانت تخطط للدراسة في التخصص المميز الذي تريده، تبخرت آمالها، وقضت عليها اللغة الإنجليزية، فقد تكون الإنجليزية ضرورة ويسهل الوصول إليها في مناطق أخرى من الصين غير المنطقة التي تقطن فيها وي ريو، وكذلك تترسخ مظالم اللغة الإنجليزية بوصفها لغة أكاديمية عالمية، فعندما تصبح اللغة مقابلة للتميز الأكاديمي، فإن المعرفة المنتجة بلغات أخرى تضحي أقل قيمة، ويصبح الإنتاج العلمي باللغة المحلية غير ذي جدوى، ويقود هذا إلى تغير طبيعة المشكلات التي يركز عليها البحث العلمي، فتصبح المشكلات المحلية مهملة، وكل ذلك يشكل في نهاية المطاف خيانة؛ لأنه يعني التراجع عن المساهمة في الشأن العام.

إن دول المركز الناطقة بالإنجليزية حريصة على افتتاح فروع لجامعاتها في الدول الأخرى، مثل: سنغافورة والإمارات، ويأتي أكبر عدد من فروع الجامعات الدولية

من المملكة المتحدة، وربع هذه الفروع في الإمارات العربية المتحدة، والدافع لافتتاح هذه الفروع هو حسب رأي عالمي الاجتماع «فيليب ألتباخ» و«جين نايت» هو جني الأرباح، ويدل على أهمية ذلك ذهاب أربعين في المئة من ميزانية التعليم العام في كوريا الجنوبية نحو تعليم اللغة الإنجليزية، ويصل الرقم بالدولار إلى حوالي اثني عشر مليار دولار أمريكي، فتعليم الإنجليزية صناعة ضخمة مربحة.

وليست هذه هي التبعات الوحيدة في الموضوع، أو الخسائر الوحيدة، فبسبب هذه الهيمنة المخيفة، هناك تكاليف نفسية يدفعها التابعون، فتعلم اللغة الإنجليزية يعني أن تظل على قيد الحياة، ولكنك على هامشها، لأن لغتك الإنجليزية ليست كافية بالحد المقبول، ويؤيد ذلك القصة التي ساقتها المؤلفة لإحدى الطالبات الكوريات في أستراليا اللاتي اجتزن معيار الدراسة الجامعية، لكنها دخلت في نوبة اكتئاب حادة جعلتها تكتب خطاب انتحار للمؤلفة، ومن ثم انسحبت من الدراسة وغادرت أستراليا راجعة إلى بلدها.

تختم المؤلفة هذا الكتاب الطريف بفصل ثامن يتساءل عن مضمون العدالة اللغوية، فتذكر مسارين لتقصي قضايا العدالة اللغوية، مسار يركز على غياب المساواة بين لغات الأقليات واللغات الوطنية، ومسار يتناول غياب المساواة بين اللغات الوطنية والإنجليزية العالمية، وقد حاول الفيلسوف «فيليب فان باريس» بسط أرضية جديدة للموضوع تتعلق بالتكافؤ في التقدير بين اللغة الإنجليزية واللغات الوطنية الأخرى، فالانتشار العالمي للغة الإنجليزية هو تطور مرحب به - على حد قوله - للحاجة إلى لغة لمعالجة القضايا الإنسانية، لكنه اقترح أمرين: الأول أن تفرض ضريبة للغة على الدول التي فيها نسبة كبيرة من الناطقين بالإنجليزية، والثاني أن تضع الدول والأقاليم نظامًا إجباريًّا لضمان أن يتحدث الجميع اللغة الإقليمية، وهذا الاقتراح يشكل ابتكارًا مهمًّا في الفكر اللساني الاجتماعي؛ لأنه ركز على المفضل أو المستفيد «وهو الناطق

الأصلي باللغة الإنجليزية» أو البلد الناطق بها، في حين ركز غيره على قضايا الحرمان والمحرومين.

وثمة طريقة أخرى لاستكشاف محتوى العدالة اللغوية، تتمثل في فحص السياقات والمؤسسات المنظمة بطريقة عادلة لغويًا، والمثال الأول لذلك: مدينة أصفهان التي كانت -حسب وصف الباحث الألماني «آدم أوليريوس»- ملتقى للتجار من كل البلدان، ففيها الهنود واليهود والأتراك والأرمن والأوربيون من شتى البلدان الأوربية، وكان للأرمن دور كبير في هذا النجاح، حيث إنهم بعد أن جلبهم الشاه عباس من مدينتهم المتاخمة للحدود التركية، وأطلق حريتهم وأيديهم في أصفهان، فبنوا الكنائس، والمدارس، والمحاكم الخاصة بهم؛ لكونهم نصارى، أسهموا بمعرفتهم للتجارة في ازدهار أصفهان وجعلها قبلة للتجارة، وحرص الشاه على التسهيلات للتجار في البيع والشراء، وقدم لهم تنازلات كبيرة على المدى البعيد؛ لأجل كسب ولائهم، حتى إن الكثيرين اتهموه بتفضيلهم على الأغلبية في إيران، أما المثال الثاني: فهو «مكتبة فينا» العامة، فهي مساحة عامة يمكن للزوار الاستمتاع فيها بالكتب، وهذه الكتب متعددة اللغات، تراعي الأقليات المهاجرة القاطنة في فينا، كما تحتوي المكتبة على كتب عن تعليم هذه اللغات، فأصبحت مكان جذب للمهاجرين الدوليين الذين يشكلون أكبر نسبة بين رواد المكتبة، فصارت هذه المكتبة معززة للتماسك الاجتماعي، فهذان المثالان (مدينة أصفهان، ومكتبة فينا) يعلماننا أن الأماكن والمؤسسات الأكثر اندماجًا هي تلك الأقل تشددًا من الناحية اللغوية.

نادرًا ما تتحقق العدالة اللغوية بدون نضال، ونظرًا لارتباط الطبقة العاملة بالتعدد اللغوي، فإن هناك ما يدعو للتفاؤل على الأقل في أستراليا التي لم تنجح إلا دول قليلة في تحقيق ما حققته، وهو وجود طبقة وسطى متنوعة ثقافيًا ولغويًا، وهذه الطبقة تغذيها الهجرة النوعية للمهاجرين المهرة، والجيل الثاني

من المهاجرين الذين ولدوا في أستراليا، والشاهد على ذلك كتابان صدرا حديثًا يتناولان تجارب شخصية نشرها جيل ثان من الأستراليين والألمان، يقدمان حجة قوية لإعادة تصور الدولة على أنها متنوعة. الكتاب الأول بعنوان: «نشأة مسلمة لبنانية في أستراليا» لنادية جمال وتغريد شنداب، والثاني بعنوان: «نحن الألمانيات الجدد»، لأوزليم توبشو، وأليس بوتا، وخوي فام.

تحفزنا كتابات «جو هيل» المناضل السويدي والشاعر وكاتب معظم الأغاني الشعبية وملحنها، هذه الأغاني التي غناها اتحاد العمال الصناعيين، هذا المناضل الذي هاجر إلى أمريكا وهو ابن الثالثة والعشرين، والذي كان يعتقد أن أمريكا أرض الفرص والعدالة، فتبين له أن أمريكا أرض متخصصة في «اضطهاد الأجانب»، والعمال المهاجرين، وكتاباته نموذج محفز للانخراط في النضال للتضامن والمساواة والعدالة، وهي نموذج يحتذى لكتاب اللغة الثانية، يشجعنا هذا النموذج على التغلب على فشلنا الجمعي في تصوراتنا المرتبطة بالتنوع اللغوي، الفشل في إدراك أن التنوع اللغوي يدعم غياب المساواة كثيرًا، والفشل في تغيير ترتيباتنا الاجتماعية واللغوية بطرق تجعلها أكثر إنصافًا وعدلًا.

مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربيـــة
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

التخطيط والسياسة اللغوية
Journal of Language Planning and Policy

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً